



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (3000) ل.س ● دمشق ص.ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3321775) ● بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### «مؤتمر الحوار الوطني» ما له وما عليه

انتهى «مؤتمر الحوار الوطني» الذي عُقد يوم الثلاثاء الماضي، 25 شباط 2025، إلى بيان ختامي ضمّ 18 بنداً، قاربت عدداً من القضايا الأكثر أساسية التي تشغل الشارع السوري. ومع صدور البيان وانتهاء الاجتماع الذي انحصر في يومين، يومٍ للتعارف ويوم للعمل، بات من الممكن تقديم تقييم إجمالي للتجربة. ولعل من المفيد أن نرتب عملية التقييم عبر حصر الإيجابيات والسلبيات الأساسية، وصولاً إلى الخلاصات.

#### الإيجابيات

1- كل حوار بين السوريين هو أمر إيجابي؛ فالحوار هو السبيل الوحيد للوصول إلى توافقات حقيقية تُعيد لَم شمل الشعب والبلاء، بعد سنوات من الحرب والتهميش وتقسيم الأمر الواقع.  
2- عبّر عدد من المشاركين الذين استقصينا آراءهم عن رضاهم العام عن التجربة، وعن أنهم تمكنوا من التعبير عن آرائهم بحرية كاملة، وأثنوا على عمليات التيسير، وعلى الجوانب الرمزية ضمن المؤتمر، بما في ذلك انعقاده في قصر الشعب.  
3- حملت البنود التي خرج بها البيان الختامي سمات إيجابية رغم عموميتها وبعض السلبيات ضمنها، وجاءت متوافقة إلى حد ما مع محصلة النقاشات التي جرت خلال المؤتمر.  
4- نُصّ البند الأخير في البيان الختامي على أن عملية الحوار يجب أن تستمر، ويجب أن يتم البحث عن الآليات المناسبة لذلك، وهو أمر إيجابي يمكن البناء عليه باعتباره ما جرى خطوة أولى نحو «المؤتمر الوطني العام» الذي ما يزال مهمة ملحة على جدول الأعمال الوطني.

#### السلبيات

1- المقدمات تؤثر بالضرورة على النتائج النهائية، ولذلك فإن تشكيلة اللجنة التحضيرية التي جاءت منخفضة التمثيل السياسي والاجتماعي، انعكست على تشكيلة الاجتماع نفسه، وجعلته مؤتمراً غير مكتمل الأركان، غابت عنه قوى ونيارات أساسية ضمن البلاد، سواء في الشمال الشرقي، أو غيره من مناطق البلاد، ما أدى لإضعاف قدرته على تحقيق وظيفته كأساس لاستعادة الوحدة الوطنية ولاستكمال توحيد سورية.  
2- التعجل والفوضى في طريقة إجراء الحوارات الفرعية، وفي طريقة إرسال الدعوات قبل 24 ساعة، تسببت بغياب عدد مهم من المدعوين، ما عزز وفاقم من مشكلة سعة التمثيل وشموله.  
3- الوقت القصير جداً المخصص لنقاش وحوار مشكلات متراكمة منذ عقود، جعل من المستحيل الدخول في حوارات ونقاشات حقيقية تنتج توافقات وحلولاً إبداعية، هي في الحقيقة ضرورة قصوى للخروج من الوضع الصعب الذي تعيشه البلاد على المستويات كافة، وحوّل الاجتماع إلى منصة يقول ضمنها المدعوون ما يريدون، ولكن لا يجري تفاعل حقيقي بين آرائهم، ولا توجد ضمانات أن يتم الالتزام بما يتم الوصول إليه من نتائج، باعتبارها توصيات غير ملزمة... هذا كله يرجع كفة الشكائنية والاستعراض، على كفة التعامل الجدي المسؤول مع الوضع الخطير في البلاد، وضرورة البحث عن حلول حقيقية وسريعة.  
4- غابت عن البيان الختامي أمورٌ شديدة الأهمية لحاضر سورية ومستقبلها، بينها: الديمقراطية كطلب حق للشعب السوري، وأداة في الدفاع عن مصالحه وحرية، وكذلك الفصل بين السلطات كأداة من أدوات الحكم، ناهيك عن أن أولوية الأولويات المتعلقة بالوضع المعيشي للسوريين لم تأخذ الحيز الذي تستحقه وتحتاجه، لا من حيث النقاش، ولا من حيث النتائج.

#### الخلاصات

يتوهم البعض أن عقد مؤتمر للحوار بهذا الشكل المقتضب المتعجل، يمكنه أن يحقق «شرعية» ما، وخاصة خارجية، ولكن الحقيقة هي أن الشرعية داخلية قبل كل شيء، وتأتي من الشمول والتشارك، وسعة التمثيل والتوافق الحقيقي على قضايا البلاد الكبرى، ومن ثم عبر العمل الحقيقي، لا الشكلي الاستعراض، على حل المشكلات وتكريس السلم الأهلي، وإعادة إنتاج السوق السورية الواحدة لتأمين إعادة إقلاع الاقتصاد الوطني. وأما السعي وراء «الشرعية» الخارجية، والفريبة خصوصاً، على أمل رفع العقوبات، فهو قبضٌ للريح وسعي وراء السراب. وكل تأخير في حسم الخيارات الوطنية الداخلية بانتظار عطف الخارج من شأنه أن يزيد من التوترات والتهديدات والمخاطر بأشكالها المختلفة.  
الاجتماع الذي جرى هو خطوة أولى، تحتاج لعمل جدي كي لا يتحول إلى فرصة ضائعة، الأمر الذي يتطلب استكمالاً بشكل حقيقي وسريع بالاتجاه نحو البحث عن الشرعية في الداخل، ومن خلال برنامج عمل واضح، تشاركي، واسع التمثيل، يشعر من خلاله السوريون، كل السوريين، بأنهم ممثلون بشكل حقيقي.

## الدردي... وجه الخراب الاقتصادي يعود متحدثاً عن التعافي

[12]

#### شؤون عربية ودولية



الحرب التجارية العالمية

17

#### شؤون محلية



الكهرباء والصناعة في سورية بين التحديات والضرورات الوطنية

14

#### ملف «سورية 2025»



«الشرعية» بين مطالب الداخل ومطالب الخارج...

07

#### شؤون عمالية



متلازمة الخبز والوطن

02

# الدوامات ما بتخلص



## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



## متلازمة الخبز والوطن

«نحن عمال سورية إن كنا سندخل أراضينا المحتلة فسندخلها للتحرير وليس للعمل» هذا موقف من أحد المواقف العمالية التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي بعد تصريح هيئة البث الخاصة بالاحتلال الإسرائيلي عن عزمها إدخال عمال سوريين من المناطق التي احتلتها حديثاً إلى الجولان المحتل للعمل هناك مقابل أجر يومي، وهذا الموقف العمالي وغيره من المواقف ليس بجديد على الطبقة العاملة فطالما عبرت عن موقفها الوطني الراسخ والأصيل منذ تشكلها الجيني الأول فنشأت عليه وكبرت به وصار ملازماً لها كملزمة الروح للجسد ورغم كل الأزمات والضغوطات التي تعرضت لها سواء سياسية أو اجتماعية أو معيشية بقيت على ذلك الموقف متمسكة به خاصة لأنها طبقة اجتماعية تعتبر الأوسع والأكثر تعبيراً عن الوحدة الوطنية الجامعة للوطن السوري وما يرفع من شأن هذه المواقف خلال هذه الأيام بالذات هو الحال المعيشي الكارثي الذي وصل إليه العمال والذي هو امتداد لأكثر من عقد ونصف من التدهور المتسارع الكبير أي إنه موقف كبير بأبعاد خاوية لا تعلم من أين ستأكل ولا كيف تطعم أطفالها فما بين البطالة والفصل والاستبعاد وما بين الأجر التي لا تكفي لجزء من المعيشة تقبع الطبقة العاملة تحت خط الفقر على حافة التهميش الاجتماعي المقيت.

إن حماية الموقف الوطني للسوريين بشكل عام والعالميين بأجر بشكل خاص يتطلب دعم هذا الموقف ومدته بأدوات ثباته واستمراره ليس من باب المكافأة على واجب حملوه بأنفسهم بل كضرورة وطنية وموضوعية فتلازمة الخبز والوطن قانون موضوعي منطقي لا يحتاج إلى شروحات كثيرة، فتسليح العمال بأدوات صمودهم المعيشي والاجتماعي هو أساس سلاحهم الوطني وشعورهم بالأمن الوظيفي والحياتي المعيشي جوهر إحساسهم بالأمن الوطني لذلك فأي تأخير بمعالجة القضايا الخاصة بهم هو إضعاف لهم ولمواقفهم وبالتالي إضعاف للوطن بأسره، ولا يجوز الاستمرار بالاعتماد عليهم وعلى ثوابتهم العظيمة وعلى فكرة الانتماء الوطني للارض والمجتمع فهذه ناقصة لا تكتمل إلا ببنيهم لحقوق المواطنة وعلى رأسها حقهم بالعمل الكريم والأمن وبمنط عادل لتوزيع الثروة يؤمن أجوراً توازي الحد الأدنى لمعيشة كريمة فكرامة الوطن من كرامة عماله وكادحيه.

ضمن أحد معالم الخياطة متوسطة القدرة والموجودة على أطراف المدينة وتحديداً في منطقة ببيلا التقينا بـ أحمد وهو شاب في التاسعة والعشرين من عمره، يعمل في معمل خياطة وتحديداً في قسم الألبانج «تنظيف وتغليف» حيث بدأ العمل ضمن هذا المجال منذ أكثر من 4 سنوات، أحمد واحد من آلاف العمال الذين يواجهون تحديات يومية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل عام والمواصلات بشكل خاص، مما دفعه أخيراً إلى التفكير في البحث عن عمل جديد حيث يرى بأن عمله أصبح غير مجدٍ أبداً.

## ■ طرح عمال

### راس براس

حدثنا أحمد: متلي مثل شباب هالأيام عم نعارك بالحياة يا بتغلينا يا بنغلينا، بلشت شغل بهاد المعمل من أربع سنين وكنت قول الحمد لله على كل حال لأنو البلد ما فيها شغل وأنا عم حافظ عالشغل اللي بين أيديي كرمال ما فوت بدوامه «البحث عن شغل» وأنا دوامة مصاريفي والتزاماتي بتكفيني، أنا من سكان صحنيا وبعد رفع أسعار المواصلات ماعاد فيني كفي بهذا الشغل لأنو لأوصل لهون بدي سرفيسين بالروحة وسرفيسين بالرجعة يعني بدفع باليوم 18 ألف ليرة لروح عالشغل وارجع عبيتي يعني بالشهر بدي مواصلات بس أكثر من 450 ألف هي لسا ما أكلنا ولا شربنا، وبالمنااسبة أنا بدخن للاسف وعندي مصروف باكيت دخان باليوم سمره مو ثابت حسب الدولار لوين رايح بياخذنا معو يعني تقريبا عندي بالشهر دخان شي 200 ألف وكون شغلي طويل بطلع من بيتي الساعة 7 الصبح لأحسن

البيت بالسوري ولسا ما نزل ولا ليرة بالعكس جددت العقد الجديد عالسر القديم، وضيبي المواصلات اللي طلعت كثير وكل هذا بيقلك نزلت المعيشة والبضاعة رخصت هالعالم اللي قاعدة عم تحكي هيك وخاصة صاحب الشغل وين عايشين بالمريخ؟

### شغل جديد ودوامه جديدة

حالي حال كثير شباب وصابرين لأن ما في شغل بس أنا صابر هالكم يوم لأن هذا الواقع ما بخليك بدوامه وحدة ويفرض عليك دوامة تانية تفوت فيها ويا بتزبط يا ما بتزبط هالأنا حاطط خبر عند أكثر من معمل بنفس المنطقة اللي ساكن فيها وهيك أحسن لإلي بكتير بوفر المواصلات وإن شاء الله لآقي بنفس الراتب مع أنو كثير صعب نحننا عنا معامل بصحنيا بس أغلبها واقف أو مخفف شغل ومو طالبين عمال وأنا حصل دور لأنني ما فيني أترك الشغل قبل ما لآقي شغل ثاني صار الشغل بالمدينة صعب ومكلف والريف رواتبو أضعف ورغم هيك حصل دور يمكن يرجع بشارك بمصروف البيت.

أوصل عالمعمل 8 ونص وبرجع الساعة 6 المساء وما بوصل عبيتي للـ 8 ونص بحتاج لأكل مرة وحدة عالآقل و هالنشي بكلفني 10 أو 15 ألف يعني بالشهر أكثر 300 ألف، تخيلي كل هالمصروف بس مشان اشتغل وفعليا راتبي شو بدو يتحمل ليتحمل أو بالأحرى هو طابر قبل ما اقبضو وهالنشي خلاني قصر عن التزامي بالبيت كنت أعطي أمي 300 ألف بالشهر بعيونها بس آخر شهرين ما حسنت أعطيها ولا ليرة لأنني عم أصرف كل راتبي اللي هو مليون ليرة.

### منطق تنزيل الراتب الجديد

انا مرتاح بالمعمل اللي بشتغل فيه قلت خليني أطلب زيادة راتب وانا للصراحة مو حابب أترك بس أكيد بييجيني نفس الرد اللي عم يجي لكل العمال اللي عم تطلب زيادة أنو المعيشة نزلت كيف بدي زيد الراتب أنا لازم نزلو، هوي المعيشة ك أكل وشرب إي والله نزلت وصار أحسن الحمدالله بس حق الخبز والغاز لحالهم عوضو كل شي وفي شغلنا صارت بالدولار وأنا بقبض سوري ومندفع أجار

# الطبقة العاملة لن تفقد الأمل بالمستقبل

بالإطلاق من فكرة «لا يوجد حركة نقابية مؤثرة دون طبقة عاملة منظمة»، كذلك لا يوجد حركة نقابية مسؤولة تجاه العمال دون أدوات وممارسات كفاحية مسؤولة، وبالتالي نستطيع القول إنه لا يوجد حركة نقابية حقيقية دون برنامج عمالي واضح يلبي مصالح الطبقة العاملة.

## ■ نيك عكام

وإذا نظرنا إلى واقع الحال للطبقة العاملة، من حيث مطالبها وحقوقها المختلفة، نجد أن العمال قد فقدوا الكثير منها، وخاصة فيما يتعلق بمستوى معيشتهم. حيث تحيط اليوم بالطبقة العاملة ظروف ووقائع على جانب كبير من الخطورة، لا تقتصر على تدني مستوى معيشتهم فحسب بل وفقدان أماكن عملهم، من خلال قرارات سلطة الأمر الواقع المختلفة، تجاه العاملين بأجر بفئاتهم كافة، في قطاعي الدولة والخاص. فالطبقة العاملة عانت ما عانته من فقر وبؤس وشقاء، في ظل شكل غير مسبوق من تسارع النهب لمقدّرات وإمكانات وثروات البلاد والعباد خلال العهد البائد. إذ تمّ منع تقدّم وتطوير الصناعة والزراعة، وإعادة ترميمها وتطورها. لقد ضاقت سبل العمال خلال فترة السلطة الفارّة، واستبشر العمال بسقوطها خيراً. لكنّ المستجد



القادمة، ونريد أن نؤكد ونقول من خلال هذه النافذة أن العمل النقابي، إذا لم يكن معتمداً على برنامج واضح لدى الحركة النقابية ورؤية سياسية تعبر عن مصالح الطبقة العاملة الاقتصادية والديمقراطية والمهنية، من خلال قوانين وتشريعات واضحة، تهدف إلى التغيير الجذري الشامل، فإنّ الحركة النقابية لن تستطيع أن تبني التراكم القادر على التأثير في موازين القوى لصالح الطبقة العاملة وليس فقط النقابية. ولن تفقد الطبقة العاملة الأمل بالمستقبل.

وتتحول إلى مجرد جمعية خيرية بسيطة، وتفقد قدرتها على تنظيم العمال في صفوفها، وخاصة في القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم. إنّ التجربة العملية التي تؤكد فيها الحركة النقابية وبعها تجاه مصالح العمال، هو وضع برنامجها الملموس واستخدام أدواتها النضالية المختلفة من احتجاجات واعتصامات بما فيها التظاهر والإضراب، وليس انتظار الوعود، أو انتظار سحابة صيف تمطر بعض الإصلاحات من الحكومة الحالية أو الحكومات

العام وعدم تبديدها. من المؤكد أن هناك صعوبات اقتصادية جمّة، لكن ليس على العمال تحمل تكلفتها، بل على الدولة أن تضمن دخلاً مناسباً لتكاليف الحياة المعيشية للعمال كافة، في قطاع الدولة والقطاع الخاص على حدّ سواء، من خلال إعادة الحياة للقطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاعات الدولة، وليس كما تفكر الحكومة عبر خصخصتها أو بيعها بأبخس الأثمان. وعودة على ذي بدء، تدلّ التجارب النقابية السابقة أن محدودية مطالبها تؤدي إلى تغيير صفحتها كنقابة،

اليوم من قرارات الحكومة الحالية تجاه العمال، أصبح أشد وطأة على العمال الفقراء. ونتيجة لهذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسات الحكومية البعيدة عن مصالح الطبقة العاملة والفئات الشعبية كافة، فقد أصاب الإحباط الكثير من الفئات الشعبية وخاصة الطبقة العاملة، من القادم الجديد. ممّا قد يدفع البلاد إلى تعريض الأمن الاجتماعي، وتماسك المجتمع إلى حافة الخطر، بسبب تزايد ظاهرة البطالة، تحت ذريعة الحفاظ على مقدرات المال

## الطبقة العاملة



### إنكلترا: تصاعد إضرابات عمال الحافلات

من المقرر أن يقوم العاملون في شركة فيرست باص في مقاطعة هامبشاير بإضراب آخر في أواخر شباط، ومن 3 إلى 7 آذار، ومن 10 إلى 11 آذار، بعد أن حاولت الشركة فرض اتفاق أجور تمّ رفضه بالفعل من قبل العمال، للتعبير عن غضبهم إزاء معدلات الأجور المعروضة، والتجاهل الذي أبدته لهم إدارة شركة فيرست باص. قالت الأمانة العامة لنقابة يوناييت إن شركة «فيرست غروب» تحقّق أرباحاً بملايين الجنيهات الأسترلينية في جميع أنحاء المملكة المتحدة من وسائل النقل العام، ولكنها تعامل عمالها في هامبشاير بازدراء. وأضافت إن الأجور المتدنية مقابل عمل يتطلب مهارات عالية وضغوطاً عالية أمر غير مقبول على الإطلاق. ومحاولة فرض اتفاق أجور رفضه أعضاؤنا بالفعل هو عمل يائس. إن أعضائنا في فيرست باص يتمتعون بدعم كامل من الاتحاد في نزاعهم.



### الولايات المتحدة: عمال الموانئ يوافقون على عقد لست سنوات

وافق عمال الموانئ في الولايات المتحدة يوم 2/24 بنسبة 99% على عقد مدته ست سنوات، لتجنب الإضراب الذي هدّد به اتحاد عمال الموانئ الدولي مع التحالف البحري الأمريكي للموانئ وشركات الشحن. وقد يؤدي إلى شل الاقتصاد حسب قول الاتحاد. وينصّ العقد على زيادة في الأجور بنسبة 62% على مدى ست سنوات، من شأنها أن ترفع الأجور بالساعة في أعلى سلم أجور النقابة، من 39 دولاراً في الساعة إلى 63 دولاراً في الساعة. وقال رئيس اتحاد عمال الموانئ، الذي شغل منصب كبير المفاوضين في الاتحاد، قوله إن الاتفاق هو «المعيار الذهبي» لنقابات عمال الموانئ على مستوى العالم. وأشار إلى أنه كان عقداً صعباً للتفاوض عليه وتطلّب إضراباً لمدة ثلاثة أيام في الخريف الماضي، لكن «لدينا الآن سلام عمالي للسنوات الست المقبلة».



### كوريا الجنوبية: بعد سلسلة إضرابات شركة، «سامسونغ» ترفع أجور العمال

توصلت النقابات العمالية وشركة سامسونغ للإلكترونيات في كوريا الجنوبية، يوم الإثنين 2/24، إلى اتفاق مبدئي بشأن الأجور، يتضمنّ زيادة في الأجور بنسبة 5.1% في المتوسط لعام 2025، بحسب مسؤولي النقابة والإدارة. وفق وكالة «يونهاب» للأنباء. ويأتي الاتفاق بعد 48 يوماً من المفاوضات، والتي بدأت في بداية كانون الثاني الماضي. وبموجب الاتفاق، سيحصل العاملون على زيادة بنسبة 3% في الراتب الأساسي، وزيادة بنسبة 2.1% في المكافآت، بالإضافة إلى 30 سهم خزينة لكل عامل، وفق وكالة «يونهاب» للأنباء. واتفق الجانبان أيضاً على تشكيل فريق عمل مشترك لتحسين نظام المكافآت، مع تطويره كل ستة أشهر. وسوف يخضع الاتفاق للتصويت من قبل النقابة، أرباء الأسبوع المقبل.



### ألمانيا: إضراب عمال مطار ميونخ

دعت نقابة فيردي الألمانية يوم الإثنين العاملين في القطاع العام والخدمات العامة وخدمات العمليات الأرضية في مطار ميونخ، ثاني أكبر المطارات في البلاد بعد فرانكفورت، إلى الإضراب عن العمل، لمدة يومين اعتباراً من يوم الخميس 2/27 بهدف زيادة الضغط في جولة المفاوضات الحالية حول أجور العاملين في القطاع العام. ويأتي الإضراب في المدينة الواقعة في جنوب ألمانيا بعد إضرابات أقصر في مطارات دوسلدورف وكولونيا وبون. وتتفاوض النقابة ونقابة موظفي الخدمة المدنية «دي بي بي» مع الحكومة الاتحادية والبلديات، بشأن تحسين الأجور وساعات العمل لأكثر من 2.5 مليون عامل، بما في ذلك رجال الإطفاء وضباط الشرطة الاتحادية. وأدى هذا الإضراب التحذيري إلى إلغاء نحو 1600 رحلة يومي الخميس والجمعة.

# لا انتظار بعد اليوم ولا انكفاء



## نكون أو لا نكون

مع انتهاء مؤتمر الحوار الوطني، والمدة المعلنة لحكومة تصريف الأعمال، تستمر الاحتجاجات العمالية المطالبة بإلغاء قرارات التسريح والفصل والإجازات القسرية، وغيرها، بالتزامن مع الحديث عن اقتراب تشكيل الحكومة الانتقالية، مما يرفع أهمية وجودها واستمرارها، كونها تشكل مع عمل النقابات الحضور الأفضل المعبر عن وجودها كطبقة لها مصالحها وحقوقها الموضوعية والمشروعة، وغياب التحرك العمالي أو النقابي سيغيبها عن المشهد القادم، ويجعلها خارج دائرة الحسابات من جهة، ولن يلقي أحد لها بالاً، ولا لمطالبها بإلغاء القرارات، وإعادة دراسة واقع القطاع العمالي وقواعد علمية ومعايير احترافية وقانونية، تضمن تخلصه من الفساد الكبير قبل الصغير، وإعادة استنهاضه وتحديثه بشكل يضمن صناعته ليكون عماد الاقتصاد السوري، وروافعه المعتمدة، وبالتالي فإن احتمال ذهابنا بالاتجاه المغاير تصيح أكبر، مما سيؤدي بنا إلى التهلكة. وتساءل ظروف الطبقات الأشد فقراً لمستويات أشد سوءاً مما هي عليه مما يهدد الأمن الاجتماعي بشكل عام وخطير. فإذا تمت خصخصة الكهرباء مثلاً من سيكون قادراً على دفع سعر الكيلو واط المسعر من قبل الشركات الخاصة؟ ومن سيكون قادراً على شراء ربطة خبز بسعر السياحي؟ ومن أين سيأتي العامل بتكاليف معيشتهم؟ وهل سيكون قادراً على دفع تكاليف دوائه وتعليم أطفاله وغيرها من الضرورات الحياتية؟ أم ستكون البلاد جحراً على أسياذ المال كما كانت وكما هي الآن؟ حينها فعلاً لن يبقى أمام الكادحين والعامين بأجر غير انتظار المعجزات أو الموت، فلا انتظار بعد اليوم ولا انكفاء، بل وحدة إرادة وعمل ونضال.

صياغة برنامجها المصيري، المبني على مصالحها الوطنية والسياسية والمعيشية، ورسمت مسارها المنسجم مع تطلعاتها. وإن نجاح ذلك مرهون بصم أذائها عن نضال الانتظار والانكفاء والتروّي.

## أين برنامج النقابات؟

الفرصة التاريخية المتمثلة بسقوط سلطة النظام البائد لم تكتمل بعد، ولن تكتمل بالانتظار بل بالجرأة والإرادة والنضال. ومن يتأخر اليوم عن الصعود سيفوته الركب كله وسيكون عليه الانتظار من جديد، لذلك على نقابات العمال اليوم التخلي عن العقيدة السابقة والانطلاق من واقع الطبقة التي يمثلونها، وتحفيزها على انخراطها بأشكال العمل المطبوع والطبقي كافة، بل وتنظيمه وتوجيه حركته بالاتجاه الصحيح، وهي قدرة على ذلك إن امتلكت الإرادة لذلك. وعليها ملاقاتة عمالها في ساحات الاحتجاج ودعمه بكل الوسائل التي كفلها القانون والمجتمع، وعليها الاستفادة من فضاء الحريات الذي اتسع لحدود جيدة مقارنة بالماضي القريب، وأن تصنع تجربتها الخاصة بها لتكون حاضرة بالقضايا الكبيرة قبل البعيدة، فحاملو رايات الخصخصة والسوق الحر واقتصاد الأغنياء يحومون بالأفق، فاتحين أذرعهم لسياسات صندوق النقد الدولي، يمتنون أنفسهم باقتصاد على مقاس مصالحهم، يسبقهم خطابهم الدعائي الزائف بـ«بحر طحينية وجرار عسل»، يسوقون له بين صفوف العمال والكادحين، وكأنها وصفة لعلاج فقرهم وضيق أحوالهم. كل ذلك يجري في ظل غياب لبرنامج للتنظيم النقابي يقدم فيه رؤيته لمستقبل البلاد بشكل عام، والنهج الاقتصادي بشكل خاص، ويوضح لمن يمثلهم خطورة نهج الأغنياء ودعايته المسمومة.

ما إن بدأ الشهر الماضي بالانتهاء، حتى بدأت تخرج من أروقة الاتحاد العام واتحادات المحافظات تصريحات غير رسمية تطلب من الموظفين والعمال التي طالتهم القرارات الحكومية المجحفة بالترتيب والانتظار حتى قدوم الحكومة الانتقالية الجديدة المرتقبة، والتي حسب فحوى التصريحات ستعيد النظر بالقرارات بطريقة أو بأخرى، وعلى المتضررين تثبيت مظلوميتهم حالياً وانتظار الحكومة الجامعة والخيرة، وهذا ما تماشى مع توجيه النضال للاحتجاجات من بعض المدراء والموظفين الكبار بعدم جدوى بقائهم في الشارع، وبأن الأمر مرهون بالحكومة الجديدة، وبالفعل فإن جانباً من هذه التصريحات والنضال تبدو موضوعية، وهذا الجانب بالذات يتمثل بأن الحكومة الانتقالية القادمة على طاولتها هذا الملف حكماً، نظراً لفشل الحكومة الحالية بمعالجته وهي المتسببة فيه أصلاً «خرطت الدني بعضها» ولكن فكرة توقف الاحتجاجات والخروج من الشارع والانتظار فهذا الجانب تحديداً ليس فيه من الصواب شيء.

## هاشم اليعقوبي

قضت الطبقة العاملة عقوداً من الانتظار، فهي تنتظر كل شيء؛ تنتظر القرارات وتعديل القوانين ومنحة العيد وتعويزات المحروقات وزيادة الأجور و«المكرمة الرئاسية»، وحتى رسالة الخبز والغاز ودور الصراف الآلي. وكذلك فعلت النقابات من خلفهم، وكانت مميزة أياً امتياز بانتظارها الإعجازي لردود الحكومة على كتبها الخجولة الممهورة بأسمى آيات الشكر والامتنان للسلطة والقيادة، وأيضاً بانتظارها للسماح لها بمداخلة في مجلس الشعب أو في مؤتمراتها نفسها، وكأن القدر كتب على هؤلاء العمال الانتظار لا غير، وكأنه لا يكفي خروجهم من دائرة صناعة القرار ودخولهم معتقل تنفيذها رغمًا عنهم، وعكس مصالحهم الطبقة والأساسية والتي كانت مرتبطة بكرامة عيشهم ولقمة أولادهم، ليأتي من يطلب منهم الانتظار والانكفاء من جديد، وهم الحالمون بالتغيير المنشود والأشد احتياجاً له، والراغبون بطي العقود العجاف، والتقاط الفرصة المتمثلة بسقوط سلطة النظام البائد، وانفتاح أفق التغيير والبناء والحريات والعدالة، فمن درك اليأس الممزوج

بالإنهاك والعجز بدت بوادر المستقبل الذي انتظروه طويلاً، فالتقطوها بهمة العائد من الموت، باحثين عن دورهم ومصالحهم بأن معاً دور حقيقي وكامل في بناء الوطن الذي ضحوا لأجله بأعلى سنين حياتهم، صابرين على المر والفقر والقهر والخوف.

## لا وقت نضيه بالانتظار

إن الخروج من رد الفعل إلى الفعل، والخروج من السكون إلى الحركة، ومن الانتظار إلى المبادرة هو ما تحتاجه الطبقة العاملة اليوم، وهو ما ستسعى إليه بعزم وحزم ودراية، ومن المؤكد بأن ذلك سيأخذ وقتاً ليس بقليل، نظراً لشدة الإنهاك وتراكم الخوف، والتعود على انتظار الوعود الخبيثة والحلول الحكومية وغيرها، إضافة لعدم استقرار الوضع بشكل عام في طول البلاد وعرضها. ولكن هذه المرة لن يذهب الوقت بالانتظار بل بالعمل والنضال وتراكم التجربة، فالخوض في المعترك الحاصل على المسار الاقتصادي للبلاد مثلاً ليس محسوماً بعد، ولن يحسم قريباً، وما زال الوقت كافياً كي تدخلها الطبقة العاملة بقواها المجتمعية الحية، خاصة إن استطاعت صناعة طليعتها الواعية المرشدة القادرة على

## مع انتهاء مؤتمر الحوار الوطني

والمدة المعلنة لحكومة تصريف الأعمال تستمر الاحتجاجات العمالية المطالبة بإلغاء قرارات التسريح والإجازات القسرية

# ما هي خلاصة قرار تعليق بعض العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي؟



صدر في 24 من شباط الماضي تصريح حول تعليق الاتحاد الأوروبي بعض الإجراءات التقييدية على قطاعات اقتصادية رئيسية، المفروضة بموجب العقوبات على سورية. ورد في التصريح أن «مجلس الاتحاد الأوروبي قرر تعليق عدد من التدابير التقييدية في ضوء الوضع في سورية. ويأتي هذا القرار في إطار جهود الاتحاد الأوروبي لدعم عملية الانتقال السياسي الشاملة في سورية، والتعافي الاقتصادي السريع، وإعادة الإعمار والاستقرار». وأضاف التصريح أن «الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تسهيل التعامل مع سورية وشعبها وشركاتها، في مجالات رئيسية للطاقة والنقل، فضلاً عن تسهيل المعاملات المالية والمصرفية المرتبطة بهذه القطاعات وتلك اللازمة للأغراض الإنسانية وإعادة الإعمار».

## ريم عيسى

بموجب القرار تم تعليق التدابير القطاعية في قطاعي الطاقة «بما في ذلك النفط والغاز والكهرباء» والنقل؛ وإزالة خمسة كيانات «البنك الصناعي، وبنك التسليف الشعبي، وبنك الادخار، والمصرف الزراعي التعاوني، والخطوط الجوية العربية السورية» من قائمة الكيانات الخاضعة لتجميد الأموال والموارد الاقتصادية، فضلاً عن السماح بتوفير الأموال والموارد الاقتصادية للبنك المركزي السوري؛ وإدخال بعض الإعفاءات من حظر إقامة علاقات مصرفية بين البنوك والمؤسسات المالية السورية داخل أراضي الدول الأعضاء، للسماح بالمعاملات المرتبطة بقطاعي الطاقة والنقل، فضلاً عن المعاملات اللازمة للأغراض الإنسانية وإعادة الإعمار؛ وتمديد تطبيق الإعفاء الإنساني الحالي إلى أجل غير مسمى؛ وإضافة إعفاء لاستخدام الشخصي لحظر تصدير السلع الكيماوية إلى سورية.

كما قال التصريح: إنه «في إطار متابعة القرار، سيواصل المجلس عمله وسيقيم ما إذا كان من الممكن تعليق المزيد من العقوبات الاقتصادية. كما سيواصل المجلس مراقبة الوضع في البلاد من كذب للتأكد من أن مثل هذه التعليقات تظل مناسبة»، ولكن نوه التصريح إلى أن «المجلس سيقوم بإجراء تقييمات لمتابعة نظام الأسد، وقطاع الأسلحة الكيماوية، وتجارة المخدرات غير المشروعة، فضلاً عن عدد من التدابير القطاعية، مثل: تجارة الأسلحة، والسلع ذات الاستخدام المزدوج، ومعدات القمع الداخلي، وبرامج التنصت والمراقبة، واستيراد تصدير السلع التراثية الثقافية السورية».

وأدى هذا القرار عقب إعلان للمجلس حول سورية في 19 شباط الماضي، والذي قال فيه إضافة لما ورد في التصريح أعلاه: إن «تقييم المجلس سوف يسترشد، من بين أمور أخرى، باستنتاجات المجلس الأوروبي الصادر في 19 كانون الأول 2024، وسوف ينظر في الخطوات التي تتخذها سورية من أجل انتقال شامل يتماشى مع إعلانات السلطات الانتقالية، بما في ذلك المساءلة عن جرائم نظام الأسد، واحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية لجميع السوريين دون تمييز من أي نوع، وسيادة القانون والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، سوف يولي المجلس اهتماماً خاصاً لاحترام القانون الدولي وحقوق الدول الأعضاء، بما في ذلك حقوق الدول الأعضاء السيادية، وفقاً للقانون الدولي كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبروح علاقات حسن الجوار، من الأهمية بمكان أن تفي الحكومة الانتقالية في سورية بدورها في ضمان التعايش المتناغم بين سورية وجيرانها، على أساس الاحترام المتبادل، والسيادة واحترام سلامة الأراضي. ويسلط

المتحدة والمملكة المتحدة، ولكن كذلك تلك المسجلة والعاملة في الاتحاد الأوروبي، ولكن لديها عمل أو علاقات مرتبطة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كما أضاف التوضيح، أنه «فيما يتعلق بمصرف سورية المركزي فقد أصبح مسموحاً له الآن وضع الأموال والموارد الاقتصادية تحت تصرفه، ولكن أي أموال وموارد اقتصادية تابعة له، أو مملوكة له، أو في حوزته أو تحت سيطرته وموجودة خارج سورية اعتباراً من 27 شباط 2012 تبقى مجمدة».

## الخلاصة؟

أولاً: لن يفتح تعليق جزء من العقوبات الأوروبية أو حتى رفعها كلها، الباب أمام الاستثمار الخارجي في سورية؛ لأن العقوبات الأمريكية ما تزال سارية، وهي عقوبات تشمل «الأطراف الثالثة» بما فيها الأوروبية، التي ستفضل عدم المخاطرة في الاستثمار في سورية على حساب علاقاتها واستثماراتها الأساسية ضمن السوق الدولية.

ثانياً: في ظل ارتفاع التناقض بين أوروبا والولايات المتحدة، وخاصة مع وصول ترامب إلى سدة الرئاسة وخطه المعلنة بما يخص الناتو وأوكرانيا وغيرها، فإن المتوقع أن يظهر قدر ما من الاستقلالية في السياسات الأوروبية تجاه سورية وغير سورية، ولكن هذه الاستقلالية النسبية ستبقى حذرة ومحدودة وقليلة الفاعلية، خاصة في المجالات المالية والاقتصادية.

ثالثاً: ليس من المستبعد أن تلعب بعض الدوائر الحاكمة في أوروبا، والمرتبطة بالدولة العميقة الأمريكية، أدوراً وسطية ضمن تقسيم عمل محدد بين طرفي الأطلسي، غرضه رفع درجة الإيهام بإمكانية الوصول إلى اتفاق مع الغرب، ما يسمح بكسب وقت إضافي من المراوحة بالمكان بالنسبة للسلطات السورية بما يخص الإجراءات الأساسية المطلوبة لإعادة إقلاع الاقتصاد الوطني، الأمر الذي من شأنه أن يراكم عوامل الخطر والتفجير الداخلي التي تزداد أمام أعيننا على أساس يومي.

## توضيحات إضافية

العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على سورية، هي قرار يتم تجديده كل عام، وحالياً العقوبات تم تمديدتها حتى 1 حزيران 2025، وفي حال لم يتم اتخاذ القرار بتمديدتها في حزيران القادم، سينتهي العمل بموجبها، ومن المهم التذكير بأن الإعفاءات تعني أن العقوبات ككل لم يتم إلغاؤها، بل تم تعليق العمل بموجب بعضها، وهي خاضعة للمراقبة والتقييم من قبل الاتحاد الأوروبي. وهنا يجب التفكير ما الذي يمكن أن يعنيه بالتحديد كلام مثل: «من الأهمية بمكان أن تفي الحكومة الانتقالية في سورية بدورها في ضمان التعايش المتناغم بين سورية وجيرانها»، والذي يمكن أن يشمل من بين دول الجوار، دولة الاحتلال، ويمكن أن يتم استخدامه لوضع شروط على سورية فيما يتعلق بالمواقف من الكيان الصهيوني، وكذلك الدعوة «إلى إنهاء تدخل الجهات الأجنبية المزعزعة للاستقرار في البلاد»، والذي يمكن أن يتم استخدامه لوضع شروط على سورية فيما يتعلق بعلاقاتها مع دول أخرى، يعتبر الاتحاد الأوروبي التعامل معها تدخلاً للجهات الأجنبية، والتي يمكن أن تعني اليوم العلاقة مع روسيا، ولكن يمكن أن تعني أي دولة أخرى لا تتناسب العلاقات معها السياسات والمصالح الأوروبية.

إضافة إلى ذلك، يجب فهم أن هذه الإعفاءات معنية بالاتحاد الأوروبي، أو بكلام آخر، وكما وضح موقع أحد الجهات القانونية الأمريكية الخاصة، «يتعين على الشركات التي تفكر في ممارسة الأعمال في سورية والتي كانت مقيدة سابقاً بسبب الإجراءات المعلقة أن تدرس بعناية العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، والتي لا تزال سارية؛ والتطورات المقابلة المتعلقة ببرامج العقوبات الأخرى المتعلقة بسورية» «بما في ذلك تلك التي فرضتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة»، وقوانين الامتثال للشركات الأوسع نطاقاً، والمخاطر المحتملة لعودة عقوبات الاتحاد الأوروبي إلى مكانها». ويبدو أن هذا التحذير ليس فقط للشركات أو الجهات في الولايات

ليس من المستبعد أن تلعب بعض الدوائر الحاكمة في أوروبا والمرتبطة بالدولة العميقة الأمريكية أدوراً وسطية ضمن تقسيم عمل محدد بين طرفي الأطلسي غرضه رفع درجة الإيهام بإمكانية الوصول إلى اتفاق مع الغرب

# دليقان ليونغه فلت: ملف المعيشة تحول إلى الملف رقم 1 بالنسبة للغالبية الساحقة...



أجرت صحيفة يونغه فيلت الألمانية أواسط الشهر الماضي لقاءً مع مهندس دليقان، أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية، حول مستجدات الوضع السوري، ونشرته في عددها الصادر يوم السبت 1 آذار. تنشر قاسيون فيما يلي الترجمة العربية لنص الحوار...

## ■ يونغه فلت- حوار مارك بيبينروث

● حلت القيادة الجديدة في دمشق، بشكل رسمي، حزب البعث الذي حكم البلاد طويلاً، من المستفيد من ذلك؟ وما هي الأحزاب الأخرى التي تم حلها؟

تضمن «مؤتمر النصر» الذي عقده أحمد الشرع مع عدد من قادة الفصائل العسكرية يوم 29 كانون الثاني، إصدار عدد من القرارات، بينها حل حزب البعث وأحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية»، وهي مجموعة من الأحزاب التي كانت متحالفة مع حزب البعث منذ سبعينيات القرن الماضي.

من حيث المبدأ، نحن نقف ضد أي عملية حل للأحزاب بشكل فوقي، لأن المعنى أولاً وأخيراً بتقرير مصير أي حزب من الأحزاب هو الشعب السوري، الذي يمتلك وحده الحق في الحكم على أي قوة سياسية؛ فالحزب الذي لا يعبر عن الناس وهمومها ومصالحها يموت بشكل طبيعي حتى وإن بقي موجوداً شكلياً، إلا أنه لن يكون موجوداً وظيفياً على أرض الواقع. ورأيانا هو أنه لا ينبغي الخوف من رأي الشعب السوري، ومن غير الصحيح ألا نثق بخيارات الشعب السوري، فهو سينبذ القوى التي لا تعبر عنه ويعزلها. والحقيقة، هي أن معظم أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، تنتمي إلى الفضاء السياسي القديم، وهي بالأصل بعيدة عن الشارع منذ زمن طويل، ولكن مع ذلك، فإن قرار حلها بشكل فوقي، أي من قبل السلطات، من شأنه أن يثير مخاوف حول محاولة ضبط وتقييد العمل السياسي في البلاد.

● ما تأثير هذه القرارات على عمل حزبكم؟

بالنسبة لنا في حزب الإرادة الشعبية، فنحن نتابع عملنا بشكل طبيعي وعلني وعلى نطاق واسع، وفي المحافظات السورية كلها؛ حيث نوزع جريدتنا «قاسيون» في شوارع سورية، ونقيم نشاطات وندوات ومحاضرات في مختلف المحافظات السورية، ونواكب

النشاطات العمالية في أنحاء البلاد كلها. كما نعمل على تكوين أوسع تحالف بين القوى الوطنية، بغض النظر عن الانتماء الأيديولوجي، للتصدي للمهام الوطنية الملحة، وعلى رأسها استكمال توحيد الأراضي السورية، وتحقيق السلم الأهلي، تمهيداً لاستعادة السوق الوطنية الواحدة، التي لا يمكن دون استعادتها إعادة إقلاع الاقتصاد السوري.

● تم تعيين المقال السابق في تنظيم القاعدة، أحمد الشرع، رئيساً مؤقتاً. وتم تعليق الدستور، ما المشكلة في دستور 2012 ولماذا قامت القيادة الجديدة المدعومة من الناتو بالغاءه؟

نعتقد أن القول بأن القيادة الجديدة في دمشق مدعومة من الناتو، هو في أحسن الأحوال، افتراض غير دقيق؛ لأن الواقع أشد تعقيداً بكثير من هذا التوصيف. الناتو نفسه منقسم على نفسه منذ سنوات، وذهب باتجاه انقسامات أعمق وأشد، ستقود نحو تفككه النهائي في المدى المنظور. كما أن القراءة الواقعية لما جرى في سورية خلال السنوات الأخيرة، والأيام الأخيرة التي سبقت سقوط الأسد، تسمح بالافتراض بأن الأمر جرى ضمن تنسيق تركي-روسي واضح، بل وشبه معزل، وذلك بالصد تماماً مما يجري ترويجه إعلامياً بالقول: إن واشنطن والكيان الصهيوني كانتا وراء ما جرى.

بالنسبة لإلغاء دستور 2012، نعتقد أن المسألة لا تتعلق بمضمون هذا الدستور، رغم أن فيه أشياء كثيرة بحاجة لتعديل جذري؛ ولكن ما قامت به القيادة الجديدة في دمشق هو في جوهره مطابق للوصفة التقليدية لما يعرف بـ«مجلس قيادة الثورة»، والتي تتضمن إلغاء الدستور القائم وبعد ذلك إطلاق حوار وطني وإعلان دستوري.

● ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة للحقوق السياسية الأساسية في سورية؟

سورية بالفعل كانت تعيش في ظل بشار الأسد

في دكتاتورية عسكرية وأمنية، والانتخابات ضمنها كانت شكلية إلى حد بعيد، ولم تكن هناك حقوق أساسية للمواطنين. بالنسبة للوضع الحالي، فما يمكن قوله حتى الآن، هو أن هامش العمل السياسي بات أوسع بكثير من أي وقت مضى خلال 50 عاماً الماضية. بالنسبة للافاق المستقبلية فهي تتعلق بالدرجة الأولى بمدى قدرة الشعب السوري على تمثيل نشاطه السياسي العالي، عبر تنظيم هذا النشاط وتأييره. أمامنا فسحة زمنية ينبغي استثمارها للحد الأقصى؛ السلطات الجديدة لديها مشكلاتها الخاصة التي تبدأ من موضوع الاعتراف الدولي والعقوبات، مروراً بالمشاكل الاقتصادية والإدارية الكبرى التي باتت مسؤولة عن حلها، ولا تنتهي بوجود تيارات متنوعة، وأحياناً متعارضة ضمنها. هذا كله، يخلق مساحة واسعة للعمل السياسي المنظم الذي سيكون عاملاً أساسياً في تحديد مستقبل البلاد.

● ما الذي تتوقعونه للأشهر القليلة القادمة؟ يتحول الملف الاقتصادي-الاجتماعي إلى الملف رقم 1 بالنسبة للغالبية الساحقة من السوريين. أكثر من 90% من السوريين هم تحت خط الفقر، في بلد يعاني من دمار هائل في بناء التحتية ويعاني نقصاً هائلاً في الكوادر الكفوءة، بسبب التهجير المنظم الذي جرى طوال فترة الحرب، كما أنه يعاني من عقوبات متوحشة يطبقها الغرب الأمريكي بالدرجة الأولى، والأوروبي بالدرجة الثانية. جميع السوريين على قضية بناء نموذج اقتصادي سوري جديد، هو أمر ممكن وضروري في أن معاً. وصياغة النموذج الجديد ينبغي أن تستند إلى الإمكانيات المحلية بالدرجة الأولى، وهو أمر قابل للتطبيق، ولدينا كحزب برنامج واضح، بخصوصه يمكنه أن يحقق نسب نمو وتنمية عالية ضمن أجل قصيرة. وبالتوازي، فإن حل المشكلة الاقتصادية الاجتماعية في ظل العقوبات التي لن ترفع برأينا في أي وقت قريب، ستدفع سورية موضوعياً نحو التعاون مع الدول الصاعدة اقتصادياً، وعلى رأسها الصين وروسيا... ويمكن أن نلمس من تصريحات القيادة الجديدة في دمشق أنها بدأت تعي هذه المسألة بالتجربة بشكل سريع، ودفعها هذا

الأمر نحو تصريحات إيجابية مفاجئة بالنسبة للكثيرين اتجاه روسيا، وحتى اتجاه العراق وإيران.

● تصدر لقاء الشرع مع أمير قطر وولي العهد السعودي عناوين الصحف، ما الذي يريده من البلدين؟

بالنسبة لدول الخليج العربي، ربما هناك تعويل على مساعدة جدية في تمويل إعادة الإعمار وإعادة إقلاع الاقتصاد، ولكن نعتقد أن هذه الدول لن تتمكن من تقديم شيء في الأجل القريبة، حتى لو أرادت ذلك، بسبب العقوبات الغربية.

● أخيراً، كيف يتم تقسيم الموارد الطبيعية وموارد الدولة ضمن سورية؟

ما تزال سورية حتى اللحظة ضمن حالة تقسيم الأمر الواقع؛ هناك الشمال الشرقي الذي يحوي الجزء الأكبر من ثروات سورية الباطنية، ما يزال يعيش تحت سيطرة قسد، واقتصاده ما يزال معزولاً نسبياً عن بقية الاقتصاد السوري، وهذا أمر ينبغي حله عبر الحوار والتفاهم والتوافق وليس عبر الحرب، ونأمل أن الاتفاق الذي يمكن أن يحدث في تركيا بين عبد الله أوجلان والقيادة التركية حول القضية الكردية، سينعكس إيجاباً على سورية، وعلى حل القضية الكردية فيها حلاً ديمقراطياً عادلاً. ونأمل أيضاً أن خروج الاحتلال الأمريكي من سورية سيجري ضمن أجل قريبة، وسيسهل ذلك عملية استكمال توحيد البلاد.

ولكن ينبغي الانتباه أيضاً، أن بقية مناطق سورية الخاضعة للقيادة الجديدة في دمشق، ما تزال من حيث الأمر الواقع غير مترابطة بشكل كامل بالمعنى الاقتصادي؛ فأمرء الحرب ما يزالون يسيطرون بأشكال مباشرة، أو غير مباشرة على اقتصادات مناطق متعددة في الخريطة السورية، والقرار الذي تم اتخاذه بحل الفصائل العسكرية هو قرار جيد، وضروري من حيث المبدأ، لكن تطبيقه العملي ما يزال بحاجة إلى خطوات إضافية، على رأسها الاستناد إلى الشارع السوري عبر مؤتمر وطني حقيقي وجامع، ينقل الوضع السياسي من «الشرعية الثورية» إلى الشرعية الانتخابية والقانونية والشعبية.

**امراء الحرب ما يزالون يسيطرون بأشكال مباشرة أو غير مباشرة على اقتصادات مناطق متعددة في الخريطة السورية والقرار الذي تم اتخاذه بحل الفصائل العسكرية هو قرار جيد**

## «الشرعية» بين مطالب الداخل ومطالب الخارج...



تشارك السلطات والأنظمة الحاكمة في عدد كبير من دول العالم النامية، بأنها تبحث عن «شرعيتها» وعن «الاعتراف بها»، بالدرجة الأولى خارج حدود بلدانها؛ أي بمحاولة تأمين رضا دول أخرى إقليمية وعظمى، بافتراض أن رضاها هو الوسيلة الأساسية لتثبيت السلطة؛ كذلك كان الأمر مع سلطة الأسد الذي حاول طوال سنوات ما قبل فراره الوصول إلى صفقة دولية ما تحافظ على كرسيه، وخاصة عبر التودد للغرب ومحاولة العمل ضمن مشروع «خطوة مقابل خطوة» الأمريكي/الأوروبي. وأما بالنسبة للداخل، أي للشعب السوري، فكان آخر همه أن يكون راضياً، أو أن يتمكن من تأمين لقمة عيشه أو كرامته.

طبيباً وفنياً وإدارياً وعمالاً تابعاً لمديرية صحة دمشق، و450 كادراً طبياً وفنياً من مستشفى دريكيش. محاولات تبرير عمليات الفصل هذه وغيرها بالحديث عن الفساد والترهل وإلى ما هنالك، هي محاولات بائسة وغير مقنعة لأحد؛ فكيف تفصل مئات الأطباء والمرضى من العمل في بلد يعاني من نقص بعشرات الألوف بالكوادر الطبية المختلفة؟! التفسير الوحيد المنطقي لهذه العمليات، هو أن هناك ضمن السلطة من ينفذ «بأمانة» وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، التي تنص على تقليص حجم جهاز الدولة ودوره الاجتماعي، وتقليص الإنفاق الاجتماعي للحدود الدنيا ضمن ما يسمى «برنامج الإصلاح الهيكلي»، على أمل الحصول على رضا الغرب، سواء بالاعتراف، أو رفع العقوبات، وصولاً إلى وهم القروض التي يمكن أن يمنحها. والدارس لما يسمى برامج الإصلاح الهيكلي برعاية الصندوق والبنك الدوليين، في دول العالم النامية المختلفة، يعلم علم اليقين أنها لم تنتج إلا الخراب والضعف في الدول التي طبقت

اليوم، ورغم فرار الأسد وسلطته، فإن العقلية الدونية تجاه الخارج، وتجاه الغرب تحديداً، ما تزال معيقاً جدياً أمام حل المشكلات الكبرى التي تعاني منها البلاد وأهلها. يظهر هذا الأمر جلياً في وجود تيارات ضمن السلطة وضمن المجتمع، تلقي ببيضاها كله، في سلة الوصول إلى تفاهات مع الغرب من أجل رفع العقوبات، معتقدة أن هذا هو السبيل الوحيد للبقاء في السلطة فحسب، بل ولحل المشكلات الكبرى التي تعيشها البلاد، الاقتصادية منها والأمنية والسياسية.

تعبّر هذه العقلية عن نفسها بجملة من التصرفات والقرارات التي ترجح كفة الخارج ورضاه على الداخل، ولعل بين أكثرها أهمية أمران:

**أولاً:** الاستمرار في إجراءات الفصل التعسفي واسع النطاق لموظفين وعمال من مختلف قطاعات الدولة، بما فيها قطاعات شديدة الحيوية وتعاني أصلاً من نقص فظيع في الكوادر، كالقطاع الطبي مثلاً، وليس أولها ولا آخرها قرار الإجازة القسرية بحق 587 كادراً

فيها...

**ثانياً:** التعامل السياسي غير الجاد مع الاستحقاقات الكبرى المنتصبة أمام البلاد، بما في ذلك موضوع المؤتمر الوطني العام المطلوب لاستكمال توحيد البلاد، وتوحيد سوقها الوطنية، وضمان السلم الأهلي، عبر «سلق» موضوع الحوار الوطني، وإنجازه بشكل متعجل ومبتسر وغير مكتمل الأركان، بتغيب قوى أساسية عنه، ما يوحي بأن

المطلوب هو الصورة الإعلامية للموضوع، وتصديرها الخارجي، وليس الرضا الفعلي للداخل السوري، عبر لم شمله وحلحلة مشاكله الكبرى. إن البحث عن الشرعية ينبغي أن يتم في الداخل أولاً وأخيراً، خاصة وأن الغرب لن يرضى عنا مهما فعلنا، والواضح، أنه لن يرفع العقوبات في أي وقت قريب، خاصة العقوبات الأمريكية الأشد والأقسى...

## ما الذي علينا استنتاجه من التوترات الأمنية الجارية؟



الطائفية بشكل يومي، ومعه أيضاً دول غربية متعددة. رابعاً: تظهر بشكل أكبر بداءات تنظيم أعلى لعمليات الفوضى. هذه المميزات مجتمعة، ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد، وعلى محمل التعامل الوطني المسؤول والعقل، عبر إجراءات واضحة تستهدف الظروف التي تغذي الفوضى بالدرجة الأولى.

بكلام آخر، فإن العقلية الأمنية في التعامل مع حالات التوتر، لن تقود إلا باتجاه تعظيم التوتر والفوضى. بالمقابل، ينبغي تسريع حل مشاكل الناس وطمانتهم وسد الذرائع بأشكالها المختلفة.

يتطلب هذا الأمر جملة من الإجراءات المتوازنة:

**أولاً:** قطع الرجاء سريعاً من محاولات استرضاء الغرب لرفع عقوباته، وحسم الخيارات بالمعنى الدولي باتجاه الدول التي يمكنها فعلاً ومن مصلحتها فعلاً، إعادة إقلاع اقتصادها، وعلى رأس هذه الدول الصين ومعها روسيا وتركيا ودول الخليج العربي، وبقية الدول الشرقية، وحل الإشكالات التي تعيق هذه العملية، وبما يسمح بحل مشكلات الكهرباء أولاً، كنقطة انطلاق ضرورية لأي اقتصاد.

**ثانياً:** توسيع المشاركة السياسية

والعامل الأول في منعه كان وعي السوريين الذي اكتسبوه، ودفعوا ثمنه عذابات كبرى ودماء غزيرة، وتوقّعهم إلى إنهاء الاقتتال. ولكن هذه التجارب ستكرر...

وأضافت المادة نفسها: «اليوم أيضاً، يمكن القول - وبعد أن تم تطويق التجربة الثانية لإشغال الفوضى، وإن بشكل غير كامل - إن تجارب أخرى أكثر تعقيداً وخطراً، يجري الإعداد لها».

ميزة التجريبتين الأولى والثانية لإشغال الفوضى، أنهما جاءتا محدودتين مكانياً وزمانياً، وتمثلتا بأحداث قليلة التنظيم تصل إلى ذروتها سريعاً، ثم يجري إخمادها واحتواؤها. أما التجربة الثالثة التي ما تزال نعيش ضمنها حتى الآن، فتحمل نمطاً مختلفاً ينبغي فهمه بعق، لتحديد آليات التعامل معه.

**يمكن تلخيص ميزات هذه المرحلة بالتالي:**

**أولاً:** أحداث متعددة مختلفة الأحجام، مترامنة ومتلاحقة، وفي عدة أماكن من البلاد.

**ثانياً:** تجري بشكل يومي، ودون انقطاع، بحيث يبقى الوضع متوتراً بشكل دائم، وتزداد حمواته يوماً وراء يوم.

**ثالثاً:** يجري استثمار سياسي كثيف ومباشر في الأحداث، وخاصة من قبل الصهيوني الذي يتاجر بالمسائل

يمكن أن نوصف حالة التوترات الأمنية التي جرت خلال الأسبوع الأخير في مناطق متعددة من البلاد، بأنها الموجة الثالثة من عمليات التوتير منذ سقوط الأسد.

**الأولى:** هي تلك التي تم ربطها

باعتماد على أحد المقامات الدينية.

**الثانية:** هي التي ترافقت مع شائعات كثيفة حول عودة ماهر الأسد.

**الثالثة:** هي التي بدأت قبل أسبوع تقريباً بحوادث قتل واعتداء

واضطراب في مناطق متعددة من البلاد، وبشكل متزامن تقريباً.

**ما هي ميزة الموجة الحالية؟**

كنا قد نبهنا منذ حدوث الموجة الأولى، وفي مادة في فاسيون

أواخر العام الماضي بأنها لن تكون الأخيرة، وستلها موجات أخرى.

قلنا في حينه: «بعد أيام قليلة من فرار بشار الأسد، بدأت محاولات

لتفجير السلم الأهلي في عدة أماكن في سورية، ساهم بها تجار

الحرب السابقين بأشكالهم المختلفة، وبالتأكيد، هنالك أياد خارجية على

رأسها الصهيوني، تحاول دفع الأمور نحو الدم. تم حتى الآن تطويق التجربة الأولى للتفجير،

كان وما يزال سياسياً بالدرجة الأولى، وينبغي التعامل معه على هذا الأساس، وإلا فإن المخاطر والتهديدات ستتعمق وتزداد يوماً وراء الآخر. وينبغي أن يتم الانتباه إلى أن الطريقة التي يعمل بها الغرب في مسألة العقوبات، عبر سياسة العصا والجزرة، لا تستهدف الحصول على تنازلات معينة من السلطات الحاكمة، بقدر ما تستهدف كسب وقت كاف عبر إيهام السلطات بأن العقوبات يمكن أن يتم رفعها... وقت كاف لتعميق الفوضى، وإيصال محاولات التفجير الجزئية إلى تفجير شامل!

الداخلية الحقيقية لا الشكلية، والتخلي عن محاولات الاستئثار، ومد اليد باتجاه المجتمع السوري بقواه المختلفة، بما في ذلك المسارعة للوصول إلى تفاهات مع شمال شرق، ومع الجنوب السوري، ومع القوى السياسية المختلفة في البلاد، لتأمين سوق وطنية واحدة، ولتأمين التراكم الأولي اللازم لإطلاق عجلة الإنتاج مجدداً... الأمر الذي يتطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية حقيقية ذات صلاحيات حقيقية وقدرة تمثيل واسعة تشعر السوريين بأنها تمثلهم فعلاً. حل المشكلات الأمنية والاقتصادية،

# الكهرباء والصناعة في سورية بين التحديات والضرورات الوطنية

تمثل الطاقة، وعلى رأسها الكهرباء، أحد أهم العوامل الداعمة للصناعة والإنتاج، حيث لا يمكن لأي قطاع اقتصادي أن يزدهر دون توفر إمدادات كهربائية مستقرة وبكثافة معقولة.



تسعى الكهرباء بالدولار للصناعات، دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر السلبي لذلك على تكاليف الإنتاج. فهذه الخطوة ستؤدي إلى زيادة تكاليف المنتجات، ما ينعكس سلباً على القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، وإضعاف إمكانيات التصدير في ظل المنافسة الإقليمية القوية.

## محطات التوليد ومعضلة التشغيل

تعاني محطات توليد الكهرباء في سورية من مشكلات كبيرة تتعلق بنقص الصيانة وعدم توفر المشتقات النفطية اللازمة لتشغيلها بكامل طاقتها.

ولو تم العمل على تأمين هذه المتطلبات، لكان بالإمكان تغطية جزء كبير من الاحتياجات الكهربائية، سواء للاستهلاك المنزلي أو الصناعي، مما يخفف من حدة الأزمة، ويساعد في دعم التنمية الاقتصادية والإنتاجية.

## الطاقات المتجددة جزء من الحل

في ظل هذه التحديات، لا يمكن التقليل من أهمية الاستثمار في الطاقات المتجددة كحل استراتيجي لسد العجز الكهربائي. فالاعتماد على مصادر مثل الطاقة الشمسية والرياح يمكن أن يساهم في تعزيز استقرار المنظومة الكهربائية، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ما يساهم في تقليل التكاليف

وفي ظل الظروف الراهنة التي تمر بها سورية، يصبح تحسين واقع المنظومة الكهربائية أمراً حيوياً لاستدامة العملية الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات السورية في الأسواق الداخلية والخارجية.

## الكهرباء والصناعة: علاقة تكاملية وازمة مستمرة

لطالما ارتبط ازدهار القطاع الصناعي بمدى توفر الكهرباء بشكل مستقر، إذ تعتمد المصانع على الطاقة الكهربائية في تشغيل الآلات، وضمان استمرارية الإنتاج، وتقليل التكاليف التشغيلية.

إلا أن قطاع الكهرباء في سورية يعاني من تحديات كبيرة، أبرزها نقص الموارد اللازمة لزيادة التوليد، والضغط المتزايد على الشبكة الكهربائية، إضافة إلى السرقات والأعطال المتكررة في مراكز التغذية. وعلى الرغم من الوعود المتكررة من قبل وزارة الكهرباء بتحسين واقع التغذية الكهربائية، إلا أن التنفيذ لم يرق إلى مستوى الطموحات، ولا تزال الصناعات تواجه صعوبات بسبب التقنين الطويل وارتفاع تكاليف الكهرباء.

## سياسات التسعير وأثرها على الإنتاج والتصدير

واحدة من القضايا التي أثارها جدلاً واسعاً بين الصناعيين هي توجه وزارة الكهرباء إلى

على المدى الطويل، ويوفر بديلاً مستداماً للطاقة التقليدية.

## ضرورة وطنية

إن تحسين واقع الكهرباء في سورية ليس مجرد مطلب صناعي، بل ضرورة وطنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. فبينما تحتاج محطات التوليد إلى الصيانة وتأمين المشتقات النفطية لضمان استمرارية

الإنتاج، لا بد من إعادة النظر في سياسات التسعير، بحيث لا تشكل عبئاً إضافياً على القطاع الصناعي. كما أن الاستثمار في الطاقات المتجددة يجب أن يكون جزءاً من الحل المستقبلي، لضمان استدامة المنظومة الكهربائية، وتوفير بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي، وتعزيز قدرة المنتجات السورية على المنافسة محلياً ودولياً.

## مشروع «طريق التنمية» أين دور الحكومة السورية؟ وأين مصلحة سورية؟



على الاقتصاد المحلي، وطبيعة الاتفاقات التي تحكمها! فلم تُطرح أية معلومات حول طبيعة مشاركة الشركات السورية أو دور العمالة المحلية في تنفيذ المشروع، ولا عن العائدات الاقتصادية التي قد تجنيها سورية من ربطها بهذا الطريق التجاري، بل على العكس، يتم الحديث عن تركيا كمركز تجاري عالمي مستفيد، بينما لا نجد إشارة واضحة إلى كيفية استفادة سورية كدولة مضيئة لهذا الطريق!

فهل يعني ذلك أن سورية ستكون مجرد ممر لوجستي، دون أن تحقق مكاسب اقتصادية حقيقية؟ هل هناك مكاسب حقيقية لسورية، أم إن التركيز على المصالح التركية فقط؟ بصريح القول، واضح على أن هذا المشروع سيجعل تركيا مركزاً تجارياً عالمياً، وسيربط الموانئ التركية بالبحر الرئيسية، لكنه لم يتطرق إلى ما يمكن أن تجنيه سورية من هذا الربط.

فعلى سبيل المثال، هل ستستفيد الموانئ السورية من حركة الشحن الدولي، أم إن الشحنات ستبقى متركزة في تركيا؟ وهل سيكون هناك استثمار تركي مباشر في إعادة إعمار البنية التحتية السورية، أم إن الأمر مجرد تنفيذ أعمال فنية لضمان تشغيل الطرق والموانئ بما يخدم المصالح التركية؟

ولكن دون أي ذكر لدور الحكومة السورية أو وزارة النقل السورية في هذه العملية! فهل يتم تنفيذ المشروع بترتيبات ثنائية مباشرة بين تركيا والجهات السورية المعنية، أم إن دمشق مغيبة تماماً عن اتخاذ القرارات المتعلقة بمشروع يمس سيادتها واقتصادها؟ إن إرسال وفود تركية إلى مطاري دمشق وحلب، وإجراء عمليات الفحص والتقييم، وحتى الحديث عن تدمير 32 جسراً داخل سورية، ثم وكأن الحكومة السورية ليست طرفاً رئيسياً في هذه المسألة.

والأمر لا يقتصر على النقل فقط، بل يتحدث الوزير التركي عن تقييم شامل لشبكة الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، وقطاع الاتصالات، ما يفتح المجال للنسأل: هل تتعامل تركيا مع البنية التحتية السورية كمساحة مفتوحة للتدخل دون تنسيق رسمي واضح مع السلطات السورية؟

لماذا تغيب الشفافية مع السوريين حول مشروع يؤثر على مستقبلهم؟ أي مشروع تنموي بهذا الحجم، العام، خاصة عندما يتعلق بمستقبل البنية التحتية السورية والاقتصاد الوطني. غير أن ما نلاحظه في هذا المشروع هو غياب أي تواصل شفاف مع السوريين بشأن تفاصيله، وأثاره

أفاد وزير النقل والبنية التحتية التركي، عبد القادر أورال أوغلو، بحسب «تلفزيون سوريا»، بأن: «تركيا تفكر في ربط سورية بمشروع «طريق التنمية» الذي سيختصر زمن الشحن بين الشرق الأقصى ولندن. وأكد أن تركيا تعمل على دعم البنية التحتية السورية في مجالات النقل والمواصلات».

يبدو أن الحديث عن مشروع «طريق التنمية»، الذي يهدف إلى تقليص زمن الشحن بين الشرق الأقصى وأوروبا عبر تركيا والعراق، يتجاوز كونه مجرد مشروع اقتصادي، ليعكس رؤية تركية لدور أكبر في المنطقة.

فرغم أن المشروع يحمل في طياته إمكانية تحسين البنية التحتية السورية، إلا أن التصريحات الرسمية التركية التي رافقته تطرح العديد من التساؤلات حول غياب الدور السوري في هذه المسألة الحيوية، وعدم وضوح الفوائد التي من المفترض أن تعود على سورية من هذا المشروع.

## أين الحكومة السورية في هذا المشروع؟

اللافت في تصريحات وزير النقل والبنية التحتية التركي، عبد القادر أورال أوغلو، أنها قدمت تصوراً كاملاً لكيفية تنفيذ المشروع، وسبل ربط سورية به، وخطط تركيا لإعادة تأهيل البنية التحتية السورية في مجالات النقل والمواصلات،

استقلالية القرار السوري في هذا الملف، وحجم الفائدة التي ستعود على سورية. فالمشروع يُعرض وكأنه مبادرة تركية بحتة، في حين أن المصلحة الوطنية السورية يجب أن تكون محور أي نقاش حول إعادة الإعمار والتطوير.

يجب أن يكون هناك وضوح وشفافية في التعامل مع السوريين حول المشاريع الاقتصادية التي تمس مستقبلهم، كما ينبغي أن يكون للحكومة السورية دور رئيسي في أي اتفاقات تخص البنية التحتية الوطنية.

فالمسألة ليست مجرد طريق شحن دولي، بل ترتبط بالسيادة الاقتصادية لسورية، وحقها في أن تكون شريكاً فاعلاً، وليس مجرد معبر تجاري لمصالح الآخرين!

فحتى الحديث عن إعادة تأهيل المطارات السورية، وخاصة مطار دمشق، جاء في سياق تأمين سلامة الرحلات الجوية، وليس كجزء من خطة اقتصادية متكاملة لتنشيط قطاع الطيران المدني في سورية. وإذا كانت تركيا قد أرسلت فرقاً فنية وأجهزة ومعدات للمطارات، فهل هذا يعني أن الإدارة التشغيلية لهذه المنشآت ستكون خاضعة لترتيبات تركية؟

## مشروع اقتصادي أم ترتيب سياسي؟

لا شك أن تحسين البنية التحتية السورية أمر ضروري ومطلوب، خاصة بعد سنوات من الحرب التي دمرت الكثير من المرافق الأساسية، لكن الطريقة التي يتم الحديث بها عن مشروع «طريق التنمية» تثير مخاوف مشروعاً حول مدى



# المساعدات الدولية لسورية بين الحاجة الاقتصادية والمخاطر المحتملة



مطلع الأسبوع الماضي استقبل وزير الاقتصاد في حكومة تسيير الأعمال باسل عبد الحنان، في دمشق، ممثل البنك الدولي للشرق الأوسط جون كريستوف، لبحث سبل استئناف العلاقات بين البنك الدولي وسورية، ومناقشة مجالات التعاون الممكنة في المرحلة المقبلة. وكذلك أجرى ممثل البنك الدولي مباحثات مع معاون وزير المالية صالح العبد بحضور مدير التخطيط والتعاون الدولي محمد الأتاسي.

مسبوقة نتيجة: الحرب الطويلة- العقوبات الاقتصادية- تذبذب قيمة العملة- انخفاض الإنتاج المحلي. ومع تزايد الاحتياجات المالية لإعادة الإعمار، تبدو المساعدات الدولية خياراً ضرورياً، لكن في الوقت ذاته، هناك مخاوف حقيقية من الآثار السلبية التي قد تنجم عن الاعتماد على البنك الدولي أو غيره من المؤسسات المالية الدولية.

ويمكن الحل الأمثل في إيجاد توازن بين الاستفادة من الدعم الدولي والحفاظ على السيادة الاقتصادية، وذلك من خلال: التفاوض بحذر على شروط القروض أو المساعدات لتجنب التورط في ديون غير قابلة للسداد.

توجيه المساعدات نحو مشاريع إنتاجية حقيقية «زراعية وصناعية» تساهم في تحسين الاقتصاد وليس مجرد تغطية العجز الحكومي. البحث عن بدائل تمويلية متنوعة، مثل التعاون مع دول صديقة أو مؤسسات مالية إقليمية بشروط أقل قسوة.

## ضمان استقلالية

### القرار الاقتصادي هو المعيار الأساسي

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها سورية، تبدو المساعدات الدولية خياراً قد يساهم في تخفيف الضغوط المالية وتمويل مشاريع إعادة الإعمار.

لكن الاعتماد على هذا الدعم يجب أن يكون محسوباً بدقة، فالتبعات السلبية المحتملة قد تفوق الفوائد إذا لم يتم التعامل معها بحذر.

إن ضمان استقلالية القرار الاقتصادي، وتوجيه أية مساعدات نحو مشاريع مستدامة، والبحث عن بدائل تمويلية متنوعة هو السبيل الأمثل للاستفادة من الدعم الدولي دون التورط في تداعيات خطيرة على المدى البعيد.

القرار الاقتصادي والسياسي للحكومة. زيادة الديون والأعباء المالية، فالمساعدات المالية التي يقدمها البنك الدولي غالباً ما تكون على شكل قروض، مما يعني زيادة الدين العام لسورية، وفي حال فشل الحكومة في تسديد هذه الديون، فقد تجد نفسها مضطرة إلى فرض إجراءات تقشفية قاسية، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي.

تقويض الاقتصاد المحلي، فشروط البنك الدولي قد تشمل فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى إضعاف الصناعات الوطنية لصالح الشركات الدولية الكبرى. ويمكن أن يؤدي تشجيع الخصخصة إلى بيع مؤسسات الدولة أو تسليم قطاعات استراتيجية لشركات خارجية، مما يفقد الدولة القدرة على التحكم باقتصادها.

التأثير على الاستقلالية في التخطيط الاقتصادي، فقد تُفرض على الحكومة سياسات اقتصادية لا تتناسب مع الوضع المحلي، مما يجعل التخطيط الاقتصادي مرهوناً بتوجهات البنك الدولي وليس باحتياجات الشعب.

رفض مجتمعي وسياسي، فقد يثير التعاون مع البنك الدولي معارضة داخلية من القوى السياسية والمجتمع المدني، خصوصاً إذا رأى المواطنون أن المساعدات ترتبط بأجندات خارجية أو تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ففي حال فرض البنك الدولي إجراءات تقشفية، قد تحدث احتجاجات شعبية كما حصل في العديد من الدول التي تبنت برامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشرافه، مثل الأرجنتين واليونان، حيث أدت سياسات البنك إلى أزمات اجتماعية واحتجاجات شعبية بسبب تدهور الأوضاع المعيشية.

## الحاجة إلى الدعم

### والمخاوف من التبعات!

يعاني الاقتصاد السوري اليوم من أزمة غير

للمتضررين من الأزمة. إعادة هيكلة الاقتصاد عبر: تقديم قروض أو منح لتمويل مشاريع إنتاجية في الزراعة والصناعة- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل جديدة- تقديم حلول لدمج الاقتصاد السوري في الأسواق العالمية تدريجياً.

التمويل عبر قنوات غير حكومية من خلال توجيه المساعدات عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لتجنب التعامل المباشر مع الحكومة السورية في ظل العقوبات.

## يكنم الحل الأمثل في

### إيجاد توازن بين

### الاستفادة من

### الدعم الدولي

### والحفاظ

### على السيادة

### الاقتصادية

## ما هي الآثار السلبية المتوقعة لطلب المساعدة من البنك الدولي؟

رغم الحاجة الملحة للدعم المالي والتقني، فإن طلب المساعدة من البنك الدولي قد يترتب عليه تبعات سلبية ومخاطر كثيرة، خصوصاً في ظل الواقع الاقتصادي المتردي في سورية، ومن هذه المخاطر:

القيود والشروط الاقتصادية والسياسية، فالبنك الدولي غالباً ما يفرض شروطاً صارمة على الدول التي تتلقى دعمه، مثل إلغاء دعم السلع الأساسية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، ويزيد الضغط على المواطنين، وكذلك قد تُفرض إصلاحات اقتصادية قسرية، مثل تحرير الأسعار والخصخصة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وأيضاً يمكن أن تتراقق المساعدات مع ضغوط سياسية دولية تؤثر على سيادة

ففي ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعاني منها سورية، تبرز الحاجة إلى دعم مالي وفني لإعادة إنعاش الاقتصاد وتحسين الواقع المعيشي للمواطنين. ومن بين الجهات التي يمكن أن تقدم هذا الدعم، يأتي البنك الدولي كمؤسسة مالية عالمية توفر التمويل والاستشارات للدول التي تواجه تحديات تنموية.

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن طلب المساعدة من البنك الدولي ليس خطوة خالية من المخاطر، إذ قد تترتب عليه آثار سلبية ومخاطر تؤثر على السيادة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

## ما هي المساعدات التي يمكن أن يقدمها البنك الدولي لسورية؟

رغم العقوبات الدولية المفروضة على سورية، فإن البنك الدولي يمكن أن يساهم في دعمها بشكل غير مباشر من خلال منظمات دولية أو برامج إنسانية، وذلك عبر:

الدعم الفني والاستشاري الذي يركز على العنواين الآتية عادة: تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز الشفافية في الإنفاق الحكومي- تطوير السياسات الضريبية وإصلاح النظام المصرفي- تقديم استشارات حول ضبط التضخم واستقرار العملة.

المساعدات الإنسانية والتنموية من خلال: تمويل مشاريع إعادة الإعمار في قطاعات البنية التحتية كالكهرباء والمياه والصحة- دعم تحسين الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية- توفير مساعدات غذائية وإغاثية

# تفاعس المركزي عن ضبط الحوالات استنزاف للمواطن والاقتصاد الوطني



مع دخول شهر رمضان المبارك، تزايد التحويلات المالية من المغتربين إلى أسرهم داخل سورية، حيث تشكل مصدر دخل أساسي للكثير من العائلات في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة.

## السوق السوداء... استنزاف مزدوج للمواطن والخزينة

لا تقتصر المشكلة على استغلال شركات الصرافة، بل تمتد إلى تفشي ظاهرة الحوالات عبر السوق السوداء، حيث يلجأ العديد من السوريين إلى تحويل أموالهم خارج القنوات الرسمية بسبب تعقيدات التحويلات المصرفية وقرق الأسعار غير العادل.

يتم تسليم هذه الحوالات بالدولار أو باليرة السورية بسعر 9,500 ليرة للدولار، مما يعني أن الأموال التي من المفترض أن تدخل القنوات الرسمية وتدعم الاحتياطي النقدي للدولة تذهب بدلاً من ذلك إلى تجار العملة والمتلاعبين بالسوق السوداء.

هذه الظاهرة لا تؤدي إلى خسائر إضافية للمواطن فقط، بل تحرم خزينة الدولة من العملات الصعبة، مما يقاوم الأزمة الاقتصادية ويؤدي من ضعف قدرة المصرف المركزي على التدخل في السوق.

## أين دور مصرف سورية المركزي؟

المصرف المركزي هو الجهة المسؤولة عن ضبط سوق الصرف، لكن تقاعسه عن فرض رقابة صارمة على شركات الصرافة وترك الحوالات الخارجية عرضة للاستغلال يفتح المجال أمام السوق السوداء للاستحواذ على جزء كبير من هذه الأموال. الأسئلة التي تطرح نفسها: لماذا لا يتم اتخاذ إجراءات صارمة لإلزام شركات الصرافة بتسليم الحوالات بالسعر الرسمي؟

إلا أن المفارقة المؤلمة هي أن المستفيد الأكبر من هذه الحوالات ليس المواطن، بل شركات الصرافة وتجار العملة الذين يفرضون أسعار تصريف غير عادلة وسط غياب واضح لدور مصرف سورية المركزي في ضبط السوق.

## فارق سعر الصرف خسارة مباشرة للمواطن

وفقاً لنشرة مصرف سورية المركزي، فإن سعر صرف الدولار للحوالات الخارجية محدد بـ 13,200 ليرة سورية لكل دولار، وهو السعر الذي من المفترض أن تلتزم به شركات الصرافة.

لكن على أرض الواقع، يتم تصريف الدولار بحوالي 9,500 ليرة سورية فقط، وهو أقرب إلى سعر السوق السوداء، مما يؤدي إلى فارق يصل إلى 3,700 ليرة لكل دولار تستولي عليه هذه الشركات.

لنفترض أن أحد المواطنين تلقى حوالة بقيمة 500 دولار، فمن المفترض أن يحصل على 6,600,000 ليرة سورية وفق السعر الرسمي، لكنه فعلياً يحصل على 4,750,000 ليرة فقط، مما يعني خسارة مباشرة بقيمة 1,850,000 ليرة.

وعند احتساب إجمالي الحوالات الخارجية، التي قد تتجاوز 100 مليون دولار خلال شهر رمضان، نجد أن المواطنين يخسرون 370 مليار ليرة سورية تذهب إلى جيوب شركات الصرافة بدلاً من دعم الاقتصاد المحلي.

على مستحقاتهم بالكامل. زيادة المعروض من الدولار عبر القنوات الرسمية لكبح السوق السوداء وتعزيز دور المصرف المركزي في ضبط الأسعار.

إن استمرار هذه الفوضى دون تدخل جاد من المصرف المركزي يعني استمرار استنزاف أموال المواطنين وتفاقم الأزمة الاقتصادية.

فإذا لم يتم اتخاذ خطوات فعلية لضبط سوق الحوالات، فسيظل المواطن الحلقة الأضعف، يدفع الثمن الأكبر في معادلة اقتصاد غير متوازن، بينما يستفيد تجار العملة من فوضى السوق.

فالمطلوب اليوم ليس فقط إصدار القرارات، بل تطبيقها بصرامة لضمان وصول أموال المغتربين إلى عائلاتهم بسعر عادل، ودون أن تكون مصدر ربح غير مشروع للمضاربين والمتلاعبين بالسوق.

لماذا يُسمح باستمرار تحويل الأموال عبر السوق السوداء دون رقابة، رغم تأثيرها السلبي على الاقتصاد؟ كيف يمكن للمواطن ضمان حصوله على قيمة حوالاته كاملة دون أن يكون ضحية للاستغلال؟

## الحلول المطلوبة والممكنة

تشديد الرقابة على شركات الصرافة والزامها بالتصريف بالسعر الرسمي، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين.

مكافحة الحوالات عبر السوق السوداء من خلال تيسير إجراءات التحويل عبر القنوات الرسمية وإطلاق حملات توعية لمواجهة التلاعب بالعملة.

إيجاد آلية واضحة لضبط السوق مثل إصدار إيصالات رسمية تضمن حصول المواطنين

## استمرار العقوبات وأجندات إضعاف الدولة



### أهمية الاعتماد على الذات

والتوجه نحو شركاء استراتيجيين في ظل إصرار الولايات المتحدة على إبقاء سورية تحت الحصار الاقتصادي، أصبح من الضروري وطنياً تبني سياسات اقتصادية تعتمد على الذات، وتعزيز التعاون مع الدول المستعدة لكسر الحصار والتعامل مع سورية خارج الإملاءات الغربية.

فتعزيز الإنتاج المحلي، ودعم القطاعات الإنتاجية، خصوصاً الزراعة والصناعة، يمكن أن يحد من تأثير العقوبات ويقلل الاعتماد على الاستيراد، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

كذلك فإن تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول التي ترفض العقوبات أحادية الجانب، من خلال اتفاقيات تجارية ومالية تتيح التعامل بالعملات المحلية أو عبر أنظمة دفع بديلة عن النظام المالي الغربي، أصبح واجباً ملحاً وضرورة وطنية. ومن المهم بهذا السياق تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في البدائل، حيث يمكن التوجه نحو الاستثمار في الطاقة البديلة والمشاريع التي تقلل من الاعتماد

ونتيجة صعوبة استيراد المواد الأساسية وارتفاع تكاليف النقل والتأمين بسبب استمرار العقوبات، يعاني المواطن السوري من تضخم مستمر ينعكس في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يزيد من تدهور القدرة الشرائية ومن معاناة الفئات الأكثر ضعفاً.

كذلك تفرض العقوبات قيوداً مشددة على استيراد المواد الأولية والمعدات اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، ما يبطئ جهود إعادة الإعمار ويؤثر على فرص عودة المهجرين إلى مناطقهم.

ضعف الاستثمار وركود الاقتصاد، فالمستثمرون، سواء كانوا محليين أو أجانب، يواجهون صعوبات في تنفيذ مشاريعهم بسبب القيود المالية والمصرفية، مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة.

ورغم الادعاءات الغربية بأن العقوبات لا تستهدف القطاع الصحي، إلا أن الواقع يكشف العكس، حيث تعاني المستشفيات من نقص في الأدوية والمعدات الطبية بسبب القيود المفروضة على استيرادها.

رغم بعض التعديلات التخفيفية الطفيفة التي طرأت على العقوبات المفروضة على سورية، إلا أنها لا تزال محدودة وغير كافية لإحداث أي تغيير جوهري في الواقع الاقتصادي، بل إن استمرار هذه العقوبات يقاوم الأزمة المعيشية للسوريين ويعيق أي جهود حقيقية للتعافي الاقتصادي.

فالولايات المتحدة وحلفاؤها يصرون على استخدام العقوبات أداة للضغط السياسي، متجاهلين آثارها الكارثية على حياة المواطنين السوريين.

### الآثار السلبية المستمرة للعقوبات على الاقتصاد السوري

يمكن اختصار السلبية المستمرة بالتالي:

استمرار شل القطاع المصرفي، فالعقوبات المفروضة والمستمرة على مصرف سورية المركزي والمصرف التجاري السوري، والتي لم تطلها الإجراءات التخفيفية، تعيق عمليات تحويل الأموال، ما يمنع تدفق الاستثمارات الأجنبية، ويعطل حركة التجارة الخارجية، ويبقي الاقتصاد السوري في عزلة دولية مصطنعة.

لا يخدم سوى أجندات سياسية تهدف إلى إضعاف الدولة وإبقاء الشعب السوري في حالة معاناة دائمة.

لذلك، من الضروري مواجهة هذا التحدي بالاعتماد على الذات، وتعزيز التعاون مع الدول الصديقة، وكسر سياسة الابتزاز الاقتصادي التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها تحت ذريعة العقوبات.

فالتعافي الاقتصادي الحقيقي لن يأتي من انتظار رفع العقوبات، بل من اتخاذ خطوات جريئة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي والانفتاح على الأسواق غير الغربية.

على المصادر الخاضعة للعقوبات، مما يساهم في تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

والأهم من كل ما سبق هو تشجيع المبادرات المحلية والاستثمار الداخلي وخاصة في الإنتاج الحقيقي الزراعي والصناعي، مع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم تسهيلات ضريبية وحوافز للمستثمرين المحليين، الأمر الذي يعزز من قدرة الاقتصاد السوري على الصمود.

### ضرورة المواجهة

إن استمرار العقوبات على سورية

## نحو نظام ضريبي أكثر عدالة في سورية



يمثل النظام الضريبي أحد أهم أدوات السياسة المالية في أي دولة، حيث يعتمد عليه في تحقيق التوازن بين الإيرادات الحكومية والإنفاق العام، إضافة إلى دوره في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

في سورية، برزت الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في النظام الضريبي القائم، بما يضمن عدالة أكبر في توزيع العبء الضريبي، ويحفز النمو الاقتصادي، ويراعي الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المواطنون، خاصة أصحاب الأجور المحدودة والمفقرين.

إعادة النظر في النظام الضريبي الحالي تشير النقاشات الأخيرة بين القائمين على السياسة المالية في سورية وممثلي الفعاليات الاقتصادية إلى ضرورة إجراء تعديلات شاملة على النظام الضريبي، تشمل: إعادة دراسة الضرائب المفروضة، مثل ضرائب المجهود الحربي، وطابع الشهيد، وإعادة الإعمار، والبيوع العقارية، وضرائب الرواتب والأجور، حيث يتم تخفيض الأعباء على الفئات الأقل دخلاً وزيادة المساهمة الضريبية للفئات الأكثر قدرة.

إصلاح الاستعلاء الضريبي الذي اعتبره التجار والصناعيون «مجحفاً وجائراً»، واستبداله بآليات أكثر شفافية وعدالة مثل قسم مكافحة التهريب الضريبي، بما يضمن تحقيق الإيرادات دون فرض إجراءات تعسفية.

تعزيز التحول الرقمي في الإدارة الضريبية لتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات المالية، مما يساهم في مكافحة الفساد وتخفيف الأعباء عن المكلفين.

أهمية العدالة الضريبية

يعتبر تحقيق العدالة الضريبية أحد الأهداف الأساسية لأي نظام ضريبي ناجح، حيث ينبغي أن يكون تصاعدياً بحيث يتحمل أصحاب

تعزيز الشفافية والعدالة في عمليات التحصيل الضريبي عبر تطبيق أنظمة رقمية حديثة تضمن رقابة أفضل وتحد من التهريب الضريبي. تحسين إدارة الإيرادات العامة لضمان توجيهها نحو مشاريع تنموية تعود بالفائدة على المجتمع ككل.

إن تبني نظام ضريبي أكثر عدالة وفعالية سيعزز الثقة بين الدولة والمواطن، وسيساهم في تحسين الوضع الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع، وهو ما تحتاجه سورية في ظل المرحلة الراهنة التي تتطلب إصلاحات جذرية تعيد بناء الاقتصاد على أسس سليمة ومستدامة.

نحو نظام ضريبي متوازن وعادل

إن إصلاح النظام الضريبي في سورية يجب أن يتم وفق رؤية شاملة توازن بين تحقيق الإيرادات اللازمة للدولة وبين تخفيف العبء على المواطنين.

ولتحقيق ذلك، يجب العمل على: إقرار ضريبة تصاعدية عادلة تراعي الفئات ذات الدخل المحدود، وتفرض ضرائب أعلى على أصحاب الأرباح الكبيرة.

إلغاء أو تخفيض الضرائب التي تؤثر سلباً على الفئات الفقيرة والمتوسطة، مثل بعض الضرائب غير المباشرة التي ترفع الأسعار وتقلل من القدرة الشرائية.

## جامعة حلب وتراجع أعداد أعضاء الهيئة التدريسية... أزمة في التعليم العالي



بين الطلبة والأساتذة ويضعف العملية التعليمية. ضعف جودة المقررات الدراسية إذ يعتمد التعليم الجامعي على البحث العلمي والتحليل العميق، وهو ما يتطلب أساتذة لديهم خبرة أكاديمية واسعة، وليس مجرد خريجين حديثين.

تراجع تصنيف الجامعة، فبالجامعات تقاس بجودة أساتذتها وأبحاثها، وأي تراجع في الكادر التدريسي يؤثر على تصنيفها إقليمياً ودولياً. هجرة الطلاب نحو الجامعات الخاصة أو الخارجية نتيجة لانخفاض مستوى التعليم، ما يفاقم أزمة الجامعات الحكومية.

هل الأزمة بسبب نقص الكفاءات أم تدني الأجور؟

يبقى التساؤل الأهم: هل تعاني سورية بالفعل من نقص في حملة الدكتوراه والماجستير؟ أم إن السبب الحقيقي وراء العجز هو تدني الأجور والتعويضات، مما دفع الأكاديميين إلى البحث عن فرص أفضل في الجامعات الخاصة أو خارج البلاد؟

لا شك أن هجرة العقول من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي في سورية، حيث دفعت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وضعف الرواتب وعدم توفير بيئة بحثية محفزة، بالكثير من الكفاءات

التطبيقية في بعض الكليات. لكن أن تتحول هذه الفئة إلى عنصر أساسي في التدريس، فذلك مؤشر خطير على حجم النقص في الكادر الأكاديمي المؤهل.

فالمعايير الأكاديمية العالمية تقتضي أن يكون التدريس الجامعي قائماً على أساتذة مؤهلين علمياً وبحثياً، لا على خريجين حديثين لم يمض على تخرجهم سوى عامين دراسيين.

لا شك أن هذا القرار، وإن كان يهدف إلى سد العجز الحاصل، يحمل في طياته مخالفة للمعايير الأكاديمية التي تتطلب وجود أساتذة من حملة المؤهلات العليا لضمان تقديم تعليم جامعي رصين. كما أن الاعتماد على محاضرين ذوي خبرة محدودة قد يؤدي إلى تراجع جودة التعليم، وإضعاف قدرة الطلبة على اكتساب المهارات العلمية والبحثية اللازمة لمقابلة دراستهم أو دخول سوق العمل بكفاءة.

تداعيات التراجع في أعداد أعضاء الهيئة التدريسية

إن غياب العدد الكافي من أعضاء الهيئة التدريسية المؤهلين يترك أثراً سلبياً واضحة على مستوى التعليم الجامعي، منها: ارتفاع أعداد الطلاب في الشعب الدراسية مما يقلل من فرص التفاعل

يبدو أن جامعة حلب، كسائر الجامعات السورية، تدفع ثمن سنوات من التراجع والإهمال، مما يهدد مستقبل الأجيال القادمة.

ففي خطوة تعكس عمق الأزمة التي تعيشها جامعة حلب، أعلنت الجامعة عن حاجتها إلى محاضرين من حملة الإجازات الجامعية والمعاهد المتوسطة للتدريس في كلياتها ومعاهدها خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2024-2025.

هذا الإعلان، رغم أنه يبدو في ظاهره إجراءً روتينياً، يكشف عن تراجع خطير في أعداد أعضاء الهيئة التدريسية في واحدة من أعرق الجامعات السورية، ما يدفع إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك، وتأثيراته على جودة العملية التعليمية؟

تعيين حملة الإجازة الجامعية: مخالفة أم ضرورة؟

لطالما كانت الجامعات السورية تعتمد على حملة الدكتوراه والماجستير في التدريس، مع منح فرصة محدودة لحملة الإجازة الجامعية لتغطية بعض المواد العملية أو الإشراف على الجوانب

لاستقطاب الكفاءات الوطنية وعدم فقدانها لصالح الجامعات الخارجية. وضع خطط لإعادة تأهيل الكوادر التدريسية من خلال منح دراسية ودورات تدريبية ترفع من كفاءتهم. تطبيق معايير صارمة في اختيار المحاضرين لضمان جودة التعليم وعدم اللجوء إلى حلول إسعافية وترقيعية تضر بالعملية التعليمية على المدى البعيد.

فهل سيتم اتخاذ إجراءات حقيقية لإنقاذ التعليم الجامعي، أم إن هذه الأزمة ستستمر حتى يفقد النظام التعليمي الحكومي آخر ما تبقى له من سمعة أكاديمية؟

إلى مغادرة البلاد نحو جامعات عربية وأجنبية تقدم مزايا مالية وعلمية أفضل. فالرواتب الحالية لأعضاء الهيئة التدريسية لا تكفي حتى لتغطية احتياجاتهم الأساسية، ناهيك عن غياب الحوافز التي تشجع على الاستمرار في العمل الأكاديمي داخل البلاد.

نحو حل جذري للأزمة

إن معالجة هذا التراجع تتطلب إعادة النظر في سياسات التعليم العالي، من خلال: تحسين الأجور والتعويضات

# الدردي.. وجه الخراب الاقتصادي

في عالم التسويق، ثمة خدمة تسويقية معروفة باسم «تأثير التباين» أو «تأثير المقارنة». الفكرة الأساسية منها هي تقديم ثلاثة خيارات للزبون، أحدها «جيداً» والآخران أقل جودة أو غير مناسبين، ما يجعل الزبون ينجذب للخيار «الجيد» دون التفكير ملياً بمقدار جودته الفعلية أو حجم التلاعب الذي تعرّض له، فالعقل البشري يميل إلى اتخاذ قرارات بناءً على المقارنات، وعند وجود خيارات متباينة، يصبح من السهل تحديد الخيار «الأفضل» دون الانتباه لوجود خيارات أخرى من خارج القائمة. من يقرأ التقرير الجديد الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والتصريحات الأخيرة لمساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية، عبد الله الدردي، المعروف في أوساط السوريين بوصفه الوجه الاقتصادي الأول لنظام بشار الأسد في سنوات 2011-2025، سرعان ما يشتم رائحة هذه الخدمة التسويقية.



## ■ احمد الرز

استعرض الدردي في مؤتمر صحفي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، يوم الخميس 20 شباط 2025، نتائج التقرير الذي حمل عنوان «تأثير الصراع في سورية»:

اقتصاد مُدمر وفقر مستشر وطريق صعب إلى الأمام نحو التعافي الاجتماعي والاقتصادي». وذكر التقرير مجموعة من الأرقام حول الواقع الاقتصادي الصعب في سورية، مثل أن ثلاثة من كل أربعة أشخاص يعتمدون على المساعدات الإنسانية، وأن معدل الفقر تضاعف ثلاث

مرات تقريباً من 33% قبل 2011 إلى 90% اليوم، وأن الفقر المدقع تضاعف ستة أضعاف، من 11% إلى 66%. وأن ثلث وحدات الإسكان دمرت أو تضررت بشدة، وأكثر من نصف محطات معالجة المياه وأنظمة الصرف الصحي أصبحت غير صالحة، وانخفض إنتاج الطاقة بنحو 80% وأكثر من

70% من محطات الطاقة وخطوط النقل متضررة. لكن الأهم من هذا كله، أن التقرير طرح ثلاثة سيناريوهات رئيسية لنمو الاقتصاد السوري، تختلف فيما بينها بوتيرة النمو المفترضة، وبالتالي في «الجدول الزمني لعودة الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى عام 2010».

## ثلاثة سيناريوهات افتراضية لـ«التعافي»... وعلينا أن نختر!



قائمة للوضع الراهن مع نمو بطيء يُبقي الاقتصاد في حالة ركود لخمسة عقود، وي طرح السيناريو الثالث هدفاً نظرياً بعيد المنال يتطلب معدلات نمو غير مسبوق، يبرز السيناريو الثاني كحل وسط «طموح لكن واقعي». هذا الأسلوب في العرض يدفع القارئ أو صانع القرار إلى تبني السيناريو الثاني كخيار وحيد عملي، والتكيز على هذا السيناريو هو محاولة عملياً لتقليل التوقعات وتوجيه الرأي العام نحو القبول بنسبة نمو سنوي 7,9% كحد أقصى، رغم أن تجارب اقتصادات أخرى ناشئة أو خارجة من أزمات تشير إلى إمكانية تحقيق معدلات نمو أعلى، خاصة في ظل ظروف إعادة الإعمار والاستثمارات الكبيرة المطلوبة.

الأسوأ من ذلك هو أن التقرير، وتصريحات الدردي التي أعقبته، تشترط لتحقيق السيناريو الثاني مجموعة من «الإصلاحات» التي تتمحور فعلياً حول «تعزيز بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات، مع التركيز بشكل خاص على القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم».

تقريباً أن يعود الناتج المحلي الإجمالي لما كان عليه في 2010. ويشير التقرير إلى أن تحقيق هذا السيناريو لا يعوض خسائر الناتج التراكمي خلال سنوات الحرب، فحتى عند بلوغ مستوى 2010، يكون الاقتصاد قد فاتته 14 سنة من النمو الضائع كان يمكن تحقيقه لولا الأزمة.

وأخيراً، يعتبر التقرير أن السيناريو الثالث هو الأكثر تفاؤلاً من الناحية النظرية ويتمثل في محاولة تعويض الفاقد من الناتج خلال الحرب، وليس فقط استعادة مستوى 2010. ويخلص التقرير إلى أنه لتحقيق للحاق بمسار النمو الافتراضي لسورية دون عوامل الحرب خلال 10 سنوات فقط «أي بحلول 2035 تقريباً»، يلزم معدل نمو سنوي استثنائي يقارب 21,6%. ويصف التقرير هذه الفرضية بأنها «نظرية بحتة».

وعليه، يظهر التقرير، من خلال طرحه للسيناريوهات الثلاثة، محاولة واضحة لتسويق السيناريو الثاني باعتباره الخيار الأكثر واقعية ومعقولة. فبينما يقدم السيناريو الأول صورة

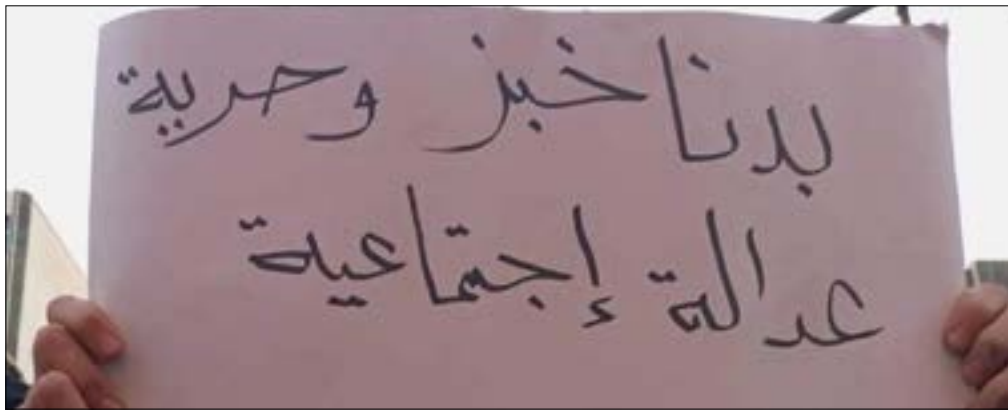
السيناريو الأول الذي يطرحه التقرير هو سيناريو الوضع الراهن الذي يفترض استمرار النمو البطيء الذي تحقق بين أعوام 2018 و2024 بنحو 1,3% سنوياً فقط. والنتيجة غير الصادمة في هذا السيناريو أن الاقتصاد لن يستعيد مستوى 2010 قبل عام 2080 تقريباً. أي بعد نحو 55 سنة من الآن «بعض وسائل الإعلام، توقفت في قراءة التقرير هنا، وبدأت بتدبيح عناوين إخبارية من نمط: ليس قبل 2080... سورية تحتاج إلى 5 عقود لتعافي الاقتصاد».

أما السيناريو الثاني، فيفترض تحقيق التعافي «المقصود هو العودة إلى أرقام 2010» خلال 10 سنوات، ويقدر أن ذلك يتطلب معدل نمو سنوي بنحو 7,6% بشكل متواصل. ويؤكد التقرير أن هذا السيناريو «طموح، ولكنه واقعي»، حيث يفوق متوسط النمو الاقتصادي في سورية قبل الحرب «نحو 5% سنوياً وفقاً لتقديرات التقرير»، ويقترّب من معدلات النمو في الاقتصادات الناشئة السريعة. ووفق هذا التصور، يمكن بحلول عام 2035

# يعود متحدثاً عن التعافي



## أي سيناريو مطلوب وممكن في سورية؟



الاختكار والاستغلال. ولا بد أن يكون أحد المحركات الأساسية للنمو هو إعادة بناء القطاع العام الإنتاجي الذي جرى تفكيكه وتخسيره عمداً في عهد السلطة الساقطة، وذلك عبر إعادة تأهيل المصانع، وتوجيه الاستثمارات نحو مجمعات زراعية صناعية تعظم القيمة المضافة وتؤمن الاكتفاء الذاتي، مما يسمح لاحقاً بالانتقال إلى الصناعات الثقيلة والتقنيات المتطورة. ولتمويل هذا النمو، يجب تحرير الموارد الوطنية من قبضة النهب والفساد، ورفع نسبة عائدات الاستثمارات بما في ذلك عبر الاستفادة من الميزات المطلقة في الاقتصاد السوري.

على المستوى الدولي، ينبغي أن تستغل سورية مرحلة التعددية القطبية الراهنة لتوسيع خياراتها الاقتصادية، عبر شراكات متوازنة مع دول كالصين وروسيا والهند ودول أخرى، مع الحفاظ على استقلالية القرار الاقتصادي. ومن أجل تحقيق ذلك كله، لا بد من توافق سياسي شامل يؤمن وحدة البلاد، ويعيد صياغة العلاقة بين الدولة والشعب، بما يضمن أن يكون الاقتصاد السوري في خدمة الشعب وليس العكس. بهذا الشكل، يمكن تحقيق فقرة نوعية في معدلات النمو، ليس فقط لإنقاذ البلاد من الفقر، بل لتأسيس اقتصاد وطني قوي ومستقل قادر على تأمين السيادة الاقتصادية والاجتماعية لسورية.

يجب أن يكون سيناريو النمو في سورية استثنائياً بحكم الضرورة، مدفوعاً بحاجات ملحة تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية التقليدية إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية والوطنية. فالنقطة المحورية الأولى لأي تعاف اقتصادي هي تحقيق نمو سنوي لا يقل عن 10-15%، وهو معدل نمو ضروري ليس فقط لتعويض الفاقد خلال سنوات الحرب، بل أيضاً لمعالجة الأزمة المعيشية الحادة التي يعاني منها أكثر من 90% من السوريين. ويجب أن يستند هذا النمو إلى إعادة توحيد السوق الوطنية، عبر تفاهات سياسية واقتصادية تعيد التكامل بين مختلف المناطق السورية، مما يتيح إعادة تدفق الموارد والسلع والأيدي العاملة بشكل سلس ويعيد تفعيل البنية الإنتاجية للبلاد.

لتأمين هذا النمو، لا بد من إطلاق برنامج اقتصادي وطني شامل يدمج بين التصنيع والزراعة والاستخراج والطاقة، بحيث يعاد بناء الاقتصاد وفق هوية مستقلة غير تابعة، وإنما تستفيد من التنافس العالمي لتحقيق مصالحها الوطنية. ويستوجب ذلك استثمارات ضخمة في البنية التحتية والإنتاجية، مع ضمان دور قوي للدولة في قيادة عملية التنمية، على الأقل بالاستفادة من نماذج اقتصادات الرعاية الاجتماعية في أوروبا في السبعينيات والثمانينيات، حيث يجب أن تضمن الدولة السورية إعادة توزيع الثروة لمصلحة أصحاب الأجور، مع حماية القطاعات الحيوية من

## ألا توجد محفزات أخرى لتسريع التعافي؟



البنية التحتية الأساسية كشرط للنمو، لكنه يفترض ضمناً أن تمويل الجزء الأكبر من ذلك سيأتي عبر الاستثمار الخاص أو المانحين. غير أن التجربة التاريخية تؤكد بأن نجاح الدولة مرهون باضطرارها لقيادة دفعة الاستثمار بشكل مباشر في المراحل الأولى للانتعاش، خاصة عندما يكون القطاع الخاص منهكاً ولا يمتلك القدرة المالية أو الرغبة لتحمل مخاطر ضخمة. والأمر الملفت أن الاستثمار الحكومي لعب دوراً حاسماً في تعافي الكثير من الاقتصادات بعد الحروب «بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية، حين ضخت الحكومات معونات واستثمارات هائلة لإعادة بناء الطرق والجسور ومحطات الطاقة والمصانع المدمرة. وكذلك في الاتحاد السوفييتي الذي استطاع إعادة الإعمار بسرعة قياسية رغم عدم حصوله على مساعدات خارجية، وبالاعتماد فقط على موارده الذاتية».

يؤخذ على التقرير أنه ركز على تحديات إعادة الإعمار الكمية «كالفجوة في الناتج المحلي والبنية التحتية المدمرة، وحاجات التمويل والاستثمار»، لكنه لم يتعمق فعلياً في بعض محفزات النمو النوعية التي يمكن أن تختصر زمن التعافي الاقتصادي. ومنها سياسات التصنيع، والاستثمار الحكومي في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، وحشد الموارد المحلية، ورأس المال البشري. التقرير وإن أشار إلى ضرورة إعادة تنشيط قطاعات الزراعة والنفط والتصنيع وتحسين بيئة الأعمال، إلا أنه لم يطرح رؤية واضحة لسياسات صناعية موجهة تقود عجلة النمو والتي تعني أن تحدد الدولة قطاعات ذات أولوية وتوفر لها الدعم والحوافز من إعفاءات ضريبية وحماية جمركية لتحفيز قيام صناعات وطنية قادرة على المنافسة. ويؤكد التقرير الحاجة إلى إعادة بناء

# اقتصاد أوكرانيا: من خسائر الحرب إلى استكمال نهبها بعد الحرب

تصادف هذه الأيام نهاية العام الثالث من الحرب بين أوكرانيا وروسيا، والتي يبدو أنها أوشكت على نهايتها، حيث أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سعيه لتسوية سلمية عبر المفاوضات المباشرة مع روسيا. ويبدو أن عملية الإذلال العلني التي تعرض لها زيلينسكي من جانب ترامب لا تهدف فقط للرضوخ لمتطلبات إنهاء الحرب، بل وكذلك لاستكمال النهب الأمريكي الغربي لما تبقى من أوكرانيا بعد الحرب. نلخص في المادة الآتية جوانب من الخسائر الاقتصادية لأوكرانيا في الحرب، وبعض ما ينتظرها من أطماع إمبريالية ما بعد الحرب، بحسب ما أوردها الباحث الاقتصادي البريطاني مايكل روبرتس في مدونته «الركود التالي» بتاريخ 24 من شباط المنصرم.

## ترجمة وإعداد: قاسيون

يريد ترامب استعادة ما أنفقته الحكومة الأمريكية على أوكرانيا حتى الآن، فضلاً عن ضمانات للإنفاق المستقبلي لإعادة بناء الاقتصاد. ورغم شكواه من التحولات الضخمة للأموال إلى أوكرانيا، ولكنها تنطوي على معلومات مضللة، لأن غالبية الأموال التي خصصتها الولايات المتحدة لأوكرانيا بقيت في الحقيقة داخل أمريكا نفسها لتمويل القاعدة الصناعية العسكرية المحلية وتجديد المخزونات الأمريكية، وجنت شركات الأسلحة الأمريكية أرباحاً ضخمة من هذه الحرب.

الآن يطالب ترامب أوكرانيا بتوقيع تنازل عن أكثر من 50% من معادنها النادرة لصالح الولايات المتحدة مقابل تسليم 500 مليار دولار لإعادة الإعمار. قال ترامب: «أريد منهم أن يعطونا شيئاً مقابل كل الأموال التي نضعها وسأحاول تسوية الحرب وإنهاء كل هذا الموت. نطالب بالمعادن النادرة والنفط، أي شيء يمكننا الحصول عليه». وقال السناتور الأمريكي ليندسي غراهام بشكل ساخر: «هذه الحرب تدور حول المال... أغنى دولة في أوروبا بالمعادن النادرة هي أوكرانيا، بقيمة 2 إلى 7 تريليونات دولار... لنا فين دونالد ترامب سيعد صفقة لاستعادة أموالنا، لإثراء أنفسنا بالمعادن النادرة...». لكن يجدر بالتركيز بأن نصف الرواسب المعدنية عموماً «المقدرة قيمتها بنحو 10-12 تريليون دولار» موجودة في مناطق تسيطر عليها روسيا.

## الخسائر البشرية والاقتصادية

يقدر إجمالي القتلى والجرحى من أوكرانيا بنحو نصف مليون عسكري و46 ألف مدني. وفي وقت سابق من 2024، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية تقييماً أوكرانياً سرياً لخسائر القوات الأوكرانية بأنها قرابة 80 ألف قتيل و400 ألف جريح. ووفقاً للمصدر نفسه نقلًا عن أرقام حكومية، في النصف الأول من 2024، بلغت الوفيات في أوكرانيا ثلاثة أضعاف المواليد. وبحسب البنك الدولي، ما زال نحو 5.9 مليون أوكراني نازحين خارج البلاد و3.7 مليون نازحين داخلياً. وفي العام الماضي، كانت الخسائر الأوكرانية أعلى بخمس مرات من خسائر روسيا، حيث كانت كيبف تخسر ما لا يقل عن 50 ألف عسكري شهرياً.

خسائر التعلم للأطفال الأوكرانيين بلغت نحو 90 مليار دولار، أو ما يساوي حجم الخسائر في رأس المال المادي حتى الآن. وتُظهر الدراسات أن الأطفال الذين يعيشون السنوات



ومواطنين» يمكن أن يصبحوا مالكين. تتم الآن خصخصة مئات الشركات الأصغر حجماً، مما جلب إيرادات بلغت 9.6 مليار هريفنيا أوكرانية (181 مليون جنيه إسترليني) في العامين الماضيين. يتضمن هذا برنامجاً فرعياً مدته 7 سنوات يسمى SOERA لما يسمى «إصلاح الشركات المملوكة للدولة» في أوكرانيا، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وبالشراكة الثانوية مع وزارة الخارجية البريطانية.

ورأس المال البريطاني يسيل لعبه، فيحسب وثائق صادرة مؤخراً عن وزارة الخارجية البريطانية توّفر الحرب «فرصاً» لأوكرانيا لتنفيذ «بعض الإصلاحات المهمة للغاية». وأشار تقرير سابق عن المساعدات البريطانية لأوكرانيا إلى أن «المملكة المتحدة تأمل في جني الفوائد للشركات البريطانية من إعادة إعمار أوكرانيا».

وتتماشى هذه المخططات مع تجريد أوكرانيا من النقابات العمالية وأنظمة الضرائب التجارية الصارمة واللوائح التنظيمية وأي عقبات رئيسية أخرى تحول دون الاستثمارات المربحة لرأس المال الغربي المتحالف مع الطغمة الأوكرانية السابقة.

وتُقدّر المصادر الأوكرانية تكلفة ترميم البنية الأساسية، تمويل الجهود الحربية وخسائر مخزون الإسكان والعقارات التجارية والتعويض عن الوفاة والإصابة وتكاليف إعادة التوطين ودعم الدخل وتعويض الدخل المفقود الحالي والمستقبلي، بأنها ستصل إلى تريليون دولار، أو ست سنوات من الناتج المحلي الإجمالي السنوي السابق لأوكرانيا (نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي سنوياً أو 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول السبع لمدة ست سنوات). وبحلول نهاية هذا العقد، حتى لو سارت إعادة الإعمار على ما يرام (وحتى بافتراض استعادة جميع موارد وأراضي أوكرانيا التي سيطرت عليها روسيا خلال الحرب، أي صناعة شرق أوكرانيا ومعادنها)، فإن الاقتصاد الأوكراني سيظل أقل بنسبة 15% من مستواه ما قبل الحرب.

بقيت تحت سيطرة كيبف بيع جزء كبير منها لشركات غربية، فباتت 28% من الأراضي الصالحة للزراعة في أوكرانيا مملوكة الآن لمزيج من الطغمة الأوكرانيين والشركات الأوروبية والأمريكية الشمالية، وبعضها لصندوق الثروة السيادية للمملكة العربية السعودية. واستثمرت شركة نستله 46 مليون دولار في منشأة جديدة في منطقة فولين الغربية، وتخطط شركة باير الألمانية العملاقة للأدوية والمبيدات الحشرية لاستثمار 60 مليون يورو في إنتاج بذور الذرة في منطقة جيتومير الوسطى. أكبر شركة دواجن في أوكرانيا (وهي MHP) يملكها المستشار السابق للرئيس الأوكراني بوروشينكو، وقد تلقت هذه الشركة أكثر من خمس إجمالي القروض من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في العامين الماضيين، وتوظف الشركة 28 ألف شخص وتسيطر على نحو 360 ألف هكتار من أراضي أوكرانيا «بمساحة أكبر من دولة لوكسمبورغ».

والحكومة الأوكرانية ملتزمة «بالسوق الحرة» للاقتصاد في مرحلة ما بعد الحرب، ما يعني مزيداً من تحرير سوق العمل إلى ما دون الحد الأدنى من معايير العمل في الاتحاد الأوروبي، أي ظروف العمل الشاقة، وخفض الضرائب على الشركات إلى الحد الأقصى والخصخصة الكاملة للأصول الحكومية المتبقية.

هذه ليست سوى بعض المؤشرات على أن أصول أوكرانيا سيتم تقسيمها من قبل القوى الغربية. الشهر الماضي، وقّع زيلينسكي قانوناً جديداً يوسع خصخصة البنوك المملوكة للدولة في البلاد. يأتي ذلك في أعقاب إعلان الحكومة الأوكرانية في تموز الماضي عن برنامج «الخصخصة واسعة النطاق 2024» الهادف لجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد وجمع الأموال للميزانية المتعثرة. وتشمل الأصول الكبيرة المقرر خصصتها حالياً أكبر مؤسسة لإنتاج خام التيتانيوم في البلاد، والمنتج الرائد للخرسانات ومصنعاً للتعدين. ولدى السلطات الأوكرانية تصور عن خصخصة ما يقرب من 3500 شركة مملوكة للدولة في قانون صدر عام 2018، وينص على أن الأجانب «شركات

سيتم تقسيم أصول ما تبقى من أوكرانيا ونهبها من القوى الغربية والشهر الماضي وقّع زيلينسكي قانوناً جديداً يوسع خصخصة البنوك المملوكة للدولة

الخمس الأولى من حياتهم في حالة حرب، تنخفض درجات الصحة العقلية لديهم إلى نسبة 10% عندما يصبحون في عمر 60-80 سنة.

انخفض الناتج المحلي الإجمالي في أوكرانيا بنسبة 25%، ويعيش الآن 7.1 مليون أوكراني إضافي في فقر. وانخفض تصنيع الحديد والصلب من 1.5 مليون طن شهرياً قبل الحرب إلى 0.6 مليون طن شهرياً حالياً.

وتفتقر أوكرانيا بشدة إلى القوى العاملة للإنتاج أو المشاركة في الحرب. فقد بلغ معدل البطالة 16.8% في كانون الثاني 2025، وترك العمال المهرة البلاد، ومن تبقوا جند معظمهم في الجيش. ولا تزال أوكرانيا تعتمد كلياً على دعم غربي (ما لا يقل عن 40 مليار دولار سنوياً للخدمات الحكومية والسكان والإنتاج). وتعتمد على الاتحاد الأوروبي في تمويل الخدمات المدنية، وعلى الولايات المتحدة في تمويلها العسكري بالكامل، وهو ما يشكل «تقسيماً مباشراً للعمل». وعرض صندوق النقد والبنك الدوليين أموالاً مشروطة بأن تثبت أوكرانيا قدرتها على «الاستدامة» بمعنى القدرة على سداد القروض في وقت ما. ولذلك، إذا لم تتحقق القروض الثنائية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (قروض وليست مساعدات)، فلن يمدد صندوق النقد الدولي برنامجه الإقراضي.

وهذا يعيدنا إلى ما سيحدث لاقتصاد أوكرانيا إذا انتهت الحرب مع روسيا. فوفقاً لأحدث تقديرات البنك الدولي، ستحتاج أوكرانيا إلى 486 مليار دولار للسنوات العشر المقبلة للتعافي وإعادة الإعمار «بافتراض انتهاء الحرب هذا العام»، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف ناتجها المحلي الإجمالي الحالي تقريباً. وقد بلغت الأضرار المباشرة الناجمة عن الحرب الآن قرابة 152 مليار دولار، مع تضرر أو تدمير نحو 2 مليون وحدة سكنية (10% من إجمالي المساكن) وتدمير 8400 كيلومتر من الطرقات، ونحو 300 جسر.

بعض أرقام النهب الغربي لأوكرانيا حتى الأراضي والموارد الأوكرانية التي

# التقييم التشاؤمي للتعافي الاقتصادي والحاجة إلى نموذج اقتصادي وطني فاعل



تقرير الأمم المتحدة الأخير حول مستقبل التعافي الاقتصادي في سورية قدم رؤية قاتمة للوضع الحالي، حيث قدر أن البلاد بحاجة إلى أكثر من 50 عاماً لاستعادة مستوياتها الاقتصادية قبل الحرب، إذا استمر النمو عند 1,3% سنوياً.

## الحل يكمن بنموذج اقتصادي وطني بمعدلات نمو تفوق 10%

مقابل هذه الرؤية التشاؤمية، تفرض الأرقام المطروحة في التقرير ضرورة تبني نموذج اقتصادي وطني، يحقق معدلات نمو لا تقل عن 10% سنوياً، عبر حسن استثمار الموارد الذاتية، وخاصة الإنتاج الزراعي والصناعي، إلى جانب خلق بيئة استثمارية جاذبة تضمن المصلحة الوطنية، لا مصلحة الشركات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية.

والركائز الأساسية لهذا النموذج يمكن اختصارها بالنقاط التالية:

إعادة بناء الزراعة كقاعدة للاقتصاد، فقد أشار التقرير إلى أزمة القمح وتهديد الأمن الغذائي، ما يستوجب العودة إلى سياسات دعم الإنتاج الزراعي المحلي، وتأمين مستلزماته، والحد من الاعتماد على الاستيراد. فتحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب والمنتجات الزراعية الأساسية يمكن أن يكون نقطة ارتكاز لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إحياء القطاع الصناعي المحلي، فانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 50% يؤكد أن الاقتصاد بحاجة إلى إعادة تشغيل المصانع وتعزيز الصناعات التحويلية التي يمكن أن توفر فرص عمل واسعة، وتقلل الاعتماد على الاستيراد، وتعزز الصادرات، وبالتالي تدعم استقرار الليرة السورية. توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الوطنية المنتجة بدلاً من الانسياق وراء استثمارات تهدف إلى الربح السريع، حيث يجب تشجيع رؤوس الأموال الوطنية على الاستثمار في مشاريع استراتيجية، مثل الطاقات البديلة، والتصنيع الزراعي، والصناعات الثقيلة، بما يخلق دورة اقتصادية متماسكة.

هذا الطرح يحمل في طياته مساراً يكرس استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إلى عقود طويلة، ويعني فعلياً أن سورية لن تقف على قدميها مجدداً!

لكنه في الوقت ذاته يتجاهل إمكانية بناء نموذج اقتصادي وطني بديل، قادر على تحقيق نسب نمو مرتفعة تسرع عملية التعافي، وتعيد بناء الاقتصاد على أسس أكثر استدامة وعدالة.

## نهج الدردي وسياسات الإفكار... الاستثمار في دفع الثمن

تقرير الأمم المتحدة يتوافق مع رؤية عبد الله الدردي، التي تستند إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية وفق سياسات السوق المفتوحة، وتحرير الدعم، وخصخصة القطاعات الحيوية. هذه السياسات، التي تم تطبيقها قبل الحرب، كانت أحد العوامل التي ساهمت في تفاقم التفاوت الاجتماعي وزيادة هشاشة الاقتصاد السوري أمام الأزمات، وكانت العامل الأساسي في تفجير الأزمة.

والآن، يأتي التقرير ليكرس النهج نفسه عبر الحديث عن عقود طويلة من التعافي البطيء، مما يعني استمرار استنزاف الموارد السورية، وتعميم الفقر، وإضعاف قدرة الدولة على حماية اقتصادها ومقدراتها.

إذاً، القول بهذا المسار يعني أن سورية ستظل عرضة لنهب مقدراتها، في ظل بيئة اقتصادية غير قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، بل إن استمرار هذا النهج سيؤدي إلى مزيد من الهجرة، وانهار البنية الإنتاجية، وزيادة التبعية الاقتصادية للخارج.

بعد الحرب الكورية، وحتى فينتام بعد حربها الطويلة، تؤكد أن تحقيق نسب نمو تتجاوز 10% ليس مستحيلاً.

الفرق هو أن تلك الدول تبنت سياسات اقتصادية تحمي مصالحها الوطنية، وتعتمد على مواردها الذاتية، وتوجه الاستثمارات نحو الإنتاج لا الاستهلاك أو المضاربات المالية.

إذ، المسألة ليست أن سورية تحتاج إلى 50 عاماً للتعافي، بل إن استمرار السياسات الحالية سيجعل التعافي مستحيلاً!

فالمطلوب هو الخروج من هذا المسار عبر تبني سياسات اقتصادية وطنية حقيقية، تستعيد الإنتاج، وتحفز النمو، وتضع البلاد على مسار التنمية الفعلية بدلاً من الرضوخ لمنطق الإفكار والتبعية.

إعادة تأهيل البنية التحتية بشكل متوازن، حيث أشار التقرير إلى تضرر 70% من محطات توليد الكهرباء، ما يعني أن أي نهضة اقتصادية تستوجب إعادة بناء قطاع الطاقة بطرق مستدامة، وحسن الاستفادة من الاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح.

سياسة نقدية تدعم الإنتاج لا المضاربات، فاستمرار الأزمة النقدية هو نتيجة طبيعية لاقتصاد ضعيف الإنتاج. لذلك، يجب توجيه القروض المصرفية إلى المشاريع الصناعية والزراعية بدلاً من المضاربات العقارية والتجارية غير المنتجة.

## إمكانات النمو السريع تجارب عالمية سابقة

تجارب دول مرت بأزمات كبرى، مثل ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وكوريا الجنوبية

## رمضان كريم... بس يا ترى علينا ولا لغيرنا؟

2024/12/8 كان يوم تاريخي لكل السوريين، يوم يلي سقط فيه النظام يلي فهر الناس سنين وسنين، والفرحة كانت كبيرة، كأنو باب جديد انفتح للحياة، باب مليون أمل بتغيير حقيقي.



أجور السوريين اليوم صارت نكتة حزينة، يلي عنده راتب 500 ألف بالشهر، ما بيكفي غير للخبز وشوية حاجيات، أما يلي بلا شغل، فمعتمد ع مساعدات أهل أو جمعيات، بس هالمساعدات حتى لو توفرت، ما بتكفي غير أيام معدودة، لأن الفجوة بين الحاجة والإمكانات عم تكبر يوم عن يوم.

وحتى يلي عنده راتب، إذا طلع يحسبها، رح يلاقي إنه العيلة لحالها بحاجة أكثر من 8000 ليرة يومياً بس للخبز، يعني 240 ألف ليرة بالشهر، وهات لنشوف كيف بيكمل باقي الشهر؟

## رمضان امتحان للفقراء... وموسم ذهب للتجار!

رمضان المفروض يكون شهر الرحمة والمشاركة، بس للأسف مثل العادة صار موسم استغلال عند التجار!

فبدل ما الأسعار تنزل، كل يوم بتزيد، والاحتكار والمضاربات بالسوق مخلين الوضع نار. لك وحتى لو نزل سعر الصرف، فالأسعار ما بتتحرك نزول، بس طالع طالع!

المفروض بالشهر يكون شهر لمة العيلة، و«اشتبهيناكن بهالأكلة»، بس و«سكبنا لكم من طنجرتنا»، بس

يكون في سفرة إذا المواد الغذائية أسعارها نار وما حدا قادر يلحق عليها؟!

## رمضان بين الجوع والحرمان

رمضان شهر الرحمة والتكافل، بس هالسنة، الفقير وضعه مثل باقي السنة، وجبة وحدة باليوم إذا قدر عليها، مو لأنه عم يصوم بإرادته، بس لأنه ما عنده القدرة ليشتري الأساسيات!

الناس يلي كانت تفكر برمضان كفرصة ليلموا العيلة ع طاولة وحدة، صار همها كيف بدها تأمن خبز لولادها.

كيلو البندورة كان 3000 صار 7500، الخيار من 6000 ل 13,000، والخسة يلي كانت 1500 وصلت ل 8000، أما الكوسا من كم يوم كانت ب 9000 فقفت ل 24,000، والبنتجان شرحو!

اللحوم والأجبان صارت حلم بعيد المنال، لك حتى يلي عنده حدا برا بيعتله مصاري، والمساعدات يلي عم تجي، بالكاد عم تغطي الأساسيات، لأنه كل يوم في ارتفاع بالأسعار بلا أي منطق!

يعني مثل ما بيقولوا: تيتي تيتي مثل ما رحتي مثل ما اجيتي!

## الأجور ما بتكفي حتى للخبز!

صار أمر واقع ودائم ومستمر، مو عبادة، لأن الأكل نفسه صار رفاهية ما بيقدر عليها! السؤال يلي عم يسألوه الكل: يا ترى رمضان كريم لمين وع حساب مين؟!

وهل رح يجي يوم ونشوف رمضان كريم عن جد؟ ولا رح نضل صايمين، مو لفضيلة، بس لأنه ما في شي ناكلو؟

هالسنة، مثل اللي قبلها وقبل قبلها، هالعادات الجميلة راحت، لأن الكل عاجز يشارك بشي، وكل مضعوط مادياً، وكل قرش صار محسوب.

## رمضان بعيون الفقيرين

رمضان المفروض يكون شهر الفرح والتجمعات، بس هالسنة، الفقير عم يشوفه شهر زيادة بالمعاناة، وصراع يومي مع الجوع. الصيام

## دعاء دادو

الكل كان متأمل إنه الأمور تتحسن، الأسعار تنزل، الدولار يختفي من حياتنا، ويصير في استقرار ومعيشة كريمة.

ومع اقتراب السنة الجديدة، والناس عم تستعد لرمضان، كان التفاؤل كبير، لأنه الكل اعتبره بداية جديدة بعد كل هالسنين الصعبة.

بس للأسف، الواقع كان له رأي ثاني! فجأة، الأسعار بلشت ترتفع بشكل جنوني، وكأنو ما في شي تغير، وكأنو الضغط الاقتصادي لساتو مكم.

الكل كان ناظر رمضان ليجمعوا ع سفرة وحدة، بس كيف بده

# النيجر في مرحلة التحول... التوافق والانفتاح



شهدت النيجر تحولات جذرية عقب الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال عبد الرحمن تشياني في 26 تموز 2023، والذي اصاح بالرئيس المنتخب محمد بازوم، التحولات لم تقتصر على الداخل النيجري فقط، بل امتدت لتشمل إعادة صياغة التحالفات الإقليمية وتعزيز التعاون الثنائي مع دول الجوار.

## ■ كنان دوير

### الحوار الوطني التأسيسي: إعادة بناء الدولة

بعد الانقلاب العسكري، أطلقت النيجر في منتصف شباط 2024 عملية حوار وطني شامل بهدف إعادة تأسيس الدولة. شارك في هذا الحوار 716 شخصية تمثل مختلف شرائح المجتمع النيجري، بما في ذلك علماء الدين، وشيوخ القبائل، وممثلو الإدارات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، وقادة الجيش، وأعضاء المجلس العسكري. كما حضر المؤتمر وزراء سابقون وثلاثة رؤساء سابقين للنيجر، باستثناء الرئيس بازوم الذي ما زال محتجزاً. من بين التوصيات التي خرج بها المؤتمر، تم الاتفاق على اعتماد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد، مرتبطة بتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، حيث تعتبر مكافحة الإرهاب أولوية قصوى. كما تم إلغاء الأحزاب السياسية الحالية والسماح بإنشاء أحزاب جديدة، حيث كان هناك 171 حزباً قبل المؤتمر. بالإضافة إلى ذلك، تم تكريس الإسلام كدين للدولة، مع ضمان حرية الاعتقاد للأديان الأخرى. وتمت ترقية الجنرال عبد الرحمن تشياني إلى رتبة «جنرال جيش» وتعيينه رئيساً للدولة خلال المرحلة الانتقالية. هذه التوصيات تمثل خارطة طريق لإعادة هيكلة الدولة النيجرية، مع التركيز على تحقيق الاستقرار السياسي والإصلاحات المؤسسية والعدالة الاجتماعية. وقد أكدت القيادة

العسكرية عزمها على تنفيذ هذه التوصيات.

### قطاع الطاقة والتفاهات مع الجزائر

سعت السلطات الجديدة إلى تعزيز سيادة الوطنية واستعادة المصالح الاقتصادية عبر بناء علاقات أكثر توازناً مع الدول الأخرى، وخصوصاً بعد التبدلات في علاقتها مع الغرب ومؤسساته. فعلى الرغم من بعض الخلافات الأولية بين النيجر والجزائر، خاصة حول الوساطة التي عرضتها الجزائر بين المجلس العسكري والرئيس بازوم، وكذلك بشأن قضية المهاجرين غير الشرعيين، إلا أن المصلحة المشتركة أدت إلى تفاهات مهمة. ومن بين المشاريع التي تم الاتفاق عليها مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا مروراً بالنيجر وصولاً إلى الجزائر، ومن ثم إلى الأسواق الأوروبية. يبلغ طول الأنبوب 4600 كيلومتر، وتقدر تكلفته الأولية بـ 13 مليار دولار، وسيقوم بنقل 30 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. كما أعلنت الشركة الجزائرية «سونلغاز» عن بناء محطة طاقة بقدرة 40 ميغاوات في النيجر كهدية لدعم احتياجات البلاد من الطاقة.

شهدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين دفعة قوية بعد زيارة وزير الخارجية النيجري إلى الجزائر، حيث تم توقيع اتفاقيات جديدة لتسهيل الإجراءات الإدارية والجمركية لتنفيذ المشاريع التنموية. تعمل النيجر أيضاً على تعزيز التعاون مع نيجيريا في مجال الطاقة، خاصة فيما يتعلق

بتطوير البنية التحتية اللازمة لنقل النفط والغاز. كما تسعى إلى استغلال موقعها الجغرافي كحلقة وصل بين نيجيريا والجزائر.

تشهد النيجر تحركاً كبيراً في مجال التنقيب واستخراج الثروات الباطنية، حيث تعمل على توسيع الاستثمارات في قطاع التعدين، واستخراج معادن جديدة، مثل: النحاس. ومن المتوقع أن تدخل النيجر قائمة الدول المصدرة للنحاس بعد الاكتشافات المهمة في البلاد. وبالإضافة إلى العلاقات مع دول الجوار، تعمل النيجر على تعزيز تعاونها مع روسيا في مجال التعدين، حيث وقعت وزارة المناجم النيجرية مذكرة تفاهم مع شركة روسية لتعزيز البحث الجيولوجي، والاستفادة من الخبرات

الروسية في استغلال الموارد الطبيعية.

### نحو مستقبل أكثر استقراراً

تواجه النيجر مرحلة انتقالية حاسمة في تاريخها، حيث تسعى إلى إعادة بناء مؤسساتها السياسية وتعزيز سيادتها الاقتصادية من خلال مشاريع استراتيجية في مجال الطاقة. وعلى الرغم من التحديات الأمنية والسياسية، فإن التعاون الإقليمي مع دول، مثل: الجزائر ونيجيريا، يفتح آفاقاً جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. يشكل الحوار الوطني التأسيسي خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار الداخلي، وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة تعكس تطورات الشعب النيجري.

## ما وراء «الجلسة التأديبية» التي تعرض لها زيلينسكي؟



### أوكرانيا مشكلة الأوروبيين!

ما حاولت إدارة ترامب تثبيته، هو أن الولايات المتحدة غير مستعدة لكي تستمر في تقديم الدعم لأوكرانيا، وأنها ترى من الضروري الوصول إلى اتفاق مع روسيا يضمن للأخيرة ما أراده منذ البداية، لكن توجه كهذا يعني ضمناً أن أمام الأوروبيين خيارين لا ثالث لهما: إما أن يقبلوا الهزيمة وتبعاتها الاستراتيجية، أو أن يتحملوا على عاتقهم ونفقتهم استمرار القتال. ففي واشنطن قناعة أنه يمكن للولايات المتحدة أن تفصل نفسها عما يجري، وتخرج بوصفها المنتصر، وخصوصاً إذا ما استمر القتال، فالدول الأوروبية ستكون مضطرة لتجديد ترسانات الأسلحة التي تملكها، ما يعني تحريك عجلة الإنتاج في الولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى حاجة أوروبا تأمين مستلزمات الطاقة من الولايات المتحدة بشكل أساسي، بعد قطع الطريق أمام الغاز الروسي، ليصبح الدور الأمريكي في العملية هو جني الأرباح، وإذا ما استمر القتال فعلاً، فإن أولى نتائجه ستكون تفتيت أوكرانيا وتقسامها، ما يعني أن أمام الأوروبيين طريقاً طويلاً لإعادة الاستقرار وإعادة الإعمار.

انشغل العالم في الأيام القليلة الماضية بحفلة جرت في البيت الأبيض، حيث تعرض الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لهجوم شرس من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونائبه جيه دي فانس أمام كاميرات الصحافه، الرئيس الأوكراني حاول يانساً الدفاع عن موقفه، لكنه تعرض لإذلال شديد من خلال تأكيد ترامب على أن أوكرانيا لا تملك أوراقاً، ولا مخرج لها إلا عبر التوقيع على اتفاق مع روسيا، يرسخ توازن القوى الفعلي.

### ■ علاء ابو فراج

إن جوهر ما جرى يبدو واضحاً ومتسقاً مع التوجه الأمريكي، فالإدارة الحالية وحتى السابقة يدركون أن قلب الميزان لصالحهم مسألة مستحيلة، وعلى هذا الأساس يرى الرئيس الحالي أن استمرار الوضع القائم سوف يجر العالم إلى «حرب عالمية» حسب توصيف ترامب، لكن ما جرى في البيت الأبيض يوضح أكثر طبيعة التوجه الأمريكي.

### ماذا لو نجح المسعى الأمريكي؟

إذا ما نجحت واشنطن في تحميل التبعات لأوروبا فعلاً، ستكون أمام معضلة حقيقية، فهي بحاجة لإعادة تموضع شاملة، لأن وزنها في القارة الأوروبية سيتضاءل، وذراعها المتقدمة «الناتو» ستكون

معطلة، ما يعني أن مشروع إعادة التمرکز في القارة الأمريكية الشمالية والجنوبية هو الأمل الأخير، ولا يحتمل التأخير كثيراً، فما يجري سيكون سريعاً ومدوياً، وستجد القوى الصاعدة فرصاً لتثبيت أقدامها في أوراسيا أكثر،

وعزل الأمريكيين أكثر، وحرمانهم من قدراتهم على التأثير هناك، وهو ما يبدو حاضراً في أذهان دول الجنوب الأساسية كلها، ويعملون ليل نهار على توجيه الضربات للنفوذ الأمريكي وانتزاع المبادرة منهم.



## الحرب التجارية العالمية

## من مع النظام؟ أقائم على القواعد أم على القوة؟



العصري، فهي اليوم تتلظى خلف واجهات، مثل: مراكز الأبحاث والمعاهد العلمية، اتحادات رجال الأعمال، واللجان والمؤسسات المختلفة، ويرى كاتاسونوف بأن منظمة التجارة العالمية هي أحد هذه الكارتيلات العالمية. وعن أسباب الاضطرابات داخل الكارتيلات لإعادة ترتيب أوراقها يقول: «يشير لينين باستمرار إلى قانون تطور الدول الاقتصادي والسياسي غير المتكافئ في ظل الرأسمالية. ويقصد بهذا

الا تكافؤ التغيير المستمر في ميزان القوى بين الدول الرأسمالية، وكذلك بين الشركات الكبرى في الأسواق المحلية والعالمية. هذا «التفاوت» يؤدي إلى عدم استقرار الكارتيلات الدولية، حيث يتم إبرام العديد من اتفاقيات الكارتيل لفترة زمنية معينة، ولكنها تنهار غالباً مع الزمن. بعض الشركات داخل الكارتيلات تزداد قوة «بفضل دعم حكوماتها مثلاً»، بينما تضعف شركات أخرى. وهذا يجري بإعادة التفاوض على الاتفاقيات من قبل الشركات القوية». ما يفعله ترامب اليوم يبدو بالفعل حالة من إجبار قطاعات رؤوس الأموال جميعها بالقوة لإعادة التفاوض، في محاولة لتحسين موقع رأس المال الأمريكي داخل الاحتكارات الدولية المتنوعة في عالم متعدد الأقطاب يُعاد تشكيله.

على تصدير الملابس القطنية إلى أوروبا وبالعكس ستكون متساوية بغض النظر عن تكاليف الإنتاج غير المتكافئة، أو دعم الدولة لمعظم قطاعات الإنتاج في أوروبا، فحسب قواعدهم، الأقوى اقتصادياً يكسب في السوق. اليوم تحتج بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إجراءات ترامب، بوصفها تجاوز للقواعد، وإجبار على التفاوض بالقوة.

## جوهرة هذه المنظمات

تتحالف رؤوس الأموال على مستوى العالم في أشكال مختلفة لتنظيم مصالحها. هذه التحالفات الاحتكارية الدولية تسعى لتقسيم وإعادة تقسيم العالم باستمرار بحسب لينين. في البداية تتشكل الاحتكارات على مستوى محلي، ثم تتشكل الاحتكارات عالمية بناءً على اتفاقيات بين الاحتكارات الوطنية لتقسيم الأسواق العالمية، تحديد الأسعار الاحتكارية، توزيع مصادر الموارد الخام والقطاعات الاستثمارية. هذه التحالفات التي تسمى كارتيلات تحد من النشاط التجاري والاستثماري والمالي للجهات غير المنضمة إليها، مما يجعل المنافسة أمراً مستحيلاً. يتحدث عالم الاقتصاد الروسي فالنتين كاتاسونوف عن الكارتيلات في شكلها

افتراض أن غالبية من يقرأ هذا المقال، هم نحن، من أهل الجنوب العالمي، وربما نتشارك الدهشة إذ نشاهد على التلفاز تظلم دول الغرب ليل نهار مؤخراً، فترامب ومنذ بدء الفترة الرئاسية أعلن أن الولايات المتحدة تتعرض لمظلمة شديدة في علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، مما يجعل ميزانها التجاري خاسراً، وعليه فقد أعد العدة لحربه التجارية، وبدأ بفرض قيود وتعرفة جمركية على الجميع بما فيهم حلفاؤه!! من جهة أخرى تطل علينا وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك متشحة بالسواد، وتعلن بجنون إن «حقيقة جديدة يسودها انعدام الضمير قد بدأت» مترجمة على «العالم القائم على القواعد لصالح عالم قائم على القوة».

## ديما النجار

## ما هي استراتيجية الولايات المتحدة من حرب التعرفة الجمركية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية على مر سنوات طويلة بنقل الكثير من عمليات إنتاج السلع إلى خارج حدودها، لأسباب مختلفة، أهمها: انخفاض تكاليف الإنتاج، وكان ميزانها التجاري في عجز (أي حجم الواردات أكبر من الصادرات) منذ السبعينات. بحسب مقالة نشرت مؤخراً في مجلة السياسات الاقتصادية، فالحرب التجارية للولايات المتحدة تهدف لتغيير زاوية النظر إلى عجز ميزانها التجاري الذي بلغ 98,4 مليار دولار في كانون الأول 2024، فوضاً أن يكون عاملاً سلبياً للولايات المتحدة، تسعى إدارة ترامب لفرض تعريف جمركية عالية على الواردات. أكبر الموردين للولايات المتحدة هم على الترتيب: المكسيك، الصين، كندا، ألمانيا. وهذا ما يفسر القرارات الأخيرة التي اتخذها ترامب بدءاً بهذه الدول.

إلا أن هذا النوع من الإجراءات يؤدي عادة إلى إجراءات انتقامية من الدول المعنية، فمثلاً: إذا طبقت الولايات المتحدة تعريف جمركية عالية على السيارات الألمانية، فمن المرجح أن تقوم ألمانيا بإجراءات انتقامية فيما يخص شركات التكنولوجيا. لماذا التكنولوجيا؟ لأن هذا القطاع المتمركز في السيليكون فالي ساهم في التقليل من عجز الميزان التجاري، حيث أن الولايات المتحدة هي الأولى في تصدير هذه الخدمات، وأهم أسواقها على الإطلاق، هو الاتحاد الأوروبي. فتنطبق تعريف جمركية

على البضائع الأوروبية قد يقابله رد على قطاع التكنولوجيا. لسحب هذه الورقة من الاتحاد الأوروبي، قامت الولايات المتحدة بخطوة استباقية في مؤتمر الأمن في ميونخ بالضغط على أوروبا عبر ملف الأمن. فمقابل استمرار الناتو والدعم العسكري لأوروبا تريد الولايات المتحدة من أوروبا تسهيلات لقطاعها التكنولوجي، حتى لو طبقت تعريفات جمركية عالية على البضائع الأوروبية الداخلة إلى السوق الأمريكي.

## نظام قائم على القواعد أم على القوة!

منذ بدأ السجال حول التعرفة الجمركية تتعالى الأصوات داخل المعسكر الغربي من كل حذب وصوب للدفاع عن «النظام القائم على القواعد» مقابل نظام «قائم على القوة». سنأخذ في هذا المقال منظمة التجارة العالمية WTO كمثال على إحدى مؤسسات هذا النظام القواعد ذات الصلة.

تأسست منظمة التجارة العالمية WTO عام 1995 وهدفت بشكل رئيسي للمساهمة مع «غيرها من المنظمات» بتوسيع نفوذ الدول الإمبريالية في الأسواق العالمية، في مرحلة تمدد النيوليبرالية إلى كل بقعة من بقاع الأرض، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. أما ما تقوله هي عن نفسها، فهو أن تأسيسها هدف لإقامة علاقات تجارية عادلة، أهم أسسها عدم التمييز الجمركي بين الدول الأعضاء وأن تكون التخفيضات الجمركية متبادلة. فمثلاً: لو كانت سورية عضواً في المنظمة، فالجمارك



تتحالف رؤوس الأموال على مستوى العالم في أشكال مختلفة لتنظيم مصالحها هذه التحالفات الاحتكارية الدولية تسعى لتقسيم وإعادة تقسيم العالم باستمرار

يشعر المرء مؤخراً أن ثمة محاولة ممجوجة من الإعلام السائد لخلق نوع من الاصطفاف: مع الولايات المتحدة أم مع أوروبا؟ مع النظام القائم على القواعد أم ضده؟ في ثنائيات مألوفة تلغي من الوجود الاحتمالات الغنية كلها، التي ستأتي بها الشعوب لحل تحدياتها، والتي لا تخدم مصالح منظومة رأس المال بتياراته المختلفة، فالصراع الذي يجري تصويره على أنه صراع بين «العالم القائم على القواعد» و«العالم القائم على القوة» هو في الحقيقة صراع على الهيمنة، فحتى مصطلح «العالم القائم على القواعد» لم يكن إلا أداة بيد دول المركز الرأسمالي في فرض قواعدها التي تجاوزت في كثير من الأحيان القانون الدولي، والضوابط التي تحدد العلاقة بين دول العالم كلها، وجرى استخدام هذه «القواعد» لترسيخ نمط محدد من تقسيم العمل على المستوى العالمي، بما يخدم المراكز الكبرى.

# هل يمكن لفرنسا وبريطانيا



نووي. أما الأسلحة النووية التكتيكية، فتشمل نحو 1000 إلى 2000 رأس نووي محمولة على صواريخ باليستية وجوالة، إضافة إلى 500 رأس نووي يمكن تحميلها على الطائرات التكتيكية، و500 رأس نووي أخرى متاحة للمدعية وأنظمة الدفاع الجوي. وبتقدير إجمالي، يُعتقد أن روسيا تمتلك ما بين 4500 إلى 5500 رأس نووي، من بينها نحو 1550 رأساً نووياً استراتيجياً قابل للنشر بموجب معاهدات الحد من التسليح.

بالمقارنة مع روسيا، فإن الترسانة النووية البريطانية والفرنسية مجتمعتين لا تقترب من المستوى الروسي، حيث تفقران إلى العدد والتنوع، وتعتمدان بشكل كبير على الأسلحة الاستراتيجية مع ضعف واضح في القدرة على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية. يمثل هذا مشكلة جوهرية لقدرة فرنسا وبريطانيا على توفير مظلة نووية بديلة لـ الناتو. فالمظلة النووية ليست مجرد امتلاك أسلحة نووية، بل تتطلب أيضاً القدرة على تنفيذ ضربات انتقامية قوية في حال وقوع هجوم نووي. وهنا، يظهر الفارق الكبير بين الترسانة النووية الروسية وقدرات بريطانيا وفرنسا المحدودة.

## استخدام الأسلحة النووية

لا يعتمد الردع النووي فقط على امتلاك الأسلحة النووية، بل أيضاً على كيفية استخدامها في سيناريوهات المواجهة. بشكل عام، يمكن تقسيم الرد النووي إلى نوعين رئيسيين: الضربة المتناظرة والضربة غير المتناظرة.

تعني الضربة المتناظرة الرد بالنوع والمستوى ذاته من السلاح النووي المستخدم في الهجوم. على سبيل المثال، إذا استخدم العدو سلاحاً نووياً تكتيكيًا ضد منشآت عسكرية، فإن الرد يكون باستخدام سلاح نووي تكتيكي ضد منشآت العدو العسكرية. أما الضربة غير المتناظرة فيمكن أن تكون على شكلين: الأولى، ضربة انتقامية أقوى من الضربة الأولية، وذلك لتوسيع نطاق الضربة وزيادة شدتها لردع العدو وإجباره على

IV النووية متوسطة المدى، لحماية القوات الفرنسية المتمركزة في ألمانيا. في عام 2009، عادت فرنسا إلى القيادة العسكرية الموحدة لـ الناتو، لكنها احتفظت بسيطرتها المطلقة على ترسانتها النووية. حالياً، تمتلك فرنسا صواريخ جوالة من طراز A-ASMP مزودة برؤوس نووية، يتم إطلاقها من مقاتلات «رافال». وعلى المستوى الاستراتيجي، تمتلك فرنسا أربع غواصات نووية من طراز «تريومفان»، كل واحدة منها تحمل 16 صاروخاً باليستياً من طراز M51، كل منها قادر على حمل عدة رؤوس نووية. واعتباراً من عام 2023، تقدر الترسانة النووية الفرنسية بنحو 290 رأساً نووياً. أما بريطانيا، فتمتلك نحو 225 رأساً نووياً، جميعها محمولة على صواريخ «ترايدنت D5» الباليستية التي تُطلق من أربع غواصات نووية من طراز «فانغارد»، حيث يمكن لكل غواصة حمل 16 صاروخاً. لكن على عكس فرنسا، لم تعد بريطانيا تمتلك أسلحة نووية تكتيكية.

في المقابل، تعد روسيا قوة نووية عظيمة على مستوى الولايات المتحدة، [مع ميزة نوعية هامة تأكدت ميدانياً، كما في الحرب في أوكرانيا، وهي امتلاك روسيا صواريخ فرط صوتية، بينما لم تنجح أمريكا في امتلاكها حتى الآن - ملاحظة المحرر]. حيث تمتلك ترسانة ضخمة تشمل صواريخ باليستية عابرة للقارات مثل «سارمات»، «يارس» و«توبول-M»، إضافة إلى صواريخ باليستية تُطلق من الغواصات مثل «بولافا» و«سينيفا». كما تمتلك روسيا قاذفات استراتيجية مثل «تو-160» و«تو-95MS»، إلى جانب أسلحة نووية تكتيكية تشمل صواريخ «إسكندر-M» الباليستية قصيرة المدى وصواريخ «كالبير» الجوالة، فضلاً عن ذخائر نووية مخصصة للقاذفات مثل «سو-24» و«سو-34».

وفقاً للتقديرات، فإن روسيا تمتلك نحو 300 صاروخ باليستي عابر للقارات قادرة على حمل ما يصل إلى 1200 رأس نووي، إلى جانب 160 صاروخاً باليستياً يُطلق من الغواصات قادرة على حمل 800 رأس نووي، ونحو 70 قاذفة استراتيجية قادرة على حمل 500 رأس

تهدد الولايات المتحدة بسحب قواتها من أوروبا، ومظلتها النووية لم تعد موثوقة، ما يثير الذعر داخل الناتو، وخاصة في ألمانيا. تستند قوة الناتو في أوروبا إلى ركيزتين رئيسيتين: القوات الأمريكية المتمركزة في القارة، والمظلة النووية الأمريكية. فإذا اقتصر الانسحاب الأمريكي على القوات التقليدية فقط، فإن ألمانيا قد تتمكن من توسيع جيشها بشكل كبير لتعويض هذا النقص عبر قواتها العسكرية التقليدية. لكن إذا سحبت الولايات المتحدة مظلتها النووية أيضاً، فإن ألمانيا لن تستطيع تعويض هذا الفراغ، فهل يمكن تعويض هذا الانسحاب واستبدال المظلة النووية الأمريكية بأخرى «فرنسية-بريطانية» مشتركة؟

## كين صند

### ترجمة: عروة درويش

المشاركة في العمليات النووية عبر توفير القواعد العسكرية والطائرات القادرة على حمل القنابل النووية. وفقاً للتقديرات، فإن الولايات المتحدة تنشر حالياً نحو 100 قنبلة نووية في دول الناتو، ويتم تخزين العديد منها في القواعد الأمريكية في ألمانيا. لكن من المهم الإشارة إلى أن «المشاركة النووية» تخضع لنظام التحكم المزدوج، مما يعني أن استخدام الأسلحة النووية يتطلب موافقة كل من الولايات المتحدة والدولة الشريكة في الناتو. في 24 شباط 2025، نقلت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية عن مسؤول فرنسي قوله إن «فرنسا مستعدة» لنشر مقاتلات تحمل أسلحة نووية في ألمانيا، معتبراً أن «نشر بضع طائرات مقاتلة فرنسية نووية في ألمانيا لن يكون صعباً»، وأن هذا من شأنه أن يبعث «رسالة قوية» إلى روسيا. لكن هذه الخطوة تشكل أيضاً ضغطاً إعلامياً على بريطانيا، مما قد يجبرها على اتخاذ إجراءات مماثلة لإثبات التزامها بأمن أوروبا.

غير أن السؤال الأهم هو: هل يمكن لقدرة النووية الفرنسية والبريطانية أن تعوض غياب المظلة النووية الأمريكية؟

خلال حقبة الرئيس الفرنسي شارل ديغول، انسحبت فرنسا عام 1966 من البنية العسكرية المتكاملة لـ الناتو، ما أدى إلى توقف القوات الفرنسية عن الخضوع للقيادة العسكرية للحلف. ومع ذلك، استمرت فرنسا في المشاركة في الناتو ككيان سياسي، وأبقت قواتها في ألمانيا وفقاً لاتفاقية بوتسدام. كما كان الجيش الفرنسي يحتفظ بترسانة من الأسلحة النووية التكتيكية، مثل صواريخ «بلوتون» قصيرة المدى وقاذفات «ميراج

في الحقيقة، يأتي هذا الطرح من كون تطوير ألمانيا لأسلحتها النووية ليس بالأمر الوارد، لا بالمعنى السياسي، ولا خيار عملي ممكن في المستقبل القريب. خلال الحرب الباردة، كانت المظلة النووية الأمريكية أحر ضماناً آمناً لألمانيا الغربية، الواقعة على خط المواجهة المباشرة مع الاتحاد السوفييتي. ورغم أن الألمان كثيراً ما اشتكوا بمرارة من أن «الأسلحة النووية التكتيكية ستفجر على أراضهم أولاً»، إلا أن العيش من دون المظلة النووية الأمريكية لم يكن خياراً مطروحاً بالنسبة لأحد.

خلال الحرب في أوكرانيا، كررت روسيا بحزم أن خيار استخدام الأسلحة النووية وارد إذا ما تم إجبارها على ذلك، مما أربع ألمانيا وأعاد تأكيد أهمية المظلة النووية الأمريكية للذين يريدون معاداة الروس. قبيل الانتخابات الألمانية الأخير، صرح فريدريش مرتز، الذي فاز حزبه بأعلى عدد من المقاعد، بأن «أوروبا يجب أن تكون قادرة على حماية نفسها دون الاعتماد على الولايات المتحدة». كما أشار إلى ضرورة أن تناقش ألمانيا مع بريطانيا وفرنسا إمكانية «المشاركة النووية»، أو على الأقل ضمان أن تشمل المظلة النووية البريطانية والفرنسية ألمانيا أيضاً.

## ما هي «المشاركة النووية»؟

يقصد بـ«المشاركة النووية» نشر الولايات المتحدة لأسلحة نووية في أراضي الدول الأعضاء في الناتو، مع تمكين تلك الدول من

# تزويد أوروبا «بمظلة نووية»؟



من جهة أخرى: تطالب ألمانيا بمشاركة نووية أوروبية مع بريطانيا وفرنسا، لكن هناك عدة عقبات أمام تحقيق ذلك: 1- التكامل التكنولوجي: مجهزة الحمل القنابل النووية الأمريكية B61، ولكن ليس لصواريخ A-ASMP الفرنسية. حتى لو قررت ألمانيا تكيف طائراتها لاستيعاب الصواريخ الفرنسية، فإن هذه العملية معقدة وتستغرق سنوات من الاختبارات والتطوير. 2- الموقف البريطاني: ألغت بريطانيا جميع أسلحتها النووية التكتيكية، ولا تمتلك حالياً أي قدرة نووية جوية يمكن مشاركتها مع ألمانيا. 3- القيادة والسيطرة: إذا كان القرار النهائي باستخدام الأسلحة النووية لا يزال في يد لندن وباريس، فهل ستكون برلين مستعدة للمراهنة على أمنها بناءً على قرارات عواصم أخرى؟

## هل نحن أمام تفكك الناتو النووي؟

إذا سحبت الولايات المتحدة مظلتها النووية، فإن الناتو سيواجه أزمة غير مسبوقة، حيث ستجد أوروبا نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما: الأول: قبول المظلة النووية البريطانية-الفرنسية، رغم محدودية قراراتها وعدم وضوح آليات استخدامها. الثاني: البدء في سباق تسلح نووي جديد داخل أوروبا، حيث قد تفكر ألمانيا وبولندا في امتلاك أسلحة نووية خاصة بهما لتعويض الغياب الأمريكي. بكل الأحوال، إذا انسحبت واشنطن من الناتو نووياً، فإننا سنشهد تغييرات جذرية في توازن القوى داخل أوروبا، قد تؤدي إلى إما تعزيز استقلالية أوروبا العسكرية، أو تفكك التحالف الغربي كما نعرفه اليوم.

عشية انتهاء الحرب الباردة، كان الجيش الألماني يقف على قدم المساواة تقريباً مع القوات الأمريكية في أوروبا، لكنه كان دائماً تحت «السيطرة الأمريكية». ومع ذلك، إذا أعادت ألمانيا بناء قوة عسكرية كبيرة اليوم، فليس من المؤكد أن فرنسا ستكون قادرة على «إمسك زمام الأمور» كما فعلت الولايات المتحدة.

هناك مثل إنكليزي يقول: «كن حذراً ممّا تتمتّى».

يشير إلى أنها مستعدة لتسليم قرار استخدام أسلحتها النووية إلى قيادة الناتو. الثاني هو نطاق الحماية النووية: هل ستكون المظلة النووية الأوروبية مقصورة على ألمانيا فقط، أم ستشمل جميع دول الناتو؟ في حال قررت بريطانيا وفرنسا توسيع الحماية إلى دول مثل بولندا ودول البلطيق، فهل ستقبلان بحمل خطر التعرض لضربة انتقامية نووية روسية؟ الثالث هو الاستعداد لخوض مواجهة نووية من أجل الدول الأخرى: عندما كانت الولايات المتحدة توفر المظلة النووية، كانت سياستها قائمة على أساس أن واشنطن، بوصفها قوة عظمى، لديها القدرة على تحمل ضربة نووية مع الاحتفاظ بقدرة ردع قوية. أما بريطانيا وفرنسا، فهما «قوتان نوويتان صغيرتان» مقارنة بالولايات المتحدة وروسيا، فهل ستخوض لندن أو باريس مواجهة نووية مع موسكو من أجل دولة مثل إستونيا أو رومانيا؟

## قرار الإطلاق في يد من؟

تعتمد بريطانيا بالكامل على صواريخ «ترايدنت D5» الأمريكية التي تُطلق من الغواصات، وهذه الصواريخ تخضع أيضاً لاتفاقية تحكم مزدوج مع الولايات المتحدة. إذا قررت واشنطن عدم المشاركة في أي نزاع، فهل ستكون بريطانيا قادرة على استخدام صواريخها دون موافقة أمريكية؟ حتى لو كانت قادرة من الناحية التقنية، فهل لدى بريطانيا الإرادة السياسية لخوض مواجهة نووية بمفردها؟ من ناحية أخرى، تمتلك فرنسا صواريخ نووية جوية من طراز A-ASMP يمكن إطلاقها من مقاتلات رافال، لكنها لا تمتلك أسلحة نووية تكتيكية يمكن استخدامها على نطاق واسع كما هو الحال مع الولايات المتحدة أو روسيا. لهذا فقدرة الردع النووي الفرنسية تعتمد بشكل أساسي على الغواصات النووية الاستراتيجية، وليس على أسلحة تكتيكية مرنة يمكن استخدامها في نزاعات محدودة. الأمر الآخر أن فرنسا لم تقدم أبداً التزاماً واضحاً بحماية دول أوروبا الشرقية نووياً، فما الذي سيتغير الآن؟

ترددات طويلة جداً، ما يجعل الاتصال بها صعباً أثناء تنفيذ العمليات. ولهذا السبب، فإن الغواصات النووية عادةً ما تُستخدم للردع الانتقائي وليس للهجمات الاستباقية.

## الترسانة الكافية والقدرة على الردع

الحروب النووية ليست مجرد مسألة «ضربة مقابل ضربة»، بل تتطلب استراتيجيات محسوبة لتجنب التصعيد غير الضروري. لهذا السبب، تمتلك الدول الكبرى كميات كبيرة من الأسلحة النووية التكتيكية التي يمكن استخدامها في مواجهات محدودة دون اللجوء إلى تدمير شامل متبادل.

في المقابل، الدول الصغيرة التي تمتلك أسلحة نووية ليست لديها هذه الرفاهية، فهي غير قادرة على الدخول في مواجهات نووية تكتيكية مع قوة عظمى مثل الولايات المتحدة أو روسيا. لذلك، تعتمد هذه الدول على الردع النووي الشامل، أي التهديد باستخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية منذ البداية، لأن أي مواجهة نووية محدودة قد تؤدي إلى القضاء عليها بالكامل.

يجب التأكيد على أن وجود أسلحة نووية لا يعني بالضرورة القدرة على توفير مظلة نووية فعالة. فالمظلة النووية تقوم على القدرة على الردع، أي امتلاك ترسانة كافية ونظام قيادة وتحكم موثوق به، مع الاستعداد لتحمل العواقب في حال اندلاع مواجهة نووية. وهنا تكمن مشكلة فرنسا وبريطانيا في تقديم بديل للمظلة النووية الأمريكية.

هناك ثلاثة تحديات رئيسية تواجه بريطانيا وفرنسا في توفير مظلة نووية مستقلة لـ الناتو: الأول هو التحكم بالقيادة النووية. حالياً، الأسلحة النووية البريطانية والفرنسية تخضع حصرياً لسلطة حكومتهم، ولا توجد آلية واضحة لمجهما تحت قيادة موحدة ضمن الناتو. على عكس الولايات المتحدة، التي تضع جزءاً من ترسانتها النووية تحت ما يعرف بـ «المشاركة النووية»، فإن بريطانيا وفرنسا لم تتخذ أي خطوات مماثلة. لطالما أصرت فرنسا، على وجه الخصوص، على استقلال سياستها النووية، وليس هناك ما

الترجع. والثانية، ضربة أقل حدة من الضربة الأولى، حيث يتم الرد بأسلحة نووية تكتيكية أقل قوة كتحذير قبل التصعيد نحو هجوم واسع النطاق.

أصبح التركيز اليوم على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد المنشآت شديدة التحصين مثل مراكز القيادة المحصنة تحت الأرض، ومستودعات الذخيرة، والمخابئ العسكرية. رغم أن بعض المنشآت تدعى قدرتها على الصمود أمام هجوم نووي، إلا أن ذلك ينطبق فقط على الضربات القريبة أو التفجيرات الجوية. لكن إذا تم استخدام سلاح نووي مخترق للأرض وموجه بدقة، فحتى أكثر التحصينات صلابة قد تصبح غير مجدية، لأن التفجير تحت الأرض يمكن أن يؤدي إلى انصهار التربة والصخور، ما يجعل الملاجئ غير صالحة للنجاة.

في المواجهة النووية الاستراتيجية، لا يمكن الاعتماد فقط على الأسلحة النووية التكتيكية. فالأسلحة الاستراتيجية تهدف إلى شل قدرة العدو على شن هجوم مضاد، وهنا تأتي أهمية الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والغواصات النووية المسلحة بالصواريخ.

على سبيل المثال، الغواصات النووية تمتلك ميزتين رئيسيتين: 1- القدرة على التخفي: مما يجعل من الصعب على العدو اكتشافها أو استهدافها قبل إطلاق صواريخها. 2- القدرة على تنفيذ ضربة انتقامية حاسمة: حتى لو تم تدمير جميع المنشآت النووية البرية لدولة ما، يمكن للغواصات النووية الباقية في البحر تنفيذ ضربة نووية انتقامية ضد العدو.

لكن بالمقارنة مع الغواصات النووية، تتميز القاذفات الاستراتيجية بمرونة تشغيلية أكبر، حيث يمكنها البقاء في الجو لفترات طويلة عبر التزود بالوقود جواً، ويمكنها تغيير أهدافها أثناء الطيران أو حتى إلغاء المهمة بالكامل في حال تغيرت الأوامر. لكن القاذفات ليست خفية مثل الغواصات، مما يجعلها أكثر عرضة للهجوم.

على العكس، تمتلك الغواصات قدرة تخفٍ أكبر، لكنها تعاني من مشكلات الاتصال، حيث لا يمكن إرسال الأوامر إليها إلا عبر إشارات



حتى لو كانت  
بريطانيا قادرة تقنياً  
على استخدام  
صواريخها فهل  
لديها الإرادة  
السياسية لخوض  
مواجهة نووية  
بمفردها؟

# أدلة علمية وتاريخية على الدور الأساسي للقطاع العام في إعادة الإعمار



تناولت دراسات عديدة ونقاشات أكاديمية وسياسية دور القطاع العام والشركات المملوكة للدولة في إعادة الإعمار بعد الحروب، وبينت أنه حتى «مشروع مارشال» لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كان مضطراً إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على القطاع العام ومشاريع عملاقة مملوكة للدولة، وبهذا يختلف كثيراً عن «برامج الإصلاح الهيكلي» الحديثة الممولة من صندوق النقد «النهج» الدولي، الذي يشجع على عكس ذلك، أي على التخصصية. ومن شأن الأدلة التي سنوردها أن تكون حججاً تنقّض التعويل المفرط «لدرجة الأوهام»، الذي تنتهجه السلطة الجديدة في سوريا ما بعد الأسد اليوم، على استثمارات خاصة منتظرة في البنية التحتية والقطاعات الحيوية الضخمة، مثل الطاقة والنقل والصحة والاتصالات وحتى البناء العمراني اللائق، وغيرها من خدمات وبنى، والتي يفترض أن تكون قابلة لتحمل تكاليفها من شريحة الـ 90% الشعبية الأوسع والأفقر في سوريا المدمرة والمنهكة.

## إعداد: د. أسامة دليقان

### 1- دور القطاع العام بالاستقرار وتطوير البنية التحتية

بعد الحرب، يكون القطاع العام غالباً في وضع أفضل لتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وهي أمور حاسمة لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي. وفيما يأتي بعض الأدلة. أ- دراسة أجراها كولير وهوفلر (2004) بعنوان «الجشع والظلم في الحرب الأهلية»: أشارت إلى أن الاقتصادات ما بعد الصراع تفترق غالباً إلى البنية التحتية الأساسية اللازمة لنمو القطاع الخاص. أما القطاع العام، فبقدرته على تعبئة الموارد وتنسيق المشاريع الكبيرة، ضروري لإعادة بناء الطرق والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة. ب- تقرير التنمية العالمية 2011 عن «الصراع والأمن والتنمية» والصادر بالمناسبة عن البنك الدولي نفسه! أكد أن المبادرات بقيادة الدولة ضرورية لاستعادة الخدمات الأساسية وخلق أساس لنشاط القطاع الخاص، وهذا اعتراف حتى من البنك الدولي بأن القطاع الخاص نفسه حتى يستطيع العمل جيداً يحتاج البنية التحتية الضخمة التي لن يستطيع إعمارها سوى القطاع العام.

### 2- الشركات المملوكة للدولة والقطاعات الاستراتيجية

تلعب الشركات المملوكة للدولة دوراً حاسماً في إعادة بناء القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والنقل والاتصالات، والتي غالباً ما تكون مكلفة للغاية أو محفوفة بالمخاطر بالنسبة للمستثمرين الخاصين في مرحلة ما بعد الحرب. وهذه بعض الأدلة.

أ- في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الشركات المملوكة للدولة أداة أساسية في إعادة بناء الصناعات والبنية التحتية. مثلاً، لعبت الصناعات المؤمّمة في فرنسا (مثل سيارات رينو وشركة الكهرباء العامة الفرنسية EDF) دوراً محورياً في التعافي الاقتصادي. ولخشد مرة ثانية: «المؤمّمة» وليس «المُخصّصة» رغم أنها فرنسا رأسمالية وليست اشتراكية. فبعد الحرب العالمية الثانية، واجهت فرنسا دماراً هائلاً طال البنية التحتية والصناعات والمدن. وتم تنفيذ جهود إعادة الإعمار بشكل كبير من خلال القطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة، مما يعكس التزام الحكومة الفرنسية آنذاك بالتخطيط المركزي والتدخل الاقتصادي «رغم أنها رأسمالية». فكانت «خطة مونييه» 1946-1950 التي سميت على اسم الاقتصادي جان مونييه، حجر الزاوية في هذا الجهد، وركزت على

قطاعات رئيسية كالطاقة والنقل وإنتاج الصلب. وقامت الدولة بتأميم الصناعات الكبرى، بما في ذلك الفحم والكهرباء والغاز والسكك الحديدية، مما ضمن السيطرة على الموارد والبنية التحتية الحيوية. ولعبت المؤسسات المملوكة للدولة مثل شركة كهرباء فرنسا «إكتريسي تي دي فرانس» (EDF) وشركة «رينو» أدواراً محورية في إعادة بناء الاقتصاد. فقامت EDF بتحديث وتوسيع شبكة الطاقة، بينما أعادت رينو تحت سيطرة الدولة إحياء صناعة السيارات. كان الاستثمار العام في البنية التحتية، كالطرق والجسور والإسكان ضخماً وتم تمويله من خلال الميزانيات الحكومية، أي ضمن القطاع العام رغم أن مصدر كثير من التمويل والمساعدات كان «مشروع مارشال». كما وجهت الدولة العمالة والموارد، مما ضمن جهوداً منسقة عبر القطاعات. وسمح هذا النهج الذي تقوده الدولة لفرنسا بإعادة بناء اقتصادها بسرعة، حيث حققت نمواً كبيراً بحلول الخمسينيات. وسيطرت الهيمنة العامة للقطاع العام على إعادة الإعمار بما يتوافق مع الأولويات الوطنية، مما وضع الأساس لما يوصف أحياناً بـ«معجزة فرنسا الاقتصادية بعد الحرب». ورغم وجود مساهمات من القطاع الخاص لكن الدور المركزي والقيادي كان للدولة والقطاع العام.

ب- ناقشت دراسة حالة أجراها موساكوي ولازاريني (2014) في كتاب «إعادة اختراع رأسمالية الدولة» كيف تم استخدام الشركات المملوكة للدولة في البلدان النامية لإعادة بناء الاقتصادات بعد الأزمات، بما في ذلك الحروب، من خلال التركيز على الأهداف طويلة الأجل بدلاً من الربحية قصيرة الأجل.

### 3- قيود القطاع الخاص في سياق ما بعد الحرب

غالباً ما يفشل القطاع الخاص في الاستثمار في إعادة الإعمار بعد الحرب بسبب المخاطر العالية وضعف المؤسسات وعدم وجود ربحية كافية. وإليك بعض الأدلة. أ- أشار تقرير صادر عن الأونكتاد (2018) حول اقتصادات ما بعد الصراع إلى أن استثمارات القطاع الخاص تقتصر عادة على القطاعات منخفضة المخاطر وعالية العائد، مما يؤدي إلى إهمال القطاع الخاص للمجالات الأكثر حيوية لأنها أقل ربحية عادة «مثل المرافق العامة والتعليم».

ب- أشارت أبحاث أجراها باين (2017) في مؤلف «التعافي الاقتصادي بعد الصراع: دور القطاع الخاص» إلى أن الشركات الخاصة غالباً ما تتردد في الاستثمار في بيئات ما بعد الحرب بسبب عدم الاستقرار السياسي وضعف الأطر القانونية ونقص البنية التحتية.

### 4- دور القطاع العام في خلق الوظائف والاستقرار الاجتماعي

الحجة الرئيسية: يمكن أن توفر الوظائف في القطاع العام والشركات المملوكة للدولة فرص عمل أكثر وتقلل من الاضطرابات الاجتماعية، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار أثناء إعادة الإعمار. وفيما يأتي بعض الأدلة. أ- وجدت دراسة أجراها بينيت وآخرون (2010) بعنوان «العمالة في القطاع العام في بيئات ما بعد الصراع» أن الوظائف في القطاع العام غالباً ما تكون مصدراً رئيسياً للتوظيف في اقتصادات ما بعد الحرب، مما يساعد على تقليل البطالة ومنع العودة إلى الصراع. ب- سلطت منظمة العمل الدولية (ILO) الضوء على دور برامج الأشغال العامة في البلدان التي خرجت من الصراع مثل رواندا وسيراليون في توفير فرص العمل وإعادة بناء المجتمعات.

### 5- أمثلة إضافية لحالات إعادة إعمار ناجحة بقيادة القطاع العام

أ- ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية: «حتى ألمانيا الغربية الرأسمالية» كما في فرنسا فإن ألمانيا اعتمدت على جهود إعادة الإعمار التي تقودها الدولة والقطاع العام بالدرجة الأولى، لإعادة بناء البنية التحتية والصناعات. وعلى الرغم من مشاركة القطاع الخاص ولكن لم يكن لهذا الأخير سوى دور ثانوي. أما ألمانيا الشرقية فمن البديهي أن إعمارها اعتمد على القطاع العام أيضاً بدعم منظومة اشتراكية لها تجربة عملاقة في أنجح إعادة بالتاريخ «إعمار الاتحاد السوفييتي بعد الحرب». ب- في رواندا بعد الإبادة الجماعية عام 1994: لعبت الحكومة دوراً مركزياً في إعادة بناء الاقتصاد بمبادرات تقودها الدولة في الزراعة والتعليم والبنية التحتية. أما القطاع الخاص فكان ضعيفاً في البداية، وفي الحقيقة فإنه لم ينم لاحقاً إلا بفضل الأساس الذي وضعه القطاع العام تحديداً. ج- فيتنام: بعد حرب فيتنام، كانت الشركات المملوكة للدولة حاسمة في إعادة بناء الاقتصاد، خاصة في قطاعات مثل الطاقة والنقل والتصنيع.

### 6- فشل حالات عوّلت على القطاع الخاص لـ «إعادة الإعمار»

غالباً ما تفضل إعادة الإعمار بقيادة القطاع الخاص الربح على المصلحة العامة، مما يؤدي إلى تنمية غير متوازنة وإهمال الفئات الضعيفة. ونذكر دليلاً من العراق «ويمكن أن نتذكر أيضاً لبنان بعد الحرب الأهلية وما آلت إليه أوضاعه حتى اليوم من انهيارات اقتصادية». فبعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، أدى الاعتماد على المقاولين الخاصين في إعادة الإعمار إلى انتشار الفساد وتجاوز التكاليف والفشل في تقديم الخدمات الأساسية، كما وثقت تقارير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR). وانتقدت أبحاث الكاتبة نعومي كلاين (2007) في كتابها «عقيدة الصدمة» خصخصة إعادة الإعمار بعد الحرب، مشيرة إلى أنها غالباً ما تفاقم عدم المساواة وتقوض الاستقرار طويل الأجل.

### الخلاصة

تشير أدلة علمية وتاريخية عديدة إلى أن القطاع العام وشركائه المملوكة للدولة غالباً يكون ضرورياً لإعادة الإعمار الناجحة بعد الحرب، خاصة في المراحل الأولى عندما يكون الاستقرار والبنية التحتية والخدمات الأساسية مفقودة. وبينما يمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً مكملاً، ولكن قيوده في البيئات عالية المخاطر ومنخفضة الربحية تجعله أقل فعالية كقوة دافعة أولى أو رئيسية لإعادة الإعمار. وتوفر المبادرات التي يقودها القطاع العام الأساس الضروري للتعافي الاقتصادي طويل الأجل والاستقرار الاجتماعي. نلاحظ أن هذه النتيجة تتجلى اليوم أمام أعيننا بكل وضوح في سوريا، حيث سيف العقوبات، الأمريكية خصوصاً، ما زال مسلطاً على رقبة سوريا «شعباً وسلطة»، خالقة أسوأ بيئة مرعبة لرأس المال الخاص، ومن غير المتوقع أن ترفع العقوبات الأمريكية في أي سنوات قريبة، كما يظهر لنا تاريخ العقوبات الإجرامية الأمريكية على بلدان وشعوب فرضت عليها قبلنا، مثل العراق وغيره.

**القطاع العام وشركائه المملوكة للدولة غالباً يكونون ضرورياً لإعادة الإعمار الناجحة بعد الحرب خاصة في المراحل الأولى عندما يكون الاستقرار والبنية التحتية والخدمات الأساسية مفقودة**

# الانتظار وموت القضايا المؤجلة



ترد في كتب التراث جملة تحمل معنى عميقاً في مضمونها وبعداً جمالياً في منطوقها: «تجنبوا الفراغ فإنه يمكن أن يمتلئ بأسوأ أنواع الرداءة». ويقابلها في علم الاجتماع الحديث مقولة هامة تؤكد أن الطبيعة والمجتمع لا يقبلان الفراغ.

## إيمانت الخياط

تختزل الجملة الواردة أعلاه خوفاً وقلقاً محقين من التحول الجاري اليوم في سورية، خوف من الفراغ، وإعادة إنتاج الماضي، فالفرصة التي صنعتها جموع السوريين؛ مهددة، من الداخل والخارج. من الداخل أولاً، بسبب التركيبة الثقيلة من الخراب التي وصلت إليها حال البلاد في كل المجالات، والتي يعرف السوريون ما تحتاجه «ضرورة القطع معها» من شجاعة لا تقل عن شجاعة ما أنجزوه ودفعوا ثمنه غالباً إلى حد الآن. ومن الخارج المتربص بهم وببلادهم والذي لم تكن يده بريئة من كل ما مروا به وعانوا منه وما وصلوا إليه من حال. يأتي الخوف والقلق من الفراغ كنتيجة لحالة الانتظار التي تعيشها البلاد وإمكانية استثماره لتدمير ما تبقى من البلاد ومستقبل ناسها وهويتها.

## الحضور الواعي

يؤكد النقاش الجاري في المجتمع حاجة البلاد إلى الحلول ومعالجة القضايا المتراكمة. القضايا التي تركتها السلطة السابقة لتتراكم دون علاج، والقضايا المستجدة ضمن التحول الذي حدث والذي يقدم فرصة حقيقية وتاريخية لإعادة بناء البلاد والدولة على أسس من العدالة والمصالحة الوطنية الشاملة، وتحقيق الكرامة الوطنية لأبنائها جميعاً. لم تكن السلطة السابقة بريئة في السياسات التي تبنتها، ولم تكن ممارساتها مجرد تجاوز من «جلاد» كما يحلو للبعض اليوم توصيفه وتناوله في البحث والتحليل. بل كان حرمان السوريين من حقوقهم وإهانة كرامتهم الوطنية والإنسانية سياسية ممنهجة، استخدمت فيها

ممارسات مقصودة من التغيب والتهميش والقمع الممنهج التجويع وفضائع أخرى عديدة بهدف ترويضهم. كما عملت على محو الذاكرة الجمعية للناس واستبدال الذكرة الزائفة بها خاصة للأجيال الصغيرة نسبياً والتي لم تعرف تجارب من الحياة سوى ظروف الأزمة والحرب، وصولاً إلى معرفة الذات في علاقاتها وارتباطها بالمكان وفي حضورها ووجودها نفسها، فما يعرفونه «شيء غامض»، لكنه ليس الحقيقة.

لا يكتمل التحول ويصل إلى معناه ليصير تغييراً جذرياً وحقيقياً مناقضاً للواقع المعاش إلا إذا أعطى للإنسان الذي يعيش فيه ماهيته الأكثر عمقاً وحضوره الإنساني المبني أساساً على توفير حاجاته الأساسية من الأمان والاستقرار وإنهاء وجوده ك«آلة متنقلة من المشكلات، منذ شروق الشمس حتى غروبها» حسب وصف أحدهم، حيث تتحرك مشاكل عديدة كتأمين الغذاء والماء والكهرباء، التنقل، المدرسة، الجامعة، المستشفى، السكن... إلخ معه وضده، ويتكثف حضوره في حالة من الاستلاب والضياع يعيشها أثناء سعيه لتأمين حاجاته الأساسية، بدلاً من حضوره الحقيقي كإنسان يحيا ويفكر ويبنى ويحب... إلخ.

## إين نحن؟

تبدو حالة الشعور بالضياع مناسبة لبسط السيطرة والهيمنة على عقول الناس وقلوبهم. يضع الإنسان غالباً في طرقات غريبة عنه، ولكن عندما يضع الإنسان في طرق مألوقة صنعتها أقدامه في المقام الأول، يأتي السؤال ليطرح نفسه حول ما يعنيه ذلك؟ إذ ثمة التباس هنا حول مفهوم المكان والضياع. والحديث هنا ليس عن الضياع المكاني

الجغرافي، بل عن المكان كجزء مكون من الهوية.

أوصلت حال البلاد كثيراً من الناس إلى الشعور بالضياع. تثير فيهم الجغرافية المهذمة شعوراً موحشاً بالضياع، وبكل ما يحتويه معناه من تفاصيل تعثر الخطأ والشعور بالخواء والانهيار وتداعي الذاكرة وضعفها... إلخ. يتحول هذا الشعور شيئاً فشيئاً إلى نوع من الاهتزاز في مفهوم الهوية. عندما يتحول إلى نوع من الإهانة الثقيلة للذاكرة وما تحمله من إنجازات ونضالات. وينتج بذلك تشوش في الذهن في ظل واقع مركب يصعب تفكيكه من أجل إيجاد حلول له. تحول هذه الحالة الإنسان من موقع الهجوم إلى موقع الدفاع والقبول بأي شيء. وتأتي لعبة «الميديا والإعلام» هنا في محاولاتها للتحكم بالوعي، لتستكمل إحداث ما يكفي من الشروخ والتصدمات اللازمة للهزيمة.

## «الجغرافيا النفسية»

في كتابه «الجغرافيا النفسية»، يحدد الكاتب الإسباني «خوليو مونتيفيردي»، من خلال عودته إلى نصّ للكاتب الأرجنتيني «خوليو كورتاثر»، معنى مصطلح الجغرافيا النفسية، ويؤكد أنه العبور أو التجول الواعي في المدينة. يتساءل الكاتب عن معنى العبور والتجول في المدن. ويجيب عن هذا السؤال موضحاً أن جوهر الأمر يكمن في الحضور. فحينما يتنقل المارة عبر طرق المدينة وشوارعها وأحيائها وأزقتها وكل ركن من أركانها، يتضح أن المدينة هي التي تعبرهم وتتجول فيهم حقاً.

يحاول الناس العبور، يمارسون صناعة المعنى الاجتماعي لوجودهم. لتجاوز الفراغ والخروج من الحالة السائلة. وإعطاء حضورهم كمواطنين فاعلين معنى وقيمة.

## المطلوب صفر مشاكل

يتفهم السوريون اليوم الحاجة لأخذ نفس، فأصاح كل هذا الخراب وإعادة بناء البلاد يحتاج وقتاً، ويعرفون أن الطريق لتحقيق ذلك ليس سهلاً وأنه يتطلب جهداً جماعياً، وإرادة

قوية، وتضحيات كبيرة لتجاوز الطغيان والعنف والظلم وغيرها من التحديات.

ولكنهم أيضاً يريدون توفير بيئة صحية ليتمكن أهل البلد وناسها من حل المشكلات وإيقاف تفاقمها. فالمطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى أخذ زمام المبادرة والعمل على تصفير المشاكل على المستوى الداخلي، وعدم الاكتفاء بالتركيز على ملف العلاقات الإقليمية والدولية، على أهميته، خاصة أنه أمر لا يمكن التحكم به على أية حال. وعدم انتظار حلول قد لا تأتي أبداً.

يؤكد كثير من الناس ضرورة البدء بمعالجة القضايا وتقديم الحلول، ويقدمون تصورات عديدة حول ذلك فأني مبادرة وإن كانت صغيرة تنفع، و«تعمل فرق» مهما يبدو ضئيلاً، إلا أن لتراكمه معنى. حتى لو كان «تنظيم السير» حسب تعبير أحدهم، نريد أن نرى «أشياء ملموسة نتحقق».

أن ذلك يتطلب أيضاً وضع أسس صلبة للحياة السياسية السورية، والعمل الجدي على مشاركة الناس بالسلطة والقرار. حتى يتمكن الناس من الإحساس بحضورهم، ويديرون أنهم جزء من السياسات والبنى الاقتصادية والاجتماعية التي تبني وتساهم في تحويل فضاء البلاد إلى مساحة حقيقية للحرية ومنع كل مجالات استلابه وجعله أقل إنسانية في كل شيء.

## سورية الجميلة

ليس أمام من يرغب ويهدف فعلاً إلى التغيير سوى تغيير السياسات والممارسات سابقاً، لأن استمرارها لن يؤدي بطبيعة الحال إلا إلى تكرار النتائج نفسها. ويتطلب ذلك من كل القوى الفاعلة طرح برامجها على الناس، وتوحيد جهودهم لبناء سورية جديدة وجميلة كما أراد لها الشاعر رياض الصالح حسين، وأبناؤها الطيبون: «نحن أبناؤك الطيبون الذين أكلنا خبزك وزيتونك وسيطاك أبداً سنقودك إلى الينابيع، وسنجفف دمك بأصابعنا الخضراء ودموعك بشفاهنا اليابسة ونشق أمامك الدروب ولن نتركك تضيعين يا سورية كاغنية في صحراء».

# التكشّف المستمرّ للعالم الجديد



لأن المرحلة الراهنة هي مرحلة نوعية في التاريخ لها عقلها الجديد وبالتالي لغتها، ولأنها أيضاً وبسبب من خصوصيتها التاريخية هي تعبير عن تعاضد دور الوعي والصراع عليه، فإنّ تتبع تطور لسان حال القوى المختلفة ضروري، ويسمح بالتكشّف عن تمظهر الضرورة التاريخية وتسارعها.

د. محمد المعوش

## الجديد من النظري إلى السياسي

كما كان متوقّعا، بدأت ترتسم ملامح نقاش سياسي-فكري جديد ليس فقط في إطار نقاش «نخبوي» ضيق، لدى هذا أو ذاك من الكُتّاب أو الصحفيين أو الباحثين، بل لدى أحزاب سياسية ودول فاعلة لم تكن عادةً في هذا الموقع من التجريد النظري والسياسي، وكلّه نتاج فرض الضرورة التاريخية نفسها وتسارع العملية التاريخية. والمقصود بالنقاش الجديد هو ذلك الذي يعكس ليس فقط خطاباً جديداً في النظر إلى القضايا بما يتجاوز الخطاب القديم، بل في مضمون هذا الخطاب الجديد أيضاً. وهذا المضمون هو النفاذ إلى جوهر عملية الانتقال التاريخية الحاصلة من عالم الهيمنة الإمبريالية. هذا الجوهر الذي يطال كل تنظيم الحياة على الكوكب من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وصولاً إلى النظرة إلى العالم والتفكير وأدواته ومنطقه. ومع أنّ هذا التطور في الموقف لا يزال يناقش «تجاوز» الإمبريالية، ولم يصل بشكل مباشر بعد إلى نقاش تجاوز الرأسمالية وطبيعة نظام الإنتاج الجديد وكل مفرزاته الاجتماعية والسياسية والثقافية، إلخ، إلا أنّ ما يهمننا، وعلى الرغم من كل التثويش الحاصل عالمياً، هو أنّ هذا النقاش صار الثابت في الخطاب العام السياسي. وانتقال هذا النقاش من المجال النظري «والممارسة السياسية» لبعض الشخصيات والأحزاب التي عادةً ما كانت تحجز لها مهمة التفكير النظري والمجرد «بسبب من مرجعيتها الفلسفية كالأحزاب الماركسية عادة»، إلى المجال السياسي العام

للدول والعلاقات العالمية، وإلى أحزاب وقوى كانت حتى الأمس القريب تنتمي إلى العالم القديم، أي إلى التصور السابق عن العالم، وإن كان في موقعها فيه «صراعية». فكما اتضح سابقاً، فإنّه مع كل وصول جديد للبنية القديمة إلى مرحلة أعمق من صدامها بحدودها التاريخية، كلما تمظهر هذا الانتقال في التفكير والممارسة بشكل أوضح. ولهذا مثلاً، فإنّ المجالات الاقتصادية-السياسية الأكثر سخونة ووزناً في البنية العالمية حصل فيها هذا الانتقال بشكل أسبق من غيرها متى ما وجدت القوى الفاعلة المناسبة للتعامل مع الحدود التاريخية وانفجار التناقضات.

## ضد عقل الهزيمة، وتطوير الهجوم

ولهذا، ونتيجة للصراع في منطقتنا الذي له وزنه العالمي الكبير، فإنّ انتقالاً في خطاب وممارسة القوى السياسية والدول بدأ بالتمظهر بعد أكثر من عام على الحرب الصريحة التي امتدّت «ولا زالت تمتد» رقعته من المحيط الهندي وحتى البحر المتوسط. وضد خطاب الهزيمة الذي راج مع الهدوء النسبي الذي طال الجبهات المختلفة، إلا أنه كان واضحاً أنّ توازناً في القوى وصل إلى سقف تاريخي محدد وجب معه تطوير أدوات الصراع لدى القوى التي تحاول النفاذ إلى العالم الجديد لأن موت القديم يعني موتها وفناءها. وكما أشارت مواد سابقة حتى قبل إعلان «وقف النار» «غير الكامل، والمؤقت» بأنّ المهمة هي تطوير الهجوم على كل الجبهات. وأحد أهم مستويات هذا التطوير هو تطوير النظرة إلى الصراع، وبشكل خاص تجاوز التناقضات، أولاً الداخلية في بنى

المنطقة «وعالمياً»، وثانياً، تجاوز التناقضات البيئية فيما بين تلك البنى. ولهذا، بدل الوقوع في نفس «الهزيمة» الذي روج له حتى أصدق الأعلام، فإن الفعل الإبداعي كان التقاط الجوهر الثوري للضرورة، الذي هو بالتحديد انكشاف أزمة تسقيف أدوات الصراع السابقة حيث يرتفع فيها وزن العامل العسكري بشكل خاص. وما العمليات السياسية والأحداث الأخيرة الجارية في منطقتنا، وبشكل خاص المسألة الكردية-التركية وعودة مسار النقاش بين دول المنطقة مدعومة بالدور الروسي-الصيني خاصة، وبعض العناد من دول عربية ضد الضغط الأمريكي، كالموقف المصري والأردني، مدعومة بالمشهد الفلسطيني المتألق خلال عمليات التسلم والتسليم، واحتدام الصراع في الضفة وعمليات المقاومة المستمرة ضد الكيان في قلب مناطقه، كعملية تفخيخ الحافلات والدهس الأخيرتين، وبالتالي احتدام التناقض داخل الكيان نفسه، ما كل ذلك إلا دليل على هذا الانتقال وإن كان سيأخذ وقته، ناهيك عن تلك العمليات العالمية وبشكل خاص فيما يتعلّق بالحدث الأوكراني والتنازل «الأمريكي» «مرغمًا» عن سلوكه «الحرجي» السابق، ودخول النادي الإمبريالي في صراع صريح بين مركزه الأمريكي وأطرافه «الأوروبي» بشكل خاص، وبين المركز الإمبريالي وبين الدول الطرفية التي عادةً ما كانت تدور في فلكه.

## في احتمالات التطور القريب

ولأنّ المرحلة هي من حيث التسارع الشديد بحيث إنّنا نعيش في زمن مضغوط، من الجدير الإشارة أنّ ما بدأ يظهر لحد الآن ليس إلا رأس جبل الجليد لما تقتضيه عملية التحول في ممارسة وخطاب الدول والقوى تجاه تناقضات البنية الإمبريالية ومعها قاعدتها الرأسمالية بشكل عام. فالتحول لن يتوقف عند حل التناقضات السياسية التفتيتية التي هي تركة التقسيم الإمبريالي للمنطقة، وزرع الفولق البيئية الطائفية والقبلية والمناطقية والإثنية والعرقية، بل سيتجاوزها ليطال كل اقتصاد التبعية أولاً، وأتباع نموذج

«نقيض» اقتصادي-سياسي-اجتماعي يكون من الجذرية بحيث يكون قساراً على حل المشاكل والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً الثقافية-العقلية التي هي أحد مستويات التججير والانهار الداخلي. ومهما كان اسم هذا النموذج فلا يمكن له أن يكون إلا على النقيض من الرأسمالية، بما هي نظام محقق يعيش أزمة عالمية لا يمكن فصل أي دولة عن تبعاتها. فاتباع مسار تطور «مستقل» لأي دولة من الدول مع الحفاظ على آليات التنافس الشديد التي تفرضها آليات السوق هو اليوم بالحد الأدنى طرح غير واقعي في عالم غير مستقر وشديد الغرز والاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي. هذا الاحتمال في التطور، وإن كان سيظهر على دفعات، يحتاج إلى عدم الخوف من تقديم أسئلته وإجاباته واستباقه، وبشكل خاص على مستوى الوعي الشعبي الذي هو أحد «محتاجي» هذا التطور وعوامل قوته، وأيضاً على مستوى الحوار والنقاش السياسي بين المكونات السياسية الفاعلة، أي في وضعه على جدول الأعمال القريب. قد يبدو للبعض أنّ نقاش مسائل الانتقال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنفسي إلى عالم ما بعد الرأسمالية هو من ضروب الخيال اليوم، ولكن هذا المسار يحضر في تكثيف حركة عالمية تاريخية حاصلة، وحدها قادرة على الحفاظ على الحضارة البشرية. وما النقاش في أكثر الميادين قيادية في المجتمع اليوم وخصوصاً التكنولوجيا الحديثة، في الدول الأكثر تمكناً من تلك التكنولوجيا، إلا خير دليل على أنّ عالمنا تسوده اللاعدالة والتطور غير المستدام وعدم المشاركة الشعبية والفردية في العمليات التاريخية الحاصلة وعدم السيطرة على الواقع - عالم كهذا له مفاعيل تدميرية على الحضارة جرّاء التطبيق الواسع للتكنولوجيا الحديثة. ونقيض ذلك يعني ضمناً أنّ المطلوب مجتمع يسيطر فيه البشر على واقعهم، منخرطين بالعمليات التاريخية، مجتمع عادل وذو تطور مستدام. هذا مجرد واحد من النقاشات في صالح بناء حضارة جديدة، وما زال البعض عندنا غارقين في إحدائيات العالم القديم حتى في سعيهم لتجاوزه.



التحوّل لن يتوقف عند حل التناقضات التفتيتية الموروثة عن التقسيم الإمبريالي للمنطقة كالفولق الطائفية والمناطقية والإثنية بل سيتجاوزها ليطال كل اقتصاد التبعية

## الإعلام بين العبث والمسؤولية!

أين الإعلام الرسمي؟؟ سؤال محق مثل كثير من الأسئلة المحققة التي يطرحها السوريون اليوم على أصحاب القرار. يحق للسوريين أن يعرفوا ماذا يحدث، ولماذا يحدث؟ يحق لهم أن يتساءلوا عن مصير بلادهم، عن الطريق والوجهة التي تسير إليها؟

### إيمان الأحمد

مثل كل المفصلات الأخرى في جهاز الدولة، في البداية جرى إيقاف منبر الإعلام، بشقيه الرسمي والخاص، واستبداله بمواقع إلكترونية ومنصات تواصل، والاعتماد على بعض «اليوتيوبية والتيك توكيز» لنشر الأخبار... إلخ، مما أدى إلى تغييب المواطن السوري عن صورة وحقيقة الأحداث الجارية، وبدأ طرح أسئلة محقة حول غياب المؤسسات الإعلامية، في «عز الحاجة إليها». وما مصير القنوات الرسمية التي عرفها السوريون على مدى نصف قرن منذ تأسيس التلفزيون السوري عام 1960. ومن المستفيد من جعل المواطن رهينة «حسابات افتراضية» غير مسؤولة بغالبيتها ويمكن تزيفها وتزييف الأخبار فيها دون رقيب أو حسيب، ولماذا لا يوجد إعلام رسمي؟ ولا خطاب واضح موجه إلى الناس بشكل مباشر؟ علماً أن المنطق يفترض غير ذلك، فالاهتمام بالإعلام ومؤسساته القائمة للتوجه للشعب ومخاطبته من خلال الإعلان وبيت الرسائل والخطابات... إلخ. بشكل واسع وصريح بغية التأثير في الرأي العام، هو استراتيجية عامة ومن



ويساعد في تضليل الناس وخداعهم وجعلهم ضحايا للشائعات والتزيف... إلخ. يرى البعض أن السبب وراء ذلك كله هو الرغبة بالابتعاد عن المساءلة، فحتى وكالة الأنباء الرسمية «سانا» تبث فقط الأخبار الرسمية و«بالقطارة» وبشكل مقتضب وغير شامل، بينما تترك عمليات نقل الأخبار غالباً لوسائل إعلام عربية ودولية، والتي من المستغرب أن يبدو وصولها إلى المعلومة أسهل من وصول وسائل إعلام سورية إليها! لأن الوضوح مسؤولية، والوضوح يعني فيما يعنيه الاعتراف بحق الناس ليس بمعرفة ما يحدث في بلدهم فحسب بل إشراكهم بصناعة مستقبله.

والعالمية للتأكد منه ومعرفة ما يجري في منطقة سورية قد تبعد عنه بضع كيلومترات. كما يتيح الإمكانية للتحريض وتجبيش الناس ضد بعضهم، فيتضاعف خطره ليقارب خطورة السلاح المنفلت.

### الوضوح مسؤولية!

إن غياب إعلام سوري رسمي من جهة، وإهمال الإعلام الجاد الموجود في الداخل، والاعتماد على الإعلام الخارجي ومنصاته فقط، وحل مؤسسات الدولة الإعلامية والتي هي كباقي المؤسسات ملك للشعب السوري وليست ملكاً لأي نظام، من جهة ثانية، يساهم في تعقيد الأمور، خاصة في الأوقات الحرجة،

أولى الخطوات المتخذة في البلدان التي يحدث فيها تغيير سياسي.

### الإعلام العبثي ليس بريئاً

ساهم تغييب الإعلام في نشر حالة من التجهيل المتعمد والفوضى فعدم وجود مصادر موثوقة عن الأحداث الجارية، يتيح الإمكانية لتضارب المعلومات حوله، ووصوله إلى الناس بعدة نسخ مختلفة مما يضطر الناس للبحث في صفحات التواصل الاجتماعي، أو اللجوء إلى المحطات العربية

## كانوا وكنا



بدأ الإضراب الخمسيني في أربعينية رحيل القائد الوطني إبراهيم هنانو واستمر مدة خمسين يوماً في بداية عام 1936. في الصورة تشييع إبراهيم هنانو في حي الجميلية نهاية عام 1935

## أخبار ثقافية



### «هل هذا ما نريده»

أصدر أكثر من 1000 موسيقي في بريطانيا يوم الثلاثاء 25 شباط ألبوم «صامت» المكون من 12 مقطعاً بعنوان «هل هذا ما نريده؟»، احتجاجاً على التغييرات المقترحة على قوانين حقوق الملكية البريطانية، والتي تسمح لشركات التكنولوجيا باستخدام أعمالهم لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي. وتقوم الحكومة البريطانية من خلال الخطة المقترحة بدراسة إمكانية السماح لشركات التكنولوجيا باستخدام الأعمال الفنية والموسيقية والأدبية المحمية بحقوق الطبع والنشر (مثل الأغاني، اللوحات الفنية، الكتب، إلخ) لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي من دون الحصول على إذن مسبق من أصحاب هذه الأعمال، وتشكل عناوين المقاطع الـ 12 للألبوم جملة: «يجب ألا تشترع الحكومة البريطانية سرقة الموسيقى لصالح شركات الذكاء الاصطناعي».

ومن بين الفنانين الذين عارضوا هذه الخطة التون جون وبول مكارتني وأني لينوكس، وبيلي أوشن، وهانز زيمر، وتوري أموس، وفرقة «ذا كلاش». وأكد الملحن ومطور الذكاء الاصطناعي إد نيوتن-ريكس: «اقترح الحكومة من شأنه أن يسلم شقاء عمر الموسيقيين في البلاد إلى شركات الذكاء الاصطناعي مجاناً مما يسمح لهذه الشركات باستغلال عمل الموسيقيين لمنافستهم والتغلب عليهم».



### آثار بصرى الشام وتراثها أمام التحديات

تحدث رئيس دائرة آثار بصرى الشام في تصريح صحفي عن حجم الأضرار التي تعرضت لها المواقع الأثرية في مدينة بصرى التاريخية، بما في ذلك التخريب الممنهج والسرقات والنهب، إضافة إلى تعرض بعضها للتعدّي والقصف المباشر، مثل البرج العاشر في القلعة والجامع العمري، ومسجد مبرك الناقية.

وأكد في تصريحه أن المدينة تضم أكثر من 45 موقعاً مسجلاً على لائحة التراث العالمي بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» منذ عام 1969، من أبرزها المدرج الروماني، ما يجعلها قبلة للسياحة الداخلية والخارجية، ودعا المنظمات الدولية المعنية بالتراث والآثار إلى القيام بدورها في رعاية وإعادة ترميم هذه الآثار التي تعد كنوزاً عالمية. من جهته، أكد رئيس مجلس المدينة أن الدمار طال أكثر من 30 بالمئة من أبنية المدينة، وأن أكثر من نصف الأبنية المتبقية تحتاج إلى ترميم وإعادة تأهيل شامل. ووصف عودة المهجرين إلى المدينة بالخجولة، بسبب نقص الخدمات الأساسية مما يؤثر على المفصلات الحيوية الأخرى فيها ومنها الآثار.

# إنه صراع بقاء... بين الكيان الصهيوني ودول المنطقة!



يحاول الكيان الصهيوني - انطلاقاً من أزمته الوجودية - كل استطاعته إفشال مفاوضات غزة والعودة إلى الحرب، أو فرض مشروع تهجير سكان قطاع غزة نحو مصر والأردن، وبالتوازي مع ذلك يعمل على تقسيم سورية، وتفجير المنطقة بأسرها.

من «اتفاقيات ابراهام» و«الاعتراف بالقدس عاصمة [إسرائيل]» و«نقل السفارة الأمريكية» و«الاعتراف بالجوآن أراض [إسرائيلية]» وما شابهها من مواقف وإعلانات سياسية إعلامية لا تؤثر على الواقع شيئاً حقيقياً. أي أن واشنطن، ورغم صدق نواياها تجاه «الكيان الصهيوني» إلا أن واقعها وأزمته هي الأخرى تمنعها عن تقديم أي مساعدة حقيقية له، فمقابل هذه التصريحات السياسية «النارية» كلها، الواقع العملي يقول: إنها فرضت عليه قبول الاتفاق، وإنها تمضي نحو سحب قواتها العسكرية من المنطقة مما يؤدي لإضعافه، وصولاً لاحتمال التخلي عنه في نهاية المطاف، شأنه بذلك، شأن أوكرانيا.

وضمن هذا السياق، وقبل وصول الطريق لنهاياته، يحاول الكيان الصهيوني ما بوسعه لتفجير الأمور والاستفادة منها، في المقابل، تحاول دول المنطقة ما بوسعها مقاومة الاستفزازات و«الصر» والتقدم بالنقاط، وعدم الانجراف لمستنقع، فيغرق به وحده.

ستتفجر داخلياً بوجهه، وهو ما تحاول إدارته التحكم بها قدر الإمكان، بما فيها تفاصيلها المتعلقة بعمليات تسليم الأسرى «الإسرائيليين»، حيث منعت الحكومة «الإسرائيلية» تصويرهم، وفرضت قيوداً على ذلك، في محاولة لتأريض تأثير المشاهد المتعلقة بهم أو أحاديثهم، حول المقاومة الفلسطينية، وخاصة مزاعم القضاء عليها التي تبين زيفها.

أمام ذلك كله، تتوجه الأنظار نحو الإدارة الأمريكية ومواقفها، لما لها من تأثير مفتاحي لمجرى تطور الصراع، وبطبيعة الحال، يعد الكيان أداة أساسية واستراتيجية لواشنطن في المنطقة، إلا أن واشنطن بإدارتها الجديدة، كانت هي من فرضت على حكومة نتنياهو قبول الاتفاق ووقف الحرب، وتحاول الآن الضغط لتهدئة الفلسطينيين، ومنح الكيان تصريحات داعمة إعلامية وسياسية، وحتى عسكرية، بالحديث عن مساعدات تسليح بقيمة 4 مليارات دولار، لن تبدأ حتى عام 2026، إلا أن ذلك كله يبقى «فقاعات هواء» كسابقاتها القديمة

للحرب فعلاً بهدف رئيسي هو: منع مشروع إقامة الدولة الفلسطينية. والخيار الوحيد الآخر المتوفر أمامه، هو طرد الفلسطينيين من أراضيهم للهدف نفسه.

في هذا السياق، قدم زعيم المعارضة «الإسرائيلية» بائير لايبيد عرضاً لمصر، بشطب ديونها البالغة 155 مليار دولار إذا ما وافقت على السيطرة على قطاع غزة وإدارته لفترة 15 عام مقبلة، وهو ما يعني صيغة ملطفة أكثر لقبولها تهجير سكان قطاع غزة، فضلاً عن تحملها مسؤولية القطاع بمواجهة الكيان الصهيوني.

كذلك، إن هذا الطرح يستهدف ضمناً الرأي العام المصري، الذي يعاني الأمرين نتيجة للفقر وسوء الأوضاع المعيشية عموماً، بهدف إثارة وتقليب الشعب المصري ضد بعضه البعض، بإطار فوضى تضغط على النظام المصري من الداخل.

وإذا لم تنجح أي من خطط الكيان، وهو ما تسعى شعوب المنطقة له، وتقاومه، فإن أزمته

## ■ يزن بوظو

أعلنت رئاسة الوزراء «الإسرائيلية» يوم الأحد: أن نتنياهو قرر وقف إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وذلك رداً على رفض المقاومة الفلسطينية قبول مقترح مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص ستيف ويتكوف، بوقف مؤقت لإطلاق النار خلال شهر رمضان، مقابل إطلاق سراح نصف الرهائن، وهي الورقة التفاوضية الرئيسية للمقاومة الفلسطينية، والتي من المفترض أن تكون جزءاً من مرحلة ثانية رسمياً، وليست جزءاً من مقترح جانبي.

وفقاً لذلك، يحاول الكيان الصهيوني إثارة الاستفزازات بكل استطاعته، فبالإضافة مع ضغطه على قطاع غزة، يشن حملات وهجمات على الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويتعمد إثارة استفزازات مرتبطة بالمسجد الأقصى.

ويقول الكيان الصهيوني صراحة: إن احتمالات العودة إلى الحرب أعلى من احتمالات إتمام الاتفاق مع المقاومة الفلسطينية، ذلك أنه يسعى

# قاسيون

للإطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2025

استمرار حملة الاشتراكات السنوية < كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار